حكومة اقليم كوردستان — العراق

وزارة التربية

المديرية العامة للمناهج والمطبوعات

الاقتصاد

للصف الثاني عشر الاعدادي الأدبي والتجاري

تأليف

د. محمد سلمان محمد

مصطفى احمد حبيب

علي عمر عبدالرحمن

المراجعة العلمية

د.محمد شعبان حسن

د.جودت جعفرخطاب

عمر علي شريف

الطبعة التاسعة ٢٠١٥ ميلادي – ٢٧١٥ كوردي – ١٤٣٦ هجري

المشرف العلمي على الطبع: عبيد خضر فتح الله

المشرف الفني على الطبع: عثمان پيرداود — ثارى محسن أحمد

تصميم الغلاف: زاگرۆس محمود عرب

التصميم الداخلي والتنقيح الفني: فيصل عبدالعظيم كريم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

هذا الكتاب جاء متتابعاً في طرحه للمواضيع العلمية بعد كتابي الاقتصاد للصف العاشر وللصف الحادي عشر، ليكون متلائما مع ما تراكم من معلومات لدى الطالب، وليفتح امامه افاقاً جديدة من المعرفة العلمية الاقتصادية لديه، وتم اعداده بناءاً على تكليف وزارة التربية في اقليم كوردستان–العراق / المديرية العامة للمناهج .

شارك في انجاز هذا الكتاب لجنة مؤلفة من الاساتذة والخبراء من جامعات كوردستان، ووزارة التربية، ويضم فصولاً تتعلق بـ(الدخل القومي والتقلبات الاقتصادية، والتنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، والمالية العامة، والمنظمات الاقتصادية).

نرجو ان يكون اعداد هذا الكتاب اسهاماً في توسيع مدارك طلبتنا الاعزاء، وكل قارىء له في مجال الاقتصاد، وبتصورنا فقد توخينا السلاسة والتناسق والتناغم في الافكار، والتتابع في طرح المواضيع العلمية المبحوثة.

كما اسلف فقد اعد هذا الكتاب بغية تهيئة الطلبة الاعزاء ليكون قاعدة علمية وخلفية واسعة يستفادون منها في المراحل الجامعية .

يشكل هذا الجهد اضافة من قبل الكوادر العلمية الكوردية للثقافة والعلوم في الاقليم، وتعزيز مكتباته بالمواضيع العلمية التي تواكب التطورات العلمية العالمية.

نرجو ان نكون قد وفقنا في توصيل الرسالة وتحقيق الهدف المرجو من وضع هذا الكتاب، ولا يفوتنا ان نقدم شكرنا وامتناننا لكل من يكون له نصيب في اقتراح ما هو مفيد لتطوير الكتاب، او توجيه انتقاد لتجاوز مكامن الخلل. واللهُ الموفق...

المؤلفون

الفصل الأول

الدخل القومي والتقلبات الاقتصادية

NATIONAL INCOME AND ECONOMIC FLUCTUATION

مقدمة:

تعتبر دراسة الدخل القومي من أهم المؤشرات التي تعطي صورة رقمية للنشاط الأقتصادي في مجتمع ما بشكل يظهر هيكل تدفقات المعاملات الأقتصادية التي تمَ بين الوحدات الأقتصادية التى تتخذ من قرارات الانتاج والاستثمار والاستهلاك والأدخار في المجتمع علما ان الدخل القومي لأي بلد يمكن ان يعبر عن المستوى الأقتصادي لذلك البلد ومدى تطوره ونموه مقارنة مع البلدان الاخرى.

مفهوم الدخل القومي: National incom concept

يمكننا ان نتعرف على الدخل القومي من خلال ثلاثة مفاهيم:

١- الدخل القومي حسب مكافآت اصحاب عوامل الأنتاج:

هو مجموع القيم النقدية لمكافآت اصحاب العوامل الانتاج لقاء مشاركتهم في انتاج السلع والخدمات خلال مدة محددة من الزمن وهي في العادة سنة واحدة وتأخذ هذه المكافآت الاشكال الآتية:

أ–الاجور (wages) والرواتب (salaries) تمثل دخل العمل.

ب–الريع (Rent)تمثل دخل لاصحاب العقارات والأراضي.

جـ– الفائدة (interest) يمثل دخل اصحاب رؤوس الاموال.

د–الربح (profit) يمثل دخل المنظمين.

الاجور+ الريع + الفوائد + الارباح = الدخل القومي

٢- الدخل القومي حسب قيم السلع والخدمات النهائية :
Finale goods and services value

هو مجموع القيم النقدية لكل السلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها في جميع القطاعات الانتاجية في الأقتصاد القومي خلال سنة معينة.

ان الناتج القومي يتكون من كميات كبيره من السلع والخدمات المتنوعة كالسيارات والمكائن والالات والأقمشة والاخشاب والمعادن واللحوم والخضروات والخدمات المختلفة لذا فأنه من الصعوبة جمع تلك الكميات الكبيره من السلع والخدمات غير المتجانسة لغرض قياس حجم الناتج القومي لذلك فقد استخدمت النقود وحدة قياس للتعبير عن قيم السلع والخدمات التي تكون الناتج القومي.

٣- الدخل القومي من حيث الانفاق (Expenditure)

هو مجموع المبالغ التي يقوم بأنفاقها الافراد والوحدات الاقتصادية المختلفة (حكومية أو خاصة) على شراء السلع والخدمات خلال مدة سنة.

دخل الفرد (personal income): هو المكافأت النقدية والعينية (أوهما معاً) التي يحصل عليها الفرد نظير مشاركته الذهنية والجسدية في العملية الانتاجية ويمكن التميز بين نوعين من الدخول التي يحصل عليها مالكوا عناصر الانتاج وهما (الدخل المتاح والدخل المكتسب).

الدخل المكتسب: هو المكافأت التي يحصل عليها اصحاب عوامل الانتاج قبل اخضاعها لأي نوع من انواع الأستقطاع.

الدخل المتاح: فهو الدخل القابل للتصرف ويساوي الدخل المكتسب مطروحاً منه الضرائب المباشرة وهو الذي يتصرف به الافراد في مجالات الانفاق المختلفة.

العوامل المحددة لمستوى الدخل القومي

يعتمد مستوى الدخل القومي ونسبة نموه على العوامل التالية:

١- كمية ونوعية الموارد الأقتصادية: تعتبر كمية ونوعية الموارد الأقتصادية (الطبيعية والبشرية) من أهم العوامل المحددة لمستوى الدخل القومي وامكانيه نموه فأذا توفرت الاراضي الصالحة للزراعة وكذلك المياه في بلد معين فمعنى ذلك ان امكانيه التنمية الأقتصادية ستكون اسهل لو كانت الاراضي غير صالحة للزراعة.

٢- المعرفة الفنية: لقد اصبحت المعرفة الفنية ودرجة الاستفادة من التقدم التكنولوجي من ابرز العوامل المحددة للدخل القومي وسرعة نموه وقد اكدت الدراسات التي جرت في الأقطار المتقدمة على مدى اهمية الاستثمار في رأس المال البشري والبحث والتطوير في زيادة الانتاج والنمو الأقتصادي.

لذلك يعتبر انخفاض مستوى المعرفة الفنية من المشكلات الرئيسة التي تواجه الأقطار النامية في محاولتها زيادة الانتاج والانتاجية ورفع مستوى معيشة شعوبها.

٣- الاستقرار السياسي: لقد اثبتت التجارب في العديد من الدول النامية بأن عدم الاستقرار السياسي كان احد الاسباب المهمة في اعاقة نموها الأقتصادي حيث يؤدي ذلك الى اضطراب الفعاليات الأقتصادية وضعف الحافز على الاستثمار بالنسبة للقطاع الخاص وبالتالي انخفاض مستوى الانتاج.

٤- السياسة الاقتصادية: يعتبر دور الحكومة على جانب كبير من الاهمية في زيادة الدخل القومي عن طريق السياسات الأقتصادية (المالية- النقديه- التجارية) التي من شأنها تشجيع وتوجيه الاستثمارات في مختلف القطاعات الأقتصادية بما ينسجم مع تحقيق اماني المجتمع ورفاهيته.

٥- مستوى توظيف عوامل الانتاج: ان الناتج القومي للمجتمع لايصل الى حجمه الأقصى اذا كان مستوى توظيف عوامل انتاجه اقل من مستوى التوظيف

(التشغيل) الكامل وعدم تحقيق ذلك يعني وجود هدر وضياع في الموارد الاقتصادية المتاحة وبالتالي فقدان فرصة للتطور والنمو الاقتصادي.

الناتج القومي: National product

ابتداء علينا ان نتذكر بأن الانتاج (production) هو خلق المنفعة أو زيادتها ويتمثل بالنشاط الذي يبذله الانسان بهدف اشباع الحاجات البشرية المتزايدة وعلى هذا فأن كل عمل يؤدي الى خلق منافع تشبع الحاجات البشريه يعد عملاً انتاجياً وان لم يكن ذا طابع مادي فالطبيب والمدرس والمهندس والمحامي وغيرهم يعد منتجاً لكونه يخلق منفعة تشبع حاجات بشرية.

ان انتاج السلع والخدمات يمثل هدفاً اساسياً يسعى الانسان لتطويره لأن تطور هذا النشاط (الانتاج) أو تخلفه يشير الى مدى تطور الأقتصاد القومي أو تخلفه كما ان ارتفاع مستوى الانتاج القومي وانخفاضه رهن بمدى تطور قطاعات الأنتاج ونموه.

أما الناتج القومي فهو(تعبير يطلق على حجم الناتج المتدفق من السلع والخدمات النهائية خلال مدة من الزمن هي في العادة سنة واحدة) وهو ما يطلق عليه (التيار السلعي).

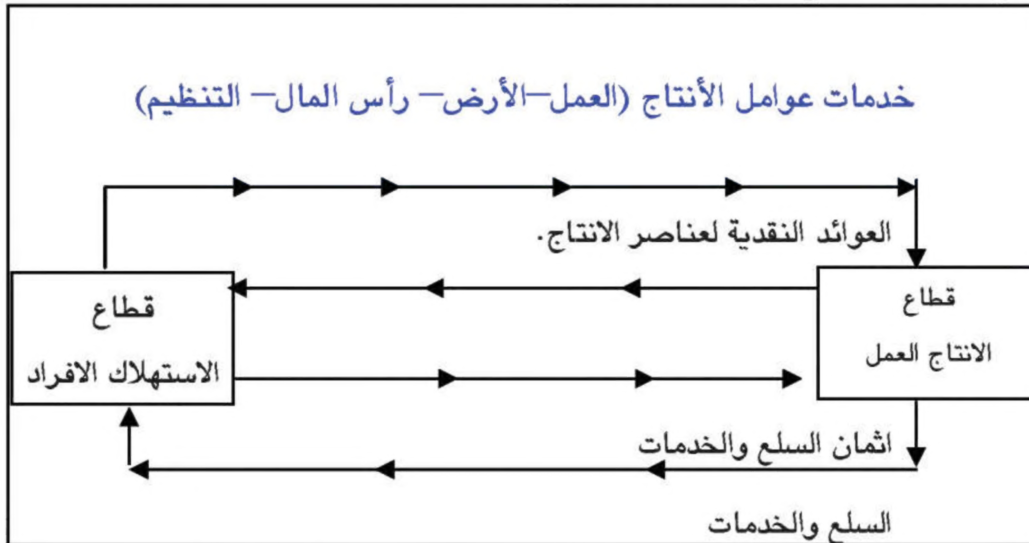
ويلاحظ ان الناتج القومي يتضمن فقط السلع والخدمات النهائية (تامه الصنع) الموجهة لاشباع الحاجات أي انه لايشمل السلع الوسيطة والسلع غير التامة الصنع وذلك لتفادي الوقوع في مايسمى بالحساب المزدوج فكل سلعة تمر خلال عملية انتاجها بمراحل متعددة ابتداء من صورتها الاولية (ماده أوليه) الى حين تحولها الى سلعة وسيطة وحتى صيرورتها سلعة نهائية. فرغيف الخبز مثلاً هو سلعة نهائية جاهزة للاستهلاك يمر بمراحل اذ يدخل القمح كمادة اولية وسيطة والطحين سلعة وسيطة في الأنتاج هذا الرغيف ولأجل أن لاتحتسب قيمة السلعة أكثر من مرة فأن الناتج القومي يتضمن فقط السلع النهائية في مثالنا رغيف الخبز ومن ثمة فأن المستخدمات التي تدخل في أنتاج السلع تدخل ضمن قيمة السلعة النهائية.

ملاحظة: تعد الخدمات التعليم والدفاع والصحة من الخدمات نصف المصنعة لأنها من مستلزمات عملية الأنتاج.

التدفق الدوري للدخل والانفاق:

اتضح من تحليل مفهوم الناتج القومي بأنه عبارة عن تيار متدفق من السلع والخدمات النهائية المنتجة في جميع القطاعات الأقتصادية خلال مدة محددة عادة تكون سنة وهو مايعبر عنه (بالتيار السلعي) ويقابله تيار متدفق اخر يمثل الدخول الموزعة (المكافأت) التي يحصل عليها مالكوا عوامل الانتاج مقابل نشاطهم الأنتاجي ويعبر عن هذا التيار (بالتيار النقدي).

ويهمنا في هذه الفقره ان نتعرف على الحركة الدائرية للدخول بوصفها مدفوعات للدخل من قطاع الأعمال (الأنتاج) الى قطاع الأفراد (الأستهلاك) وبوصفها انفاقاً على شراء السلع والخدمات المنتجة من قطاع الأفراد الى قطاع الأعمال اذ يتدفق التيار النقدي بصورة دائرية مستمرة بين قطاع الأعمال الذي يخلق الدخل لكونه مكافأت عوامل الأنتاج وبين قطاع الأفراد التي يقوم بأنفاقه على شراء المنتجات من السلع والخدمات التي قام بأنتاجها قطاع الأعمال.



شكل رقم (١) التدفق الدوري للدخل والأنفاق

يتضح من الشكل رقم(١) ايضاً بأن (قطاع الأفراد) يقومون بأداء دورين في العملية الأنتاجية:

أ- يشاركون في العملية الأنتاجية لكونهم يملكون عوامل الأنتاج.

ب- يقومون بشراء وإستهلاك السلع والخدمات المنتجة.

وكذلك قطاع الأنتاج يؤدي دورين في عملية الأنتاج:

أ- تشغيل عوامل الأنتاج.

ب- أنتاج السلع والخدمات المنتجة وبيعها.

الدخل النقدي والدخل الحقيقي:

ينبغي التمييز بين مصطلحين يردان دائماً في سياق التحليل الأقتصادي وهما:الدخل النقدي(monetary income) و(الدخل الحقيقي) (real income)

ويقصد(بالدخل النقدي) مجموع المكافأت النقدية التي يحصل عليها أصحاب عوامل الأنتاج مقابل مشاركتهم إنتاج السلع والخدمات المختلفة.

أما (الدخل الحقيقي) فيقصد به مجموع السلع والخدمات التي يمكن ان يحصل عليها أصحاب عوامل الأنتاج بدخولهم النقدية.

سبقت الأشارة الى ان الناتج القومي يتكون من مجموعة كبيرة ومتنوعة من السلع والخدمات يتعذر حصرها وجمعها لتعدد المقايس والموازين التي تستخدم في قياسها مثل{الأطنان والأمتار والدونم وساعات العمل و٠٠٠٠٠الخ} فلا يصح القول بأن الدخل القومي يتكون من المجاميع الواسعة من السلع ذات المعايير المختلفة لذا فقد أستخدمت النقود كوحدة قياس لتحديد قيمة الدخل القومي من زاوية الأنتاج بحيث يعبر الدخل القومي عن القيمة النقدية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة فيقال أن الدخل القومي في العراق لسنة ٢٠٠٥ مثلاً يساوى (٢٥٠٠٠٠) مليار دينار وهذا يعني ان كميات السلع والخدمات المنتجة في عام ٢٠٠٥ قد حسبت بالأسعار الجارية السائدة في الأسواق في تلك السنة.

وبما ان قيمة النقود التي تستخدم كوحدة قياس غير ثابتة بل هي عرضة للتغير (إرتفاعاً وانخفاضاً) مع تغير مستوى أسعار السلع والخدمات فترتفع قيمة النقود (قوّتها الشرائية) مع أنخفاض المستوى العام للأسعار وتنخفض مع أرتفاعه أي أن هناك علاقة عكسية بين قيمة النقود وبين المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.

لذلك فأن النقود لاتعد مقياساً دقيقاً للوصول الى القيمة الحقيقيه للدخل القومي وذلك لتقلب قوتها الشرائية بين مده واخرى.

ولغرض تلافي تغيرات قيمة النقود تستخدم[١] الارقام القياسية للمستوى العام للاسعار للوصول الى القيمة الحقيقية للدخل القومي (اي الدخل القومي الحقيقي) والغاء اثر تغيرات الاسعار على الدخل القومي بأتباع الخطوات الآتية:

١- تحدد سنة من سنوات بوصفها سنة اساس تتمتع اسعارها بشئ من الثبات والاستقرار النسبي ومن ثم تعد اسعارها قياسية اي تقاس اسعار السنوات الاخرى على اساسها.

٢- تستخدم المعادلة الاتية لإيجاد الدخل الحقيقي:

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل القومي النقدي}}{\text{الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار}} \times ١٠٠$$

---

(١) الارقام القياسية للأسعار تؤخذ سنة معينة وتضرب بها كميات تلك السنة (سنة الأساس) وكذلك تحسب باسعار هذه السنة المعينة كميات السلع والخدمات المنتجة في سنوات الاخرى (سنوات المقارنة).

مكونات الدخل القومي :

حسب التصنيف الدولي الذي وضعته الدائرة الأحصائية في الامم المتحدة يتكون الأقتصاد القومي من ثلاثة قطاعات اساسية ويرتبط بكل قطاع عدد من الانشطة الأقتصادية ويتكون الدخل القومي من مجموع منتجات هذه القطاعات وهي:

١- القطاعات السلعية : وتتكون من:

أ-الزراعة والغابات والصيد.

ب- التعدين والمقالع ويشمل استخراج النفط الخام والمعادن الاخرى.

جـ- الصناعات التحويلية:مثل الصناعات الاستهلاكية وصناعة السلع نصف مصنعة.

د- الكهرباء والغاز والماء.

هـ التشييد والبناء.

٢- القطاعات التوزيعية : وتتكون من:

أ- النقل والمواصلات والخزن.

ب- البنوك والتأمين والعقارات.

جـ-التجارة الداخلية والخارجية.

٣- قطاع الخدمات : يتضمن مجموع الخدمات العامة والأجتماعية وخدمات القطاع الخاص.

طرق احتساب الدخل القومي:

تتناول هذه الفقرة مناقشة الطرق والاساليب المستخدمة في قياس وتقدير الدخل القومي بالاعتماد على البيانات الأحصائية الخاصة بالدخل القومي وكيفية التصرف به ويتضح من هذه الحسابات مستوى النشاط الأقتصادي في القطاعات كافة وتشير الى مدى تطوره ونموه وتبين هذه الحسابات حجم الانتاج وحجم الانفاق الاستهلاكى والاستثماري وحجم التعامل مع الخارج (التجاره الخارجية) ومن جهة اخرى فأن حسابات الدخل القومي تسهم في تعزيز وسائل التحليل الأقتصادي التي يعتمد عليها الباحث الأقتصادي في تحليل وتفسير الظواهر والمشكلات الأقتصادية ومعالجتها.

الطريقة الاولى : طريقة القيمة المضافة أو الناتج النهائي:

(Value Added) or final product Approach

تتلخص هذه الطريقة باحتساب جميع السلع والخدمات المنتجة في القطاعات الأقتصادية المختلفه (السلعية – التوزيعية – الخدمات) واستخراج قيمتها النقدية مقدرة بالاسعار السائدة في السوق.

قيمة الناتج الكلي = السلع والخدمات المنتجة× اسعارها أي(الكمية×السعر)

وبعدها يتم إحتساب قيم المستخدمات من المواد الأولية والسلع نصف المصنعه والطاقة و......الخ التي دخلت في عملية الانتاج ويتم استبعاد (طرح) قيم مستلزمات الانتاج من قيم الناتج الكلي نحصل على القيمة المضافه لذلك القطاع.

لذلك نستطيع ان نعرف القيم المضافة على انها (الفرق بين قيمه الناتج الكلي للوحدة الانتاجية وقيمة مستلزمات الانتاج التي استخدمت في العملية الانتاجية خلال فترة محددة من الزمن (عام).

∴ القيمه المضافة = قيمة الناتج الكلي – قيمة مستلزمات الانتاج

وبجمع القيم المضافة لكل القطاعات الأقتصادية (السلعية – التوزيعيه – الخدمات) نحصل على الدخل او الناتج القومي الاجمالي.

فلو فرضنا أن في قطاع الصناعة مشروعاً ينتج الاقمشه وكانت قيم الانتاج الكلي لهذه المشروع تساوي (١٥٦٠٠) دولار وكانت مستلزمات الانتاج في هذه العملية الانتاجية كمايلي:

القيم بالدولار	البيانات
١٠٠٠٠	المشتريات من القطن
٢٥٠	تكاليف نقل القطن الى المصنع
٥٠	تكاليف نقل القطن المنسوج الى معمل الصباغة
١٥٠	رسم وصبغ الأقمشة
٥٠	الطاقة
١٠٥٠٠	قيمة مستلزمات الانتاج

القيمة المضافة = القيمة الناتج الاجمالي – قيمه مستلزمات الانتاج

= ١٥٦٠٠ – ١٠٥٠٠

القيمة المضافة = ٥١٠٠

وعليه بأستخراج القيمة المضافة لكل قطاعات الأقتصاد الوطني وجمعها نحصل على قيمة الدخل او (الناتج) القومي الاجمالي.

الطريقة الثانية : طريقة الدخل الموزع :

(Income Disturputed Approach)

تعتمد هذه الطريقة في احتساب الدخل القومي على جمع الدخول الموزعة على مالكى عناصر الانتاج كافة أي جمع عوائد عناصر الانتاج فالدخل القومي يوزع كمايلي:

أ–الاجور والرواتب والمكافأت التي تدفع للعمال والاداريين والفنيين وسواهم.

ب–الريع والايجار: يدفع الى مالكي الارض والعقارات.

جـ–الفوائد :تدفع ثمناً لاستخدام رؤوس الاموال.

د–الارباح :تمثل دخل المنظم المشارك في العملية الانتاجية.

وعندما نجمع هذه الدخول الموزعة على مالكي (اصحاب) عناصر الانتاج في القطاعات الأقتصادية كافة خلال سنة معينة نحصل على القيمة النقدية للناتج القومي (الدخل القومي) لذلك البلد.

الطريقة الثالثة : طريقة الانفاق (Expenditure Approach):

تعتبر هذه الطريقة احد الطرق الاساسية لتقدير قيمة الدخل القومي او الناتج القومي في المجتمع ويتم النظر الى الدخل القومي من زاوية الانفاق النهائي للسلع والخدمات النهائية الاستهلاكية والاستثمارية خلال مدة معينه (السنة) من قبل الافراد والهيئات الحكومية.

وتسمى هذه الطريقة ايضاً بطريقة الاستخدام أو انفاق الدخول المكتسبة التي يحصل عليها اصحاب عوامل الانتاج على السلع والخدمات المختلفه.

ووفقاً لهذه الطريقة يتم احتساب النفقات على اساس مستخدمها النهائي حيث ينقسم الانفاق المحلي الى أربعة عناصر اساسية للانفاق وتتمثل فيما يلي:

أ-الانفـاق الاسـتهلاكي: ويشـمل ذلـك انفـاق القطـاع العـائلي علـى السـلع المعمـرة (سيارات – تلفزيونات – غسـالات ...الخ) والسـلع الاسـتهلاكية (الغـذاء – الملابـس ....الخ).

ب-الانفاق الاستثماري المحلـي الخـاص: حيـث يمثـل انفـاق القطـاع الانتـاجي علـى السلع الانتاجية مثل (العدد – الالات – المكائن).

جـ-الانفاق الحكومي: ويشمل نوعين من الانفاق

١- الانفاق الحكومي الذي تتلقى الحكومة مقابله سلعاً او خدمات.

٢- الانفاق الحكومي الذي لاتتلقى الحكومة في مقابله أي سلعة وخدمات.

د-صافي معاملات التجارة الخارجية: وهو يمثل صافي المعاملات الخارجية التي تقـوم بها الدولة مع الخارج على شكل تجارة خارجية (استيراد وتصدير).

صافي المعاملات الخارجية = الصادرات – الواردات.

وعليه نجد ان الأنفاق القومي (الدخل القومي) يمثل المجموع الكلي للقطاعات الأربعة (الانفـاق الاسـتهلاكي+الانفـاق الاسـتثماري+الانفـاق الحكـومي+صـافي المعـاملات الخارجية).

صعوبات إحتساب الناتج المحلي (الدخل القومي) :

عند تقدير الدخل القومي يواجه الخبراء العديد من الصعوبات التي يترتب عليها اختلافات في حجم الدخل القومي وفيما يلي نشير الى بعض هذه الصعوبات:

١- اختلاف طريقة اعداد حسابات الدخل القومي من مجتمع لآخر وفقاً لاسلوب اعداد الحسابات من ناحية ووفقاً لمدى توفر البيانات والمعلومات عن المعاملات الأقتصادية التي تتم داخل النشاط الأقتصادي ومدى دقتها من خلال فترات التقدير المختلفة من ناحية اخرى.

٢- نقص البيانات الاحصائية الخاصة بالدخل القومي فبعض السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع لاتظهرها البيانات الأحصائية الرسمية فيترتب على ذلك ان يقل تقدير الدخل القومي عن حقيقته.

٣- توجد خدمات ينتجها افراد المجتمع ويتم استهلاكها دون ان تمر بالسوق فلاتقدر لها قيم سوقية مثل الخدمات الشخصية التي يقدمها افراد المجتمع بعضهم لبعض وخدمات ربات البيوت أو أستهلاك المزارعين لجانب من محصولهم الزراعي ومن شان عدم احتساب هذه الخدمات أن يقلل تقدير الدخل عن حقيقته .

٤- صعوبة التفرقة بين السلع والخدمات الوسيطة والسلع والخدمات النهائية المنتجة مثال خدمات القضاء والدفاع والامن كلها خدمات نهائية وتقدر قيمتها بمقدار ماأنفقته الدولة فى سبيل القيام بها .الا أن بعضا من الاقتصاديين يؤكدون أن هذه الخدمات هي وسيطة وليست نهائية .

٥- هناك أيرادات يحصل عليها أصحابها دونَ أنتاج قاموا به أو ساهموا فيه مثل الهبات والهدايات وإعانات وزارة الشؤون الاجتماعية للعجزة والمسنينَ وعليه يجب أن لا تحتسب فى الدخل القومى والاّ ظهرَ أكبر من حقيقته.

التقلبات الاَقتصادية : Economic FLunctutions

تتميز الحياة الإقتصادية للمجتمعات الحديثة(الراسمالية) بتقلبات دورية فى الآنتاج الكلى ولكن هذه التقلبات الدورية لم تنل الا القليل من الاهتمام نسبيا في النظرية الاقتصادية حتى الازمنة الحديثة وكان هذا راجعا ألى أن التقلبات الدورية ألاولى لم تنتج عنها أثار أجتماعية واسعة الانتشار لكن بعد الحرب العالمية الاولى ظهر البطالة المزمنة بين العمال.

ففى الدول المتقدمة أقتصاديا أصبحت البطالة التى حدثت بعد الحرب العالمية الاولى ظاهرة عالمية ولقد شاهدَ العالم إبان الكساد العظيم فى فترة ١٩٢٩-١٩٣٣ زيادة كبيرة جدا فى عدد العاطلين وهذا ما أدى ألى دراسة طبيعة وأسباب التقلبات الاَقتصادية وتخصيص جزء كبير من الكتابات الاقتصادية لدراسة هذا الموضوع خلال السنوات الخمسينَ الاَخيرة.

تعريف التقلبات الاَقتصادية : يقصد بالتقلبات الاَقتصادية {المراحل التى يمر بها النشاط الاَقتصادي الكلى أرتفاعا وأنخفاضا تبعا للتغيرات الحاصلة فى الطلب الكلى والعرض الكلي وهناك أربع مراحل للتقلبات الاَقتصادية وهي (الركود- الكساد- الأنتعاش- الأزدهار)}.

السمات الرئيسية لمراحل التقلبات الأقتصادية :

١-مرحلة الركود(Recession) يقصد بالركود بأنه أنخفاض فى الناتج الكلى والدخل والأستخدام والتبادل التجاري الخارجي ويستمر عادة ستة أشهر أو أكثر ويتصف هذا الوضع بتقلص النشاط الأقتصادي فى معظم القطاعات والأنشطة والمجالات الأقتصادية والأجتماعية.

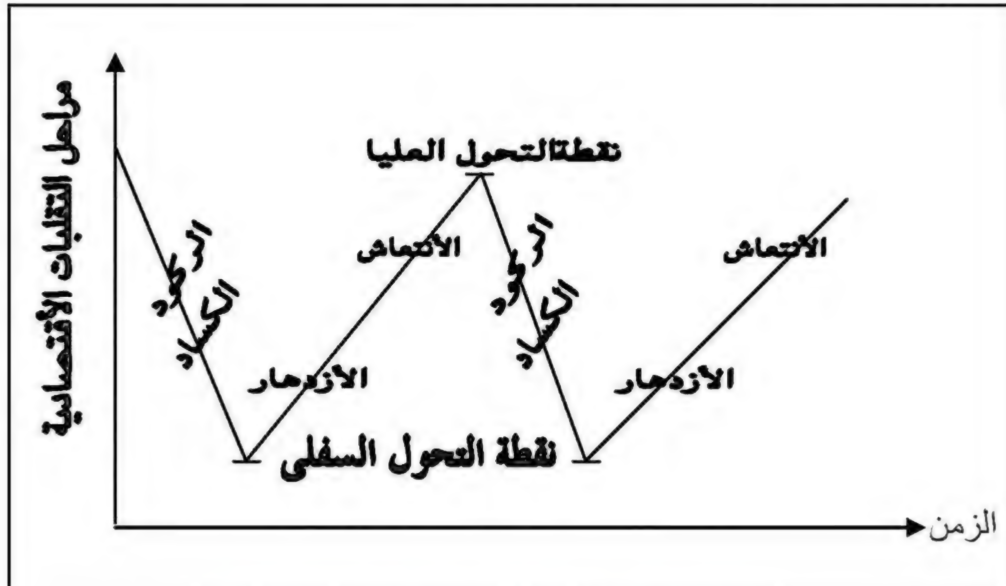
٢-مرحلة الكساد (Depression): وهذه المرحلة يصل فيها النشاط الأقتصادي والأجتماعي ألى أدنى مستوى له بعد أستمرار الركود وتتصف بأرتفاع معدلات

البطالة والإنخفاض الشديد فى مستوى الأنتاج وكساد التجارة والأنخفاض الشديد فى الأسعار.

٣-مرحلة الأنتعاش (Recovery): بعد المرحلة الآولى والثانية يبدأ الأقتصاد القومي بالأنتعاش نتيجة لسياسات أقتصادية مناسبة حيث يبدأ الأقتصاد القومي بالتزايد التدريجي وترتفع معه الأرباح الكلية والآستخدام والأجور وسعر الفائدة.

٤-مرحلة الأزدهار (Boon) : وهى المرحلة التى يصل بها الأنتاج الى أعلى مستوى له بعد فترة الأنتعاش التى تتميز بأرتفاع مستوى الأنتاج والأستخدام ونمو التجارة وأرتفاع مستوى الدخل.

ويمكن تصوير هذه المراحل الأربع بشكل التالي:



شكل رقم (٢) مراحل التقلبات الاقتصادية

وهنالك عدة مؤشرات رئيسية تستخدم فى تحديد هذه المراحل الأقتصادية وهي:

أ - التغير فى الناتج القومي الأجمالي أو الصافي.

ب- التغير في معدلات البطالة أو الأستخدام.

جـ- التغير في المستوى العام للأسعار لجميع السلع والخدمات.

أما تفسير حدوث هذه التقلبات الأقتصادية يمكن حصرها فى أتجاهين:

الأتجاه الأول: يفسر الدورة بأنها تحدث بسبب انخفاض مستوى الطلب الكلي وبخاصة الطلب الأستهلاكي بمعنى أن حجم الأنفاق على السلع الأستهلاكية أقل من حجم إنتاجها لأسباب تتعلق بسوء توزيع الدخل والثروة مما يترتب عليه أفراط فى أنتاج السلع يقابله طلب غير مساو له وينتج عن ذلك كساد للسلع في السوق مما يؤدي الى انخفاض مستوى الانتاج وهذا يؤدي الى ارتفاع معدلات العاطلين عن العمل وهذا يعني دخولا اقل من السابق وبالتالي انخفاض في الطلب الكلي مما يؤدي الى الدخول في مرحلة الكساد. أطلق على هذا الأتجاه أسم نقص الأستهلاك (Under Consumption) لأن القدرة الشرائية تميل ألى أن تكون بأستمرار أقل من حجم الأنتاج.

الأتجاه الثاني: يرى أن التقلبات الأقتصادية ناجمة عن التوسع فى الأستثمارات بسبب تفاؤل المستثمرين وعدم دقة تقديراتهم وهذا التوسع المفرط يؤدي ألى حدوث خلل في التساوي بين الأدخار والأستثمار وأن ذلك يقود ألى خلق وضع غير متوازن يترتب عليه أفراط في أقامة المؤسسات الأنتاجية وبالتالي توسع في أنتاج السلع والخدمات بحجم أكبر من حجم الطلب عليها وينتهي الأمر بحدوث الركود والكساد.

ويتضح مما سبق أن تقلبات مستوى النشاط الأقتصادي تعبر عن حالة عدم التوازن بين الدخل القومي والأنفاق القومي.

فعندما يكون الدخل القومي مساويا لمجموع الأتفاق القومي يكون الأقتصاد القومي فى حالة التوازن (العرض الكلي يساوي الطلب الكلي) أما أذا كانت حجم الأنفاق القومي أقل من حجم الدخل القومي فيكون الأقتصاد في حالة الأنكماش.

أما أذا كانت حجم الأنفاق القومي أكبر من حجم الدخل القومي فيكون الأقتصاد فى حالة التوسع (التضخم).أذن التقلبات الأقتصادية التي يتعرض لها مستوى النشاط الأقتصادي هي فى الواقع خروج النشاط الأقتصادي عن حالة التوازن وتكون مظاهر هذه التقلبات الأنكماش أو التضخم وسوف نقوم بتحليل هاتين الظاهرتين وسبل معالجتها.

التضخم
INFLATION

تمهيد:

يعتبر التضخم من المشكلات الأقتصادية الرئيسة التي يعاني منها العالم فى الوقت الراهن وبالرغم من أهتمام الأقتصاديين بهذه الظاهرة الا أن هناك جدلاً كبيرا بينهم حول أسبابها والآثار الأقتصادية لها على النظام الأقتصادي وأفضل السياسات التي يتعين أتباعها للقضاء عليها أو معالجتها.

ويحتل اليوم التضخم مكاناً بارزاً فى دراسات علم الأقتصاد لأسباب عديدة أهمها:

١-كان الفكر الكلاسيكي يربط دائماً بين الزيادة في كمية النقود وأرتفاع مستويات الأسعار دون الرجوع الى الاسباب الاخرى للظاهرة.

٢-الخوف من أثار التضخم على النشاط الأقتصادي والأجتماعي .

٣-أصبح التضخم ظاهرة شائعة بعد الحرب العالمية الثانية في كثير من الدول المتقدمة والنامية.

تعريف التضخم:

التضخم(**هو ألأرتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في اقتصاد ما والناجم عن فائض الطلب عن ماهو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة اي اكثر من ستة اشهر،والناجم عن اسباب مختلفة منه ما هو نقدي ومنها ما هو سلعي**).

انواع التضخم:

١-التضخم الزاحف (التضخم المعتدل): هو التضخم الذي يرتفع فيه الموستوى العام للأسعار بمعدل لايصل ألى ١٠٪ ويكون بطيئاً جداً في زيادتها.

٢- التضخم الجامح: هو التضخم الذي يرتفع فيه المستوى العام للأسعار بمعدلات عالية جداً وتزداد فيه سرعة تداول النقود وتتوقف فيه النقود عن العمل كمستودع للقيم ويؤدي بالتالي ألى أنهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية كما حدث في ألمانيا عام ١٩٢١ وهذه الحالات أقترنت بالحروب والهزائم والثورات وعدم الأستقرار السياسي والأقتصادي والأجتماعي.

٣-التضخم المكبوت: هذا النوع يصف حالة من ضبط الأسعار من قبل السلطات المسؤولة وهذه حالة مؤقته لأنه أما أن تستطيع السلطات ان تصحح الاوضاع الاقتصادية بأجراءاتها من خلال الاسعار الاجبارية والتوزيع بالبطاقات أو تفلت الامور ويصبح التضخم متسارعاً أو تتفاقم الاوضاع ويصبح التضخم جامحاً.

٤-التضخم المتسارع: وهذا النوع يصف تزايد الاسعار بمعدلات اعلى من التضخم الزاحف وتكون مدته الزمنية أقصر من الزاحف.

اسباب التضخم:

١-تضخم الطلب:(demand push inflation)

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الافراد مع ثبات حجم السلع الخدمات المتاحة في المجتمع وهذا يؤدي بدوره الى أرتفاع الاسعار بشكل مستمر ومتزايد مما يخلق تضخماًملموساً تسمى (بتضخم الطلب).

ولعل اهم الاسباب المؤدية الى هذا النوع هو ما يسمى بعجز الموازنة العامة(العجز المالي)(هو حالة يفوق فيها الانفاق الحكومي الايرادات الحكومية) وعند قيام الدولة بتغطية (معالجة) العجز عن طريق اصدار النقود من خلال البنك المركزي فأن ذلك سيؤدي الى تغطية الاقتصاد بكميات من النقود لا يقابلها توسع في القاعدة الانتاجية للبلاد وأنّ هذا النوع من التضخم يحدث غالباً في الدولة النامية وهذه الدول لا

يستطيعون زيادة حجم منتجاتهم عند زيادة الطلب عليها لان جهازهم الانتاجي غـير مرن.

٢- **تضخم الكلفة :**(cost push inflation)

يواجه المنتجون احياناً تزايداً مفاجئاً في تكاليف عناصر الانتـاج عنـدما يجـد نفسه أمام نقابات عمال قوية قادرة على رفع مستوى اجور العمال لديه أو قد ترتفع اسعار بعض المواد الاولية بشكل مفـاجئ وفي كلتـا الحـالتين فـأن ذلـك سـيترك اثـراً مباشرا على السعر النهائي للمنتجات التي تأثرت بزيادة تكاليف عناصر انتاجها.

ويكون الاثر ملموساً كلّما كانت زيادة تكاليف عناصر الانتاج كبيرة وقد واجهت دول أوروبا بشكل خاص هذه الحالة حينما تضاعفت اسعار الوقود نحو أربعـة أضـعاف ابان أزمة النفط عام ١٩٧٣مما ادخلها في دوامة تضخم الكلفـة فزيـادة اسـعار الطاقـة انعكس على كافة المنتجـات ممـا رفـع اسـعارها بشـكل كـبير ومسـتمر طـوال فـترة (١٩٧٣-١٩٧٨).

ولا شك أنّ التكاليف يصعب التحكم به اذا كانت من النوع القادم من عناصر الانتـاج المستوردة لان الدولة لا تستطيع ان يتحكم باسـعار هـذه المـوارد بشـكل نهـائي لان اسعارها مرتفعة عند الاستيراد.

٣-التضخم المستورد : (imported inflation) : يظهر هذا النـوع مـن التضـخم في الاقتصـادات الصـغيرة المفتوحـة والناميـة ويعـرف هـذا النـوع علـى انـه الزيـادة المتسارعة والمستمرة في اسـعار السـلع والخـدمات النهائيـة المسـتوردة مـن الخـارج مثل: (الملابس الجاهزة –الاحذية–الاطعمة الجـاهزة) وهـذا يعـني ان الدولـة تسـتورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة الاسعار وتضطر الى بيعها في الاسواق المحلية بتلك الاسعار لان هذه الدول لا يمكن ان يكـون لهـا اي دور ملمـوس

في تحديد اسعار السلع التي تستوردها فهي مستهلك صغير ولا يستطيع ان يؤثر في حجم السوق العالمي واسعاره.

٤-التضخم النقدي: نعلم ان زيادة كمية النقود في المجتمع دون ان تصاحبها زيادة في حجم الانتاج السلعي تؤدي الى زيادة الاسعار وبالتالي انخفاض قوتها الشرائية وهذا يؤدي الى زيادة مفاجئة في تداول تلك العملة ويؤدي في النهاية الى ارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات مما يولد التضخم الجامح لان توقعات عامة الناس يتجه الى انخفاض اكثر للقوة الشرائية لتلك العملة مما يؤدي الى استبدالها باسرع وقت ممكن بعملة اخرى مستقرة القيمة أو بعقارات أو بالذهب.

الاثار الأقتصادية والأجتماعية للتضخم:

تتولد عن التضخم آثار أقتصادية وأجتماعية يمكن أيجازها بما يلي:

١-يترتب على التضخم إختلال في ميزان المدفوعات بالأتجاه إلى خلق عجز فيه وذلك لزيادة الطلب على السلع المستوردة وانخفاض حجم الصادرات فالزيادة التضخمية في الأنفاق الحكومي يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا بل على المستوردة أيضا وأن التضخم يميل ألى رفع تكاليف أنتاج سلع التصدير مما يصعف قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية مما يخفض الطلب الخارجي عليها ،ويولد عجزا في ميزان المدفوعات.

٢-يترتب على أستمرار تصاعد الأسعار أرتباك في تنفيذ المشروعات الأقتصادية واستحالة تحديد تكاليف أنشاء المشروعات بصورة نهائية التي ترتفع مدخلاتها بأستمرار خلال فترة تنفيذ المشروعات الأمرالذي يؤدي معه عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد لاتمام مشروعاتها.

٣-يترتب على التضخم اضعاف ثقة الأفراد في العملة واضعاف الحافز على الادخار فأذا أتجهت قيم النقود ألى التدهور المستمر تبدأ في فقدان وضيفتها كمستودع للقيم وهذا يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي فيزيد ميلهم ألى أنفاق النقود على الأستهلاك وما يتبقى لديهم من النقود يحوّلونَها إلى ذهب وعملات أجنبية مستقرة القيمة وألى شراء سلع معمرة وعقارات.

٤-يترتب على التضخم أعادة توزيع الدخل. إن أرتفاع مستويات الأسعار يؤدي إلى خفض القوة الشرائية للأفراد الذين لنْ تتغير دخولهم النقدية وخاصة ذوي الدخل المحدود الذين يشكلون الأكثرية الساحقة في المجتمع في حين أن رجال الأعمال وأصحاب الوحدات الأنتاجية و مالكي العقارات وهم الأقلية في المجتمع سيؤدي التضخم ألى زيادة دخولهم ويعمل على أعادة توزيع الدخل لصالحهم.

معالجة التضخم:

يمكن معالجة التضخم بوسائل متعددة أهمها استخدام ادوات السياستين النقدية والمالية وسياسة التدخل المباشر وتتمثل هذه السياسات بالأجراءات الأتية:

١-السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية بأنها تلك السياسة ذات العلاقة بالنقود والجهاز المصرفي والتى تؤثر في عرض النقود لأيجاد التوسع في حجم القوة الشرائية أو الأقلال منه فيما يلي شرح موجز لأدوات السياسة النقدية وهى:

أ- سعر الفائدة: وهو السعر الذي تتعامل به البنوك التجارية مع الأفراد أي أنه سعر الفائدة الذي تحصل عليه البنوك التجارية عند منحها القروض والتسهيلات الأئتمانية للأفراد وهو مايحصل عليه الأفراد مقابل مدخراتهم لدى البنوك التجارية.
وتلتزم البنوك التجارية بالحد الأعلى لسعر الفائدة الذى يحدده البنك المركزي ففي حالة التضخم يتم رفع أسعار الفائدة للودائع لأغراء الأفراد والمؤسسات لأيداع أموالهم مما يؤدي ألى امتصاص أكبر قدر من السيولة في السوق والأحتفاظ بها في البنك المركزي والعكس صحيح ايضا في حالة الكساد.

ب- نسبة الأحتياط النقدي القانوني: وهي النسبة التي لابدّ أن يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة تودع فيه هذه النسبة يحتفظ بها البنك التجاري بشكل نقود سائلة كأحتياطي لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على الفائدة. ومن البديهي أنْ تغيير هذه النسبة يؤثر على ماتبقى من كل وديعة لدى البنوك التجارية وبالتالي سيؤثر على مقدرة هذه البنوك على الأقراض وتوفير السيولة النقدية للتداول في الأقتصاد الوطني.

من هنا يقوم البنك المركزي برفع نسبة الأحتياطي في حالة التضخم لكي يقلص حجم النقود المتبقية لدى البنوك التجارية وبهذا يؤثرعلى حجم الأقراض وعرض النقود ويرتفع معها قيمة النقود.

جـ- عمليات السوق المفتوحة: يتمثل ذلك في قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية بهدف التاثير المباشر في حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية والافراد والوحدات الاقتصادية.
ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي ببيع هذه السندات ألى البنوك التجارية مما يؤدي الى تقليص حجم أحتياطاتها النقدية وأنخفاض قدراتها على الأقراض وأنخفاض عرض النقود في النهاية.

٢- السياسة المالية:

يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للأيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الايرادات لتمويل الأنفاق الحكومي ومن أهم أدوات السياسة المالية هي:

أ- زيادة الضرائب: الضريبة هي أحدى الوسائل التي تستخدم في مواجهة التضخم سواء كانت هذه الضريبة مفروضة على الدخول المعدة للأنفاق أوالضرائب المفروضة على السلع والخدمات.وتعد الضريبة من أكثر الوسائل فاعلية في معالجة عوامل التضخم لكونها تحد من القدرة الشرائية للأفراد والهيئات فتؤثر في ميل الأستهلاك وبالتالي خفض الأنفاق الأستهلاكي وهو مايعني خفض الطلب الكلي الذي يمارس تأثيرا مباشرا على التضخم.

ب- خفض الأنفاق الحكومي: من الواضح ان الأنفاق الذي تقوم به الحكومة يضم نوعين من الأنفاق وهما (الأنفاق الجاري_والأنفاق الأستثماري)وأن مجموع ماتنفقه الحكومة يشكل جزءً كبيرا من مجموع الأنفاق الكلي.

لذلك فأن خفض الأنفاق الحكومي يعني خفض الطلب الكلي (الأنفاق الكلي) على السلع والخدمات وهو مايؤدي ألى تخفيض حدة التضخم والحد من أثاره الأقتصادية.

٣- سياسات التدخل المباشر:

يقصد بهذه السياسة تلك الاجراءات التي تتخذ من قبل الدولة لتحويل التضخم المفتوح الى تضخم مكبوت.

الانكماش
DEFLATION

(الانكماش ظاهرة أقتصادية تحدث عندما يكون مجموع الانفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية (الطلب الكلي) أقل من القدرة الانتاجية للاقتصاد القومي (العرض الكلي)).

أسباب الانكماش:

هنالك عدة اسباب لهذه الظاهرة الاقتصادية ومنها:

أ- اسباب طبيعية: يقصد بها الاسباب غير المفتعلة وليست وراءها أية سياسة أقتصادية للحكومة مثل الانكماش التي يحدث في دولة ما بعد تعرضه الى كوارث طبيعية كالزلزال والفيضانات والعواصف المدمرة التي تؤثر على مجمل الحركة الاقتصادية في تلك الدولة.

ب- اسباب اقتصادية: يقصد بها الاسباب التي تتأتى من السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة فعند معالجة التضخم تتبع الحكومة سياسة نقدية خاصة وهي تقليص عرض النقد وتداول العملة وذلك لتقليص حجم الائتمان والقروض واذا استمر هذه السياسة فيتولد عنها الانكماش.أو ان تقرر الحكومة ايقاف صرف الموارد المالية المقررة اصلا وذلك بقصد خفض الاسعار واستقرار القيمة النقدية للعملة.

جـ -اسباب سياسية: عدم استقرار الاوضاع السياسية أو في حالة الحروب يؤدي ذلك الى تخلف مستوى المعيشة لدى الافراد من جهة وانخفاض الطلب من جهة اخرى كما يقوم القطاع الخاص بخفض الانتاج بسبب سوء الاوضاع من جهة أخرى مما يؤدي الى زيادة نسبة البطالة ويؤدي الى انكماش الاقتصاد الوطني والكساد.

اثار الانكماش:

١–ان حصول الانكماش تدفع المنتجين الى تقليص حجم منتجاتهم وتعطيل جزء من الطاقة الانتاجية ويتمخض ذلك عن تقليص حجم الاستخدام وانخفاض الدخول الموزعة التي تؤدي الى انخفاض في الطلب الكلي اذ يأخذ مستوى النشاط الاقتصادي في التدهور وصو لأ الى مرحلة الكساد.

٢–ارتفاع معدلات البطالة وخفض في مستوى الانتاج والدخل القوميين.

٣–ظهور الانكماش من المحتمل بأن يدفع بالرأسمال الوطني بالاستثمار في الخارج بدلا من توظيفه في الداخل.

معالجة الإنكماش:

ان الاقتصاد الذي يعاني من الانكماش (اي قصور حجم الانفاق الكلي عن مستوى الانتاج القومي) يعني وضعا غير متوازنا وان الفرق الذي ينشأ بين حجم الدخل القومي والانفاق القومي يسمى(**بالفجوة الانكماشية**) فأذا افترضنا ان الدخل القومي يقدر بـ(٢٥٠) مليون دولار والانفاق القومي بـ(٢٤٠) مليون دولار فأن الفرق الذي يساوي (١٠ مليون) دولار يمثل الفجوة الانكماشية.

وعند معالجة هذه الظاهرة يجب رفع مستوى الانفاق لكي يصل الى الدخل القومي وهو المستوى التوازني ويمكن تحقيق هذه الاضافة في حجم الانفاق عن طريق:

١- التوسع في الانفاق الحكومي في مختلف أوجه الانفاق(الجاري والاستثماري): وبالطبع فأن هذا التوسع يشكل اضافة الى حجم الطلب الكلي الذي من شأنه ان يضيق الفجوة الانكماشية أو يلغيها لان قيام الحكومة بتوسيع الانفاق يعني توزيع دخول جديدة على بعض اصحاب عناصر الانتاج اى زيادة قدرتهم الشرائية مما يعمل على رفع الميل للاستهلاك وبالتالي زيادة الانفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية مما يزيد من حجم الطلب الكلي.

٢- خفض الضرائب: ان خفض الضرائب يعني زيادة الدخل المتاح للانفاق فأذا اقدمت الحكومة على مثل هذا الاجراء فأنها عملت بصورة غير مباشرة على زيادة القدرة الشرائية للافراد وهو ما يعني رفع مستوى الميل للاستهلاك ومن ثم زيادة الانفاق الاستهلاكي وعليه فأن تقليص الضريبة أو الغاءها سيؤدي الى زيادة حجم الطلب الكلي وبالتالي تضيق الفجوة الانكماشية أو الغاءها.

٣-خفض نسبة(الفائدة) من قبل البنك المركزي: من أهم السبل الفعالة لعلاج الانكماش لأن خفض سعر الفائدة يؤدي الى تشجيع القطاع الخاص للأقتراض وتوسيع الأستثمار وانشاء معامل جديدة(انشاء مؤسسات انتاجية حديثة"جديدة") وبهذا يزيد من فرص العمل للعمال ويوزع دخول جديدة على الناس وهذا لوحده يؤدي الى زيادة الطلب ونمو النشاط الأقتصادي مثل أمريكا والدول الاوربية واليابان والكثير من دول العام ألاخرى) من أجل علاج هذا الانكماش (مثل الكساد الذى ساد العالم بين سنوات (٢٠٠٨م – ٢٠٠٩م)) حيث لجأوا الى(خفض نسبة الفائدة).

قائمة المصطلحات

National Income	الدخل القومي
Personal Income	دخل الفرد
National Product	الناتج القومي
Production	الأنتاج
Monetary Income	الدخل النقدي
Real Income	الدخل الحقيقي
Value Added	القيم المضافة
Input	المستخدمات
Income Disturputed	الدخل الموزع
Expendiure	الانفاق
Economic Fluntutions	التقلبات الاقتصادية
Recession	الركود
Depression	الكساد
Recovery	الانتعاش
Boon	الازدهار
Consumption	الاستهلاك
Inflation	التضخم
Demand Push Inflation	تضخم الطلب
Cost Push Inflation	تضخم الكلفة
Imported Inflation	التضخم المستورد
Deflation	الانكماش

أسئلة الفصل الأول

١–عرف ما يلي: (الدخل الحقيقي – دخل الفرد – الدخل القومي – التقلبات الاقتصادية – الانتاج – التضخم – الانكماش).

٢–ما هي مكونات الدخل القومي؟

٣–عدد العوامل المحددة لمستوى الدخل القومي؟

٤–تكلم عن دور كل من (قطاع الافراد وقطاع الانتاج).

٥–ما هي الصعوبات التي تواجه الخبراء عند احتساب الدخل القومي.

٦–عرف التقلبات الاقتصادية ومراحلها مع الشكل.

٧–ماذا نعني بأتجاه نقص الاستهلاك فسّره اقتصادياً.

٨–ماذا نعني بالمصطلحات الاقتصادية الآتية:

(التضخم المستورد – القيمة المضافة – الفجوة الانكماشية).

٩– اذكر الفروقات الموجودة بين:

أ–الدخل القومي – الناتج القومي.

ب– الدخل النقدي – الدخل الحقيقي.

جـ– التضخم – الانكماش.

د– الدخل المكتسب – الدخل المتاح.

١٠– ماهي الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.

١١– كيف تفسر تضخم الكلفة.

١٢– عالج اقتصادياً ظاهرة التضخم عن طريق (السياسة النقدية – السياسة المالية).

الفصل الثاني

التجارة
TRADE

تمهيد:

بعدَ أنْ تطوّرَ المجتمع الإنساني وأخذ الأفرادُ يتخصصونَ في إنتاج سلعٍ معينةٍ حصلَ لديهم شيئانِ:

الأولُ: أنهم أخذوا يُنتجونَ سلعاً بمقادير تفوقَ حاجتهم إليها.

والثاني: أنّهم أصبحوا بحاجة إلى سلع أخرى غير متخصصين في إنتاجها، ولذا لا بدّ من مبادلة الفائض لديهم من السلع التي انتجوها بالسلعِ الأخرى التي هم بحاجة إليها.

كان هذا التطوّر في العلاقات الإقتصادية بينَ الأفرادِ بدايةِ ظهورِ التجارة بينَ المجتمعات المختلفة.

تعريف التجارة:

هي عملية شراء وبيع (التبادل) السلع والخدمات داخلياً أو دولياً ومن يقومُ بهذه العملية يدعى بالتاجر.

تعريف التاجر:

التاجر هو كل من إمتهن مهنة التجارة بصفة دائمية سواء أكان شخصا طبيعيا أو معنويا.

تقسم التجارة إلى قسمينِ رئيسينِ:

١- التجارة الداخلية : ويقصَدُ بها إجراء عمليات التبادل (بيع – شراء) داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة وتقسمُ التجارة الداخلية إلى:

(أ) تجارة الجملةِ: هي العمليات التبادلية التي تجري بينَ التجّار إنفُسِهم والتي يتمُ البيعُ والشراءُ فيها بكميات كبيرةٍ والأسعار فيها أقل من تجارة المفرد.

(ب) تجارة المفرد (التجزئة): هي العمليات التي تجري بينَ تاجرِ التجزئة والمستهلكينَ وتكونُ عمليات البيعِ والشراء بكميات محدودة والأسعار فيها أعلى من تجارة الجملة.

٢- التجارة الخارجية : هي إجراء عمليات التبادل عبر الحدود الدولية أي تبادل السلع والخدمات بينَ دول العالم والتجارة الخارجية في أبسطِ صورها هي عمليات تصدير وإستيراد تتكونُ من:

أولاً : مجموعة الصادرات وتتكون من قسمينِ :

أ- صادرات السلع أو الصادرات المنظورة: وهيَ الصادرات العينية التي يمكنُ للفردِ رؤيتها مثل السيارات والمكائن والمواد الغذائية والملابس.

ب- صادرات الخدمات أو الصادرات غير المنظورة: وتتكونُ من الصادرات التي لا يمكنُ للفردِ رؤيتها مثل السياحة وخدمات المصارف والفنادق والنقل.

ثانياً : مجموعة الإستيرادات(الواردات) وهي أيضاً تتكونُ من قسمينِ :

أ-الإستيرادات من السلعِ أو الإستيرادات المنظورة.

ب-الإستيرادات من الخدمات أو الإستيرادات غير المنظورة.

تختلف التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية لعدة اسباب ووجوه منها :

١-تقومُ التجارة الداخلية بينَ أفراد ووحدات إقتصادية تضمهم حدود سياسية واحدة في حينٍ أن التجارة الخارجية تقوم بينَ افراد ووحدات إقتصادية تنتمي لدول مختلفة.

٢-انّ الأفراد ينتمونَ إلى وحدات سياسية مختلفة ويخضعونَ لقوانين وقواعد متباينة فلكلّ دولة من الدول سياستها الإقتصادية التي تتبعها والتي تهدفُ من ورائها إلى تحقيق بعض الأهداف القومية والوطنية مثل تحقيق الرفاهية الإقتصادية لمواطنيها دون غيرهم. وبالتالي فإنّ الحكومات تراعي عادةً من ناحيتها عدم التفرقة بينَ الأشخاص الذينَ يتمتعونَ بجنسية تلكَ الدولةً في حين أنها تحرصُ على معاملة الأجانب بإسلوب يختلفُ عن الّذي تعاملَ بها مواطنوها.

٣-إختلاف طبيعة الأسواق من أهم العوامل التي تؤثر تأثيراً واضحاً على طبيعة التبادل التجاري وإختلاف الأسواق بينَ الدول يتمثلُ في إختلاف أذواقهم وميولهم وطباعهم و بيئتهم مما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم للسلع والخدمات بالإضافة إلى تباين الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية فالبعد الجغرافي وما ينتج عنه من إرتفاع تكلفة النقل والإجراءات الإدارية التي يتعرضُ لها إنتقال السلع عبر الحدود السياسية (الشهادات الصحية التي تثبتُ خلو السلع القادمة من الآفات أو الملوثات) أو الحواجز الإقتصادية (مثل الحواجز الكمركية) كلّها عوامل تفصل الأسواق عن بعض.

٤-إختلاف الوحدات النقدية والنظم المصرفية بينَ الدول يعتبرُ عاملاً من عوامل التفرقة بينَ الدول. فكلُ دولةٍ لها جهاز مالي ومصرفي وعملة وطنية يختلفُ عن الأخرى وهذا بدورهِ يؤدي إلى إختلاف في التجارة الداخلية والخارجية لأنّ في حالة وجود علاقة تجارية بينَ بلدينِ لا بُدّ من إجراء عملية الصرف الخارجي أو عملية مبادلة عملة بعملة اخرى وهناك احتمال كبير بتغير سعر الصرف أو إحتمال إيقاف

حرية التحويل بينَ العملتين فإنّه يترتبُ على التجارة الخارجية أن تكونَ عرضة للمخاطر النقدية التي ليس لها مثيل في التجارة الداخلية ما دامت تسودُ في البلدِ عملة واحدة.

٥-إختلاف قدرة العمال ورؤوس الأموال في الإنتقال داخلياً وخارجياً لأنّ عواملَ الإنتاج كالعملِ ورأس المال يكونان أكثر حرية في إنتقال ضمن الإقتصاد الوطني أو ضمن الحدود الجغرافية للبلد. بينما تكون حرية إنتقال هذه العوامل بينَ الدول محدودة وذلك بسبب الصعوبات التي تعترض سبيل هذا الإنتقال كالصعوبات الإدارية والصعوبات التي تتعلقُ بإختلاف اللغة والتقاليد والروابط الإجتماعية والقوانين التي تعترض إنتقال العملِ فضلاً عن التكاليف اللازمة للإنتقال من دولةٍ إلى أخرى وبالنسبة لرأس المال لاينتقل بسهولة من بلد الى آخر لأن أصحابُ رؤوسِ الأموال يفضلونَ الإستثمار في أوطانهم لخوفهم من الإضطرابات السياسية والإقتصادية التي قد تحصل في الخارج وكذلكَ لسهولة الإشراف عليها في أوطانهم.

أسباب قيام التجارة الخارجية :

يوجدُ سببان رئيسيان لقيام التجارة بينَ الدول وهما:

١-عدم إستطاعة أي دولة تحقيق الإكتفاء الذاتي: يصعبُ تلبية إحتياجات الدولة كليةً من مواردها المحلية خاصة بعد تعدد حاجات الإنسان وإختلافها وتباين إمكانيات الدول في توفير الحاجيات بجانب تنوع رغبات الأفراد وأذواقهم.

٢-المكاسب والمزايا التي تتحققُ من قيام التجارة: تقومُ الدولة بتصدير السلع ذات الوفرة النسبية وإستيراد السلع ذات الندرة النسبية.

أهمية التجارة الخارجية :

يعتبرُ قطاع التجارة جزءاً مهماً من هيكل الإقتصاد القومي وللتجارة الخارجية أهمية كبيرة يمكنُ إيجازها بما يلي:

١-تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكلّ دولةٍ في الحصول على بعض المنتجات التي لا تتوافرُ لديها أما بسبب ظروفها المناخية أو إمكانياتها الطبيعية التي لا تسمحُ لها بإنتاجها.

٢-تعدُ التجارة الخارجية عاملاً مهماً للدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التنمية الإقتصادية لأنّ التجارة الدولية تعطي هذه الدول الفرصة للحصول على قروض من الدول الصناعية والمتقدمة والإقتراض الدولي ما هوَ إلا صورةٌ من صور إنتقال السلع والخدمات الضرورية لتحقيق التنمية مثل الالآت والمكائن.

٣-تعد التجارة الخاجية إحدى مصادر الدخل للعديد من السكان سواء من خلال العمليات المباشرة التي ترتبطُ بعمليات الإستيراد والتصدير أو من خلال العمليات المساعدة والمكملة لها كالنقل والخزن والتفريغ وإلخ.

٤-تعتبرُ التجارة الخارجية أداة تقرّب المسافات وتجتازُ الحدود بينَ البلدان وخاصة في ظلّ وجود تطوّر في سبل المواصلات والإتصالات السلكية واللاسلكية.

أسس قيام التخصص الدولي :

إنّ أسس قيام التخصص الدولي وبالتالي التبادل بينَ الدول يعودُ إلى عوامل متعددة يمكنُ حصرها بما يلي:

١-المناخ : المناخ له أثرٌ في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة فالحرارة ومتوسط كمية الأمطار تختلفُ من دولةٍ إلى أخرى ولهذا فهيَ تؤثرُ تأثيراً ملحوظاً على الإنتاج الزراعي مما يؤثرُ بدورهِ في تحديد التخصص والتبادل الدولي.

٢-التفاوت في الموارد الطبيعية: تختلفُ الدول فيما بينهم إختلافاً شاسعاً فيما وهبتها الطبيعةُ من ثروات طبيعية كالأراضي الزراعية والمعادن كالحديد والنحاس والفحم والبترول فالدول التي تتوفرُ لديها الأراضي الزراعية تتخصصُ في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية مثل كندا وأستراليا(القمح) مصر(القطن) والدول التي بها حقول للبترول تتخصصُ في إنتاج البترول مثل العراق ودول الخليج العربي.

٣-التفاوت في القوة البشرية: إنّ وفرة الأيدي العاملة في بعض الدول المكتظة بالسكان قد تؤدي إلى زيادة عرض العمال وبالتالي انخفاض الأجور ويؤدي ذلك إلى تفوّق تلك الدول في إنتاج السلع ذات الكثافة العمالية السهلة الصنع التي لا تتطلبُ مهارة فنية أو رؤوس أموال كبيرة مثل صناعة الغزل والنسيج أو ما شابه مثل الهند وباكستان ومصر. أما الدول الأخرى التي تعاني قلة عرض القوة العاملة بالنسبة للطلب على الأيدي العاملةيؤدي إلى إرتفاع الأجور فإنّها تتجه إلى التخصص في الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية إذا ما توافرت لديها المواد الخام ورأس المال والخبرات الفنية مثل بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة المتخصصون في إنتاج السفن والقطارات والسيارات وما إلى ذلك.

٤-التفاوت في كمية رؤوس الأموال المتوفرة: يعتبرُ رأس المال من العوامل التي تؤدي إلى تفاوت في الإنتاج بين دولة وأخرى فبعض الدول تتمتعُ برصيد ضخم من رؤوس الأموال فمن المتوقع أن تتخصص هذه الدول في إنتاج السلع الإنتاجية كالآلات والأدوات وغيرها من سلع الإنتاج ذات الكثافة الرأسمالية. أما بالنسبة للدول النامية فهي تعاني عادة من الندرة النسبية لرأسمال (ماعدا الدول المصدرة للنفط) ما يعرقلُ تقدمها الصناعي بصفة خاصة ويجبرها على التخصص في بعض الصناعات البسيطة ذات الكثافة العمالية.

نظريات التجارة الخارجية :

١-نظرية التكاليف المطلقة (الميزة المطلقة).

أن التجارة الخارجية في رأي(آدم سمث) صاحب هذه النظرية هو تمكن كلّ دولة من أن، تنصرف إلى التخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية والمناخية والبشرية من إنتاجها ومبادلتها بسلع أخرى بحاجة اليها وليس مختصة فيه.

ويبين (آدم سمث) قائلا: (أن تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية والمناخية والبشرية من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل ما يفيضُ عن حاجتها من هذه السلع بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلعٍ تتمتعُ بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة).

يفترضُ سمث إيضاحا لرأيه وجود دولتين هما إنكلترا والهند ينتجان سلعتين هما المنسوجات والرز وتكونُ تكاليفهم المطلقة(ساعة عمل) كما يلي:

الدولة	الرز	المنسوجات
انكلترا	٥٠	٤٠
الهند	٢٠	٨٠

في المثال أعلاه هنالك بلدان لاغيرهما (انكلترا والهند) وسلعتان هما الرز والمنسوجات ولغرض إنتاج وحدة واحدة من الرز في انكلترا تحتاج إلى ٥٠ ساعة عمل وفي الهند يتطلبُ الرز ٢٠ ساعة عمل فقط فتكلفة الرز تكون أكثر في انكلترا مقارنة بالهند ووحدة واحدة من المنسوجات يمكن إنتاجها في انكلترا في ٤٠ ساعة عمل لكنّها تكلّفُ في نفس الوقت (٨٠ ساعة عمل) في الهند عليه فإنّ الهندَ لا تمتلكُ ميزة مطلقة في إنتاج المنسوجات أي أن تكلفة المنسوجات تكون أكثر في الهند مقارنة بإنكلترا.

نظرية التكاليف النسبية (الميزة النسبية):

(the theory of comparative costs)

وضع(ديفيد ريكاردو) هذه النظرية متأثراً بالظروف الإقتصادية والسياسية التي جرت بأنكلترا خلال القرن التاسع عشر، وقد بنتَ ريكاردو نظريته على عدة إفتراضات هي:

أ- سيادة حالة المنافسة التامة.

ب- سيادة التوظف الكامل في كلتا الدولتين.

ج-عدم وجود حواجز كمركية بينَ الدولتينِ.

د- عدم وجود تكاليف للنقل وتكون المبادلة من خلال المقايضة.

هـ- توجد دولتان وسلعتان فقط.

و قد بين ريكاردو نظريته بواسطة المثال التالي:

تكاليف الإنتاج على أساس وحدات من العمل

الدولة	قمح	قطن
العراق	٨	٩
مصر	١٢	١٠

من المثال أعلاه نلاحظُ أنّ العراق له ميزة مطلقة في إنتاج كلتا السلعتينِ، وان مصر ليس لها ميزة مطلقة في إنتاج أية سلعة ولكن لو قارنا كلفة إنتاج السلعتين ببعضهما في كل بلدٍ ثمّ قارنا كلفة كلّ سلعة على حدة في كلا البلدين لوجدنا أنّ الكلفة النسبية للقمح في العراق أقلُ نسبياً من كلفتها في مصر وأنّ الكلفة النسبية للقطن في مصر أقل نسبياً من كلفتها في العراق وعلى النحو التالي:

١- في مصر: يتطلبُ إنتاج طن قمح(١٢) وحدة عمل، بينما إنتاج طن قطن يتطلبُ(١٠) وحدات عمل:

الكلفة النسبية للقطن = $\frac{١٢}{١٠}$ = ١,٢ وحدة قمح بينما الكلفة النسبية

للقمح = $\frac{١٠}{١٢}$ = ٠,٨٣ وحدة قطن أي أن القطنَ أرخص نسبياً من القمح في مصر.

٢- في العراق: يتطلبُ إنتاج طن من القمح(٨وحدة عمل) وأن إنتاج طن القطن يتطلبُ(٩) وحدة عمل.

الكلفة النسبية للقمح = $\frac{٩}{٨}$ = **١,١٢ وحدة قطن بينما الكلفة النسبية**

للقطن = $\frac{٨}{٩}$ = ٠,٨٨وحدة قمح أي أنّ القمح في العراق أرخـــص نسبياً من القطن

وعند مقارنة الكلفة النسبية لكلّ سلعة من السلعتين في البلدين نجدُ أنّ العراق له ميزة نسبية في إنتاج القمح لأنّ وحدة القمح في العراق تكلف (٠,٨٨) وحدة قطن كما أنّ مصر لها ميزة نسبية في إنتاج القطن لأنّ وحدة القطن فيها تكلّفُ (٠,٨٣) وحدة قمح.

لذا فإنّ مصر تختصُ في إنتاج القطن والعراق يختصُ في إنتاج القمح ومن ثمَّ يتم التبادل بينهما.

و لو فرضنا أنّ معدل التبادل بينهما ١ قمح = ١ قطن فإنّ مصر ستربحُ (٠,١٧) وحدة قمح لكلّ وحدة قطن تنتجها وتصدرها إلى العراق وأنّ العراق سيربحُ(٠,١٢) وحدة قطن لكلّ وحدة قمح ينتجها ويصدرها إلى مصر.

وهكذا تكونُ هناكَ مصلحة (ربح) مشتركة في التخصص والتبادل دولياً في حالة إختلاف التكاليف النسبية حتى ولو لم تكن هناكَ ميزة مطلقة لأحد البلدينِ في إنتاج سلعة معينة.

سوق الصرف الأجنبي :

هي(السوق التي يقوم الأفراد والمؤسسات والمصارف فيها بشراء العملات الأجنبية وبيعها. أي بمعنى آخر أن سوق الصرف يعرف بأنه مجموع الطلب والعرض على العملات الأجنبية).

الوظائف الأساسية لسوق الصرف الأجنبي :

أ- تحويل العملة الوطنية الى عملة اخرى: والسبب يعودُ إلى أن هناك طلباً على العملة الثانية (الأجنبية) الذي ينشأ أساساً من الحاجة إلى هذه العملة سواء كانت مصدر الطلب للسياحة أو للتجارة أو للإستثمار أو لعلاج الأمراض أو أغراض أخرى كدفع فوائد القروض.

ب- الإئتمان: تعد وظيفة الإئتمان لسوق الصرف الأجنبي مهمة أيضاً حيث هناك فترة زمنية بين تصدير السلعة من قبل الدولة وبينَ إستيرادها من قبل دولة أخرى هذه الفترة يمكن تسميتها بفترة الوصول هذه المدة تحتاج إلى تمويل (إئتمان) وهو ما يقوم به سوق الصرف الأجنبي.

جـ- عمليات الموازنة: يقصد بعمليات الموازنة في سوق الصرف شراء العملات في السوق الذي تكون اسعار عملاتها منخفضة نسبياً وبيعها في الأسواق الأخرى حيث الأسعار فيها مرتفعة نسبياً وهذه العمليات تحدث دائماً طالما هناك تغيرات نسبية لأسعار الصرف الدولية للعملات الاجنبية ووجود مضاربين في السوق .

سعر الصرف:

تعريفهُ:(أنهُ عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفعُ ثمناً لوحدة واحدة من العملة الأجنبية) فمثلاً أنّ سعر الصرف بينَ الدولار والدينار يكونُ مساوياً لعدد الدولارات اللازمة لشراء الدينار العراقي وهذا يعني:

أنّ: ١ دولار = ١٣٠٠ دينار هذا يعني أنّنا بحاجة إلى دفع ١٣٠٠ دينار للحصول على دولارٍ واحدٍ.

تحديد سعر الصرف:

١-سعر الصرف الثابت: سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب(سعر الصرف الثابت)

لقد تمَّ تطبيق قاعدة الذهب حتى عام ١٩١٤ وبموجب قاعدة الذهب فإنّ كلّ دولة تحدد محتوى ذهبياً لعملتها وتكون مستعدة لبيع وشراء أية كمية من الذهب بهذا السعر.

و طالما أنّ المحتوى الذهبي لكلّ عملة ثابت فإنّ سعر الصرف بينَ العملات سيكونُ ثابتاً وعلى سبيل المثال:

لو كان المحتوى الذهبي للدينار العراقي = ٢,٥٠ غم من الذهب والمحتوى الذهبي للدولار الأمريكي = ٥غم من الذهب فهذا يعني أنّ سعر الصرف بينَ العملتينِ سيكونُ ثابتاً وهو يساوي قسمة المحتوى الذهبي لإحدى العملتين على المحتوى الذهبي للعملة الأخرى.

فسعر صرف الدولار بالدينار = $\frac{\text{٥ غم}}{\text{٢,٥}}$ = ٢ دينار

وسعر صرف الدينار بالدولار = $\frac{١}{٢}$ = $\frac{\text{٢,٥٠}}{\text{٥}}$ = ٠,٥٠ دينار

وهذا يعني إنّ كمية الذهب التي يمكن شراءها بدولار واحد في أمريكا يمكن بيعها في العراق بدينارين، كما إنّ كمية الذهب التي يمكن شراءها بدينار عراقي واحد يمكن بيعها (٠,٥٠)دولار في أمريكا وهذا يعني إنّ الدينار العراقي أقلّ سعراً من الدولار الأمريكي لأنّ محتواه الذهبي أقل من المحتوى الذهبي للدولار.

لتطبيق نظام أسعار الصرف الثابتة (الذهب) يستلزمُ توافر ثلاثة شروط رئيسية هي:

١–تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.

٢–حرية تصدير وإستيراد الذهب.

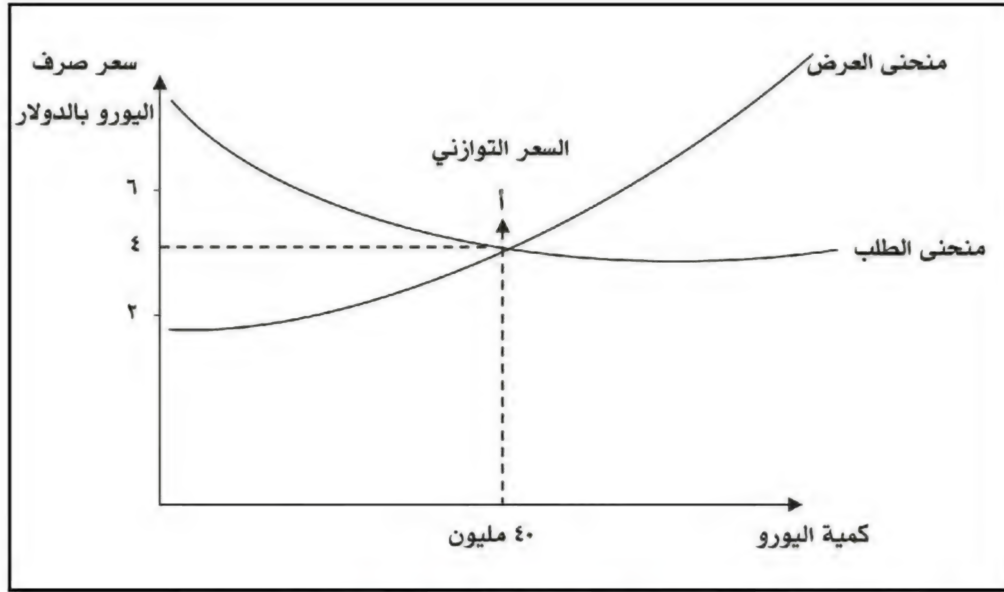
٣–ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب والعكس بلا قيود طبقاً للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة للذهب.

٢- سعر الصرف المتغير(المرن):

إنّ قاعدة أسعار الصرف في هذا النظام تعتمدُ على ترك سعر الصرف يتحددُ طبقاً لقوى العرض والطلب وبالتالي فإنّ جهاز الثمن ممثلاً في قوى العرض والطلب هو الذي يحددُ سعر صرف كلّ عملة بالنسبة للعملات الأخرى بدون تدخلّ من جانب السلطات النقدية في الدولة.

من الشكل البياني رقم (٣) نستطيعُ تحديد الكيفية التي يتمُ بها تحديد السعر التوازني (هو السعر الذي يقبلهُ البائع والمشتري في آن واحد لبيع أو شراء تلك العملة).

إنّ المحور العمودي يبين الصرف لليورو بالدولار وإنّ المحور الأفقي يبين كمية اليورو المعروضة والمطلوبة.



شكل رقم (٣) تحديد سعر الصرف.

إنّ تحديد سعر الصرف لليورو يتحدد عند نقطة(أ) والتي تسمى بسعر التوازن (أي تساوي العرض والطلب معاً على تلك العملة).

فإذا ارتفعَ سعر الصرف من(٤دولار) إلى (٦ دولار) فهذا يؤدي إلى زيادة الكميات المعروضة وانخفاض الكميات المطلوبة ولإنّ العرضَ أكبر من حجم الطلب على اليورو فهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار صرفها مرةً أخرى حتى يصل إلى سعر التوازن(٤) أما إذا انخفض سعر الصرف وأصبحَ(٢دولار) فهذا يؤدي إلى زيادة الكميات المطلوبة وإنخفاض الكميات المعروضة ولأنّ حجم الطلب أكبر من حجم الكميات المعروضة من اليورو فهذا يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف مرةً أخرى نحو سعر التوازن (٤).

وقد شاع مصطلح(**التعويم**) في بداية السبعينات من القرن العشرين والذي يقصد به(تحديد سعر العملة في السوق طبقا لقوى العرض والطلب دون أي تدخل من السلطات النقدية) وتسمى هذه

(**بالتعويم النظيف**)، أمّا **التعويم غير النظيف** (إذا تدخلت السلطات النقدية في أسواق الصرف كبائعٍ أو مشتري بقصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف

معينة وتتدخلُ الدولة كبائعة لعملتها الوطنية بهدف زيادة المعروض منها وبالتالي خفض قيمتها من أجل خفض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها أو كمشترية لعملتها النقدية بهدف خفض عرضها وبالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهرب إلى الخارج).

٣- نظام الرقابة على الصرف:

لقد ظهر نظام الرقابة على الصرف على نطاق واسع لم يعهده العالم من قبل ابان الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى في الفترة ١٩٢٩-١٩٣٣ عندما انتشرَ العمل بها في ألمانيا ودول أوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية حيث ادت هذه الازمة الى إنهيار قاعدة الذهب الدولية للأسباب التالية:

أ- سببت الأزمة الإقتصادية الكبرى حدوث إنكماش في حجم التجارة الخارجية الذي انعكسُ في وجود عجز كبير ومستمر في موازين مدفوعات هذه الدول.

ب- أثرت الأزمة على إقتصاديات أكبر دولتين مقرضتين في ذلك الحين وهما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكان من نتيجة ذلك قلة تدفق رؤوس الأموال طويلة الأجل من هاتين الدولتين إلى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها.

جـ- هروب رؤوس الأموال من كثير من الدول لعدم إستقرار الأوضاع السياسية والإقتصادية بهدف إيجاد أسواقٍ نقدية أكثر أمناً وإستقراراً.

ويعرفُ نظام الرقابة على الصرف بأنّه عبارة عن الإشراف الحكومي المنظم على سوق الصرف الأجنبي أي على عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه عن طريق عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى إلا في ظلّ القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.

أهداف نظام الرقابة على الصرف الأجنبي:

أ- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية.

ب- حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية سواء كان ذلك عن طريق رفض الترخيص بالصرف أو من طريق فرض سعر مرتفع لعملات الأجنبية التي يراد الحصول عليها لنفس الغرض.

جـ- دعم خطط التنمية الإقتصادية للدولة عن طريق إعطاء معاملة تفضيلية للواردات الأساسية التي تخدم مشروعات التنمية الإقتصادية على حساب إستيراد السلع الكمالية أو غير الأساسية.

سياسات التجارة الخارجية (الدولية):

تعريفها: هي عبارة عن مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها مع الدول الأخرى وذلك بقصد تحقيق أهداف إقتصادية معينة، وإنّ هذه الأهداف تختلفُ بإختلاف درجة النمو الإقتصادي ففي الدول المتقدمة يكونُ الهدفُ تحقيق التشغيل الكامل في حين يكونُ الهدفُ في الدول النامية تحقيق التنمية الأقتصادية عن طريق إستخدام السياسة التجارية وتقسمُ السياسة التجارية إلى قسمين رئيسين هما:

أولاً- سياسة حرية التجارة:

يقصد بسياسة الحرية التجارية الوضع الذي لا تتدخلُ فيه الدولة في العلاقات التجارية الخارجية أو بمعنى آخر إجراء عمليات التبادل الدولي بشكل حر لاقيود عليها.

الحجج الرئيسة لسياسة حرية التجارة:

١-زيادة الدخول نتيجة التخصص الدولي: إذ تؤدي هذه السياسة إلى ترك التجارة حرةً بينَ الدول وقيام كلّ دولة بالتخصص في فروع الإنتاج التي تتمتعُ فيها بتميزٍ نسبي على غيرها حيثُ تتجه عوامل الإنتاج في الدولة إلى الفروع التي تكونُ فيها طاقتها الأنتاجية كبيرة تاركة الفروع التي تنخفضُ فيها هذه الإنتاجية مما يؤدي إلى إرتفاع مكافآت ودخول عوامل الإنتاج.

٢-يصعبُ في ظلِّ حرية التجارة قيام وإنتشار المنشآت والهيئات الإحتكارية وذلك لأنّ الإحتكار الدولي والإقليمي لا يقومُ إلاّ في ظلّ سياسة الحماية.

٣-تحتاجُ سياسة الحماية (إستخدام الرسوم والحصص والإمتيازات) إلى تشريعات عديدة ما يترتبُ عليها آثار ونتائج إقتصادية متعددة إضافة إلى ذلك تحتاج إلى إدارة حكيمة وإعتمادات ضخمة وأشخاص متخصصينَ.

٤-تساعدُ حرية التجارة على إنتقال عوامل الإنتاج بينَ الدول وخاصة الأيدي العاملة ورؤوس الأموال.

٥-يذكر أنصار الحرية أن الرسومَ الجمركية لها العديد من العيوب والآثار الإقتصادية فهي تفقدُ ثقة رجال الأعمال والتجار في الأوضاع الإقتصادية وكذلك تجبر المستهلكُ على دفع ضريبة (رسم) غير ضرورية مما يؤدي إلى زيادة نفقات المعيشة وهذا كلّهُ يؤدي بدوره إلى نقص ملموس في التجارة الخارجية.

ثانياً: سياسة الحماية التجارية:

يقصد بسياسة الحماية الحالة التي تستخدمُ فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير على حجم المبادلات الدولية أو إتجاهها أو حماية المنتجات المحلية من منافسة السلع الأجنبية.

حجج أنصار سياسة الحماية :

أنصار سياسة الحماية يستندونَ على الحجج التالية تأييداً لوجهة نظرهم في ضرورة تدخل الدولة في تنظيم التجارة الخارجية ومنها:

١-حماية الصناعات الناشئة: نادى الألماني (فردريك ليست) في كتابه النظام القومي للإقتصاد السياسي المنشور عام ١٨٤١ بحماية الصناعات الناشئة حديثاً.

٢-ينادي أرباب الأعمال والمنظمينَ بضرورة مساعدة الصناعات الوطنية وحمايتها لأنّ ذلكَ يساعدُ على بقاء الأموال داخلَ البلاد لأنّ الصناعة المحلية تتمكنُ الدولة من الحصولِ على السلعة محلياً بدلاً من الإنفاق بصدد إستيرادها.

٣-حماية أمن الدولة: حيثُ تمكنُ الدولة من إنتاج السلعِ الأساسية التي يتعذرُ الحصولَ عليها أثناء الحروب وإنقطاع وسائل التبادل الدولي كالحصار الإقتصادي. وعليهِ فإنّ هناكَ إعتبارات تتعلقُ بالدفاع الوطني أدتْ إلى قيام الحماية.

٤-يقولُ أنصارُ الحماية أنّ فرضَ الرسوم الكمركية ضرورية لتعويض المنتج المحلي عن الفروقات بينَ نفقات الإنتاج في الداخل والخارج.

٥-تؤدي الحماية إلى توسّع الصناعة المحلية وإزدياد توظيف العمال فيها لأنّه إذا فرضَت الدولة رسوم كمركية مرتفعة على سلعةٍ ما فإنّ ذلكَ يؤدي إلى تحويل الطلب إلى الصناعات المحلية للسلعة نفسها وعليه يزداد طلب الصناعات على الأيدي العاملة وهذا بدورهِ يؤدي إلى معالجة وتقليص حجم البطالة الموجودة في البلد.

أدوات السياسة التجارية :

أ- الضريبة الكمركية (الرسوم الكمركية):

هي رسم يفرضُ على السلعِ التجارية (صادرات - إستيرادات) التي تعبرُ الحدود الدولية للبلد.

أغراض الضرائب الكمركية :

١-قد تفرضُ هذه الرسوم بقصد الحصول على إيراد للخزينة العامة للدولة.

٢-كما تفرضُ الضريبة (الرسم) لأغراض حمائية أي لحماية السلع المحلية من منافسة السلع الأجنبية.

٣-كما تفرضُ الضريبة الكمركية لأغراض إقتصادية كأن تفرض على الصادرات لغرض الحدّ من خروج تلكَ السلعِ إلى الخارج كأن تكون سلع تموينية (غذائية).

أنواع الضرائب الكمركية :

تقسمُ الضرائب الكمركية من الناحية الإدارية إلى:

١-ضرائب قيمية : وهي التي تتقررُ بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة كأنّ تكونَ مثلاً ١٠٪ من قيمة الملابس وقد تختلفُ هذه النسبة من سلعة إلى أخرى.

٢-ضرائب نوعية : وهي عبارة عن مبلغ ثابت يفرضُ على الوحدة من السلعة كأن يكونَ مقدار الضريبة خمس دولارات لمتر واحد من القماش المستورد وتختلفُ هذه الضريبة تبعاً لنوع السلعة ومواصفاتها.

٣-ضرائب إسمية : وهي التي تؤدي إلى الإحتفاظ بأسعار السلع شبه ثابتة فإذا انخفضتْ أثمان السلع في الأسواق الأجنبية ارتفعتْ اقيام الضريبة وبالعكس إذا ارتفعتْ أثمانها في الخارج وانخفضت الضريبة.

ب- نظام الحصص:

عبارة عن نظام تحددهُ الدولة بمقتضاه كمية الواردات التي يجوزُ إستيرادها من سلع معينة خلال فترة معينة ويقصدُ به أيضاً فرض قيود على الإستيراد

وأحياناً على التصدير بحيثُ تضعُ الدولة الحدّ الأقصى للكميات المسموح بإستيرادها أو بتصديرها.

جـ- أسلوب (نظام) إجازات الإستيراد:

قد تخضعُ الدولة في إستيرادها لنظام إجازات الإستيراد فلا يسمحُ للتاجر بإستيراد سلعة من الخارج الا إذا حصل مقدماً على اذن من السلطة العامة يصرح له بالقيام بعملية الأستيراد من الخارج ٠ وقد يستعمل هذا النظام لغرض حصة معينة دون الأعلان عنها فتحدد الدولة مقدار المستورد عن طريق إجازات الأستيراد للتجار .

وقد يستعمل أيضاً لحماية الأسواق الوطنية من أستيرادات عدد من الدول ويكون ذلك برفض طلب الترخيص أو الأجازة متى كان خاصاً بالسلع غير المرغوب فيها ٠

هـ - الأعانات:

تعد الأعانات من أحدى ادوات السياسة التجارية التي تتبعها الدول ضمن الأساليب السعرية فقد تعتمد الدولة في حماية منتجاتها الوطنية على تقديم المنح والأعانات للمنتجين بغرض تمكينهم من عرض السلعة للبيع باقل من نفقات انتاجها مما يؤدي الى انخفاض اسعار السلع المعروضة للبيع حتى تستطيع تلك السلع المنتجة محلياً من منافسة السلع الأجنبية المستوردة من الخارج وهناك نوعان من الأعانات :

١-اعانات مباشرة: وهذه تتمثل في منح مبلغ معين من النقود يحدد اما على اساس قيمي او على اساس نوعي

٢-اعانات غير مباشرة: وتتمثل هذه في منح المشروع عدداً من الأمتيازات الغرض منها تحسين وضعه المالي ومن امثلتها:

أ- الأعفاءات الضريبية: ومنها الأستثناء من بعض الضرائب أو الخفض من معدلاتها أو ردما دفع منها او اعفاء جزء من الأرباح من الضرائب اذا ما أستخدم في أغراض معينة مثل زيادة انتاجية المشروع.

ب- التسهيلات الأئتمانية: سواء ما يتعلق بالقروض وذلك بخفض اسعار الفائدة وزيادة حجم القرض وتسهيلات في فترات الدفع

جـ- تقديم بعض الخدمات التي تعود على المشروعات بالنفع: ومثاله الإشتراك في الأسواق والمعارض الدولية وتحمل جزء من النفقات اللازمة لذلك مثل نفقات نقل البضائع ونفقات الأقامة وإيجار المباني ومصاريف السفر والدعاية.

ميزان المدفوعات

هو سجل منظم لكافة المعاملات التجارية والمالية والنقدية التي تتم بين المقيمين في بلد معين، سواء كانوا أشخاصاً أم مشروعات أم حكومة مع المقيمين في دول أخرى خلال مدة زمنية معينة هي السنة في العادة.

أهمية ميزان المدفوعات:

أ- تقديم معلومات هامّة عن الدرجة التي يرتبط بها الإقتصاد القومي محل الدراسة وإقتصادات العالم الخارجي، فإذا توافرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لأعطتنا مزيداً من التفصيلات عن التطور الزمني والتحولات الهيكلية للمعاملات الإقتصادية الدولية التي مرّ بها الإقتصاد القومي.

ب- معاونة واضعي السياسة الإقتصادية في توجيه دفة الأمور بالبلاد نظراً لأنّه في كثير من الأحيان ترتبط الإجراءات المالية والنقدية بحالة ميزان المدفوعات لتلك الدولة.

جـ- تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداةً للتقيم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الإقتصادية المرتبطة بالإقتصاد العالمي .

هيكل ميزان المدفوعات:

إذا ما أريد لميزان المدفوعات أن يكون أكثر من مجرد بيانات تبين حقوق الدولة على العالم الخارجي أو حقوق العالم على الدولة، وإذا ما أريد له أن يكون أداة تحليل إقتصادية، فإنّه ينبغي أن يصنف تصنيفاً يمكن التمييز من خلاله بين أربعة أنواع من الحسابات، يختص كل حساب بنوع معين من المعاملات الدولية، وهذه الحسابات هي:

١– الحساب الجاري .

٢–حساب رأس المال .

٣–حساب التحويلات من طرف واحد .

٤–حساب الذهب النقدي .

وفيما يأتي تعريف بكل هذه الحسابات:

١-الحساب الجاري :

وتسجّل فيه قيم جميع السلع والخدمات المتبادلة بين الدولة والعالم الخارجي، وهو يتضمن:

أ– الميزان التجاري: وتسجّل فيه قيم التجارة المنظورة، أي تجارة سلع الصادرات والواردات فقط، فإذا ما زادت الصادرات السلعيةعن الإستيرادات السلعية، فإنّنا نقول: إنّ هناك فائضاً في الميزان التجاري ،أمّا إذا كان العكس أي زادت الإستيرادات عن الصادرات من السلع ،فإنّنا نقول: إنّ هناك عجزاً في الميزان التجاري.

ب– ميزان التجارة غير المنظورة: حيث يكون هذا الميزان أيضاً من الصادرات والإستيرادات غير المنظورة.

٢ - حساب رأس المال :

تسجل في هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي تتعلق بالملكية والديون وهو يتكون من الأسهم والسندات والعملات والودائع في البنوك والحوالات والقروض وأقساط سدادها ويجب التمييز مابين المعاملات طويلة الأجل والمعاملات قصيرة الاجل.

ونقصد بالمعاملات طويلة الاجل هي تلك التدفقات الرأسمالية من البلد الى الخارج أو بالعكس والتي تطول فترتها عن العام الواحد وتضم الأستثمارات المباشرة وقروض طويلة الأجل وأقساط سدادها.

أما المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل التي تتمُ بغرض تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات تسجل فيه كل ما يستحقُ الدفع خلال مدة تقلُ عن السنة أو تكونُ وراء حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وجود أسبابٌ سياسية أو تغيرات إجتماعية أو بدافع المضاربة للإستفادة من فروق الأسعار الخاصة بالعملات.

٣- حساب التحويلات من طرف واحد :

و هي كافة التحويلات من جانب واحد سواء كانت مالية أم على شكل سلع والتي تحدث بينَ الدول والأشخاص من دون أن يترتب عليها مدفوعات مقابلة من الطرف الآخر مثال هذه التحويلات هو الهدايا والهبات والتعويضات.

٤- حساب الذهب النقدي :

يجبُ التمييزُ بينَ الذهب الذي يمتلكه الأفراد والشركات والحكومات المنتجة له حيث يتم التعامل فيه بغرض البيع والشراء ويدعى بالذهب غير النقدي الذي يعاملُ كأي سلعةٍ عادية وتقيد صادراته وإستيراداته في الميزان التجاري.

و يتكونُ حساب الذهبي النقدي من الذهب النقدي والإحتياطي من العملات الأجنبية القابلة للتحويل.

و للذهبِ أهمية خاصة بالنسبة لمعظم الأقطار بوصفهِ موجودات نقدية ولأنّهُ وسيلة دفعٍ تتمتعُ بقبولٍ عالمي وبإمكان أي بلد أن يحصلَ على أي نوعٍ من العملات الأجنبية عن طريق تصدير الذهب.

التوازن والاخلال في الميزان المدفوعات:

أسباب اختلال ميزان المدفوعات:

هنا نعني بالاختلال وجود فائض او عجز في حالة الميزان او احد بنوده الرئيسة وهناك عدة اسباب تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات ومنها:

١- **الإضطرابات القصيرة الأجل:** تحدثُ هذه الإضطرابات خاصة عند إصابة المحاصيل الزراعية بالآفات وخاصة تلكَ التي تعتمدُ عليها الدولة في التصدير الأمر الذي يسببُ خللاً في ميزان المدفوعات وكذلكَ يحصلُ هذا الإختلال في أوقات الحرب عند زيادة الطلب على المواد الأولية حيثُ تزدادُ صادارت البلدان المنتجة لها أو تقل صادارات البلدان المشتركة في الحرب.

٢- **التغيرات في الدخل النقدي:** يمكنُ التميز بينَ نوعينِ من التغيرات،اولاً تلكَ التي تحصلُ مستقلة في بلدٍ واحد أو النوع الثاني تلكَ التي تحصلُ بين مجموعة من الدول .

فإذا حصلَ تغير مستقل في دخل أحد البلدان(أن يكونَ البلد في حالة التضخم أو الإنكماش) فإذا حصلَ تضخمٌ فإنّ هذا يعني أنّ الطلبَ الكلي على السلع والخدمات يتجاوزُ الإنتاج الكلّي المحلي وإنّ حالة كهذه تقودُ إلى العجز لأنّ الطلبَ الفائض سينصبُ على الإستيرادات أما التغيرات التي تحصلُ في أقطار كثيرة بشكل مشترك فقد يرفعُ النشاط الإقتصادي أو ينخفضُ خلال الدورة التجارية في مجموعة من الأقطار. فإنّ صعوبات قد تنشأ في موازين مدفوعاتها فإذا انخفضَ الإستخدام والدخل في بلدٍ من هذه البلدان وخاصة إذا كان البلدُ ذا أهمية كبيرة في الإقتصاد الدولي فإنّ إستيراداته ستنخفض ويُحرر جانب من الإستهلاك المحلي لأغراض التصدير وهذا يعني أنّه سيحققُ فائضاً في ميزان مدفوعاته ولكن الفائض بالنسبة لهذا البلد هو عجز بالنسبة للبلدان المشتركة معه في التجارة.

٣-التغيرات الهيكلية : إنّ التغير الهيكلي يقتصرُ على قطاع واحد من الإقتصاد القومي ويمكنُ أن يحصلَ هذا في جانب الطلب أو جانب العرض فظروف العرض تتغير عندما تستنزفُ الموارد الطبيعية وترتفعُ التكاليف الصناعية أو عندما يكونُ هناكَ إختراع أو تحسين في طرائق الإنتاج فيؤدي إلى تخفيض التكاليف أو إدخال منتجات جديدة فمثلا إستخدام الألياف الصناعية اثر بشكلٍ كبير في الأسواق العالمية للحرير والصوف وكذلكَ المطاط الصناعي وفضلاً عن التغيرات الهيكلية في علاقات العرض والطلب فإنّ هناكَ تغيرات هيكلية تحصلُ في معدلات تدفق رؤوس الأموال الدولية إذ أنّ إكتشاف موارد جديدة ومهمة في البلد تجعلهُ يقللُ أو لا يحتاجُ إلى إستيراد رؤوس الأموال الأجنبية وهذا من شأنهِ أنْ يغيرَ مركز البلد بوصفه دائناً وليسَ مديناً بسبب إستثماراته في الخارج أو بسبب إنخفاض أصولهِ في الخارج التي تدر عليه فوائد وأرباح وفي حالات كهذه يظهرُ إختلال هيكلي في ميزان المدفوعات سواء كان هذا ناجم عن العرض أم عن الطلب أو تغير في مستوى المعيشة أو قدرة البلد على الإقراض أو الإقتراض.

صور من العجز في ميزان المدفوعات :

هناكَ عدة صور لعجز في ميزان المدفوعات من أهمها بأختصار:

١-النقص في إنتاج محصول أساسي من شانهِ خفض حجم الصادرات.

٢-إكتشاف مواد أولية صناعية في الخارج تغني كلياً أو جزئياً عن الطلب على المواد الأولية الطبيعية الوطنية من قبل الاجانب.

٣-حدوث كساد في الخارج يؤدي إلى إنخفاض الطلب على منتجات الإقتصاد الوطني.

٤- إرتفاع مستوى الأسعار في الداخل بدرجة أكبر من إرتفاعها في الخارج يعرقلُ حركة الصادرات.

٥-إقـدام الـدول الناميـة علـى بـرامج التنميـة يـزدادُ فيهـا إسـتيرادها مـن الالآت والتجهيزات الفنية من الخارج.

٦-هروب الرأسمـال الـوطني إلى الخـارج نتيجـة لفقـدان الثقـة لـدى أصـحاب رؤوس الأموال بسبب خوفهم من التأميم أو المصادرة أو الإضطرابات السياسية.

معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات:

حاولَ الكثيرُ من الإقتصاديين ومنذ زمن طويلٍ الإجابة على هذا السؤال (هـل يوجدُ هناكَ قوى ذاتية وتلقائية من شأنها إعـادة التـوازن إلـي ميـزان المـدفوعات؟) وتناولُ الكيفية التي توضحُ إعادة التوازن في ميزان المدفوعات وذلكَ عن طريق:

١- التوازن عن طريق تدخل الدولة.

٢- التوازن عن طريق آلية السوق.

١- التوازن عن طريق تدخل الدولة:

تتدخلُ الدولة في أحيان كثيرة وبخاصة في البلدان النامية لأعـادة التـوازن عـن طريـق جملة اجراءات تستهدف تفادي هذا العجز ومنها :

أ-ان تقوم الدولة ببيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب حيث تحصل مقابلها على عملات اجنبية لتمويل العجز في ميزان مدفوعاتها .

ب-بيع اسهم وسندات تملكها في مؤسسات اجنبية في الخارج الى مواطني ذلـك البلـد للحصول على عملات اجنبية أيضاً.

جـ-بيع بعض العقارات المحلية للأجانب من أجل الحصول على نقد أجنبي أيضاً .

د-بيع جزء من احتياطي الذهب للخارج.

هـ-قد تقوم الدولة بالأقتراض من مؤسسات مالية اجنبية كأن يكـون البنـك الـدولي للأنشاء والتعمير أو صندوق النقد الدولي أو من حكومات اجنبية.

و–تقليل حجم الأستيرادات المنظورة وغير المنظورة من خلال تطبيق ادوات السياسة التجارية المختلفة مثل نظام الحصص أو النظام الكمركي من اجل تقليص مصروفاتها بالنقد الأجنبي وفي الوقت نفسه بتشجيع صادراتها المنظورة وغير المنظورة بهدف اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات.

٢- التوازن عن طريق آلية السوق:

وتاخذ هذه الآلية الأشكال التالية:

أ– التوازن عن طريق آلية الأسعار (الطريقة التقليدية):

سادت هذه الفكرة بصفة رئيسة في أفكار التقليديين (المدرسة الكلاسيكية) والتقليديين الجدد ويعد الفيلسوف الأنكليزي (دافيد هيوم) اول من صاغ بوضوح نظرية خاصة بالتوازن التلقائي لميزان المدفوعات وذلك بتأثير التغيرات في مستويات اسعار السلع وان هذا النوع من التصحيح يخص فترة قاعدة العملات الذهبية والتي كانت من أهم سماتها حرية خروج ودخول الذهب ويتطلب حدوث التوازن ثلاثة شروط:

١– ثبات أسعار الصرف.

٢– درجة التشغيل الكامل لعناصر الأنتاج في الدولة.

٣– حرية حركة اسعار السلع والخدمات.

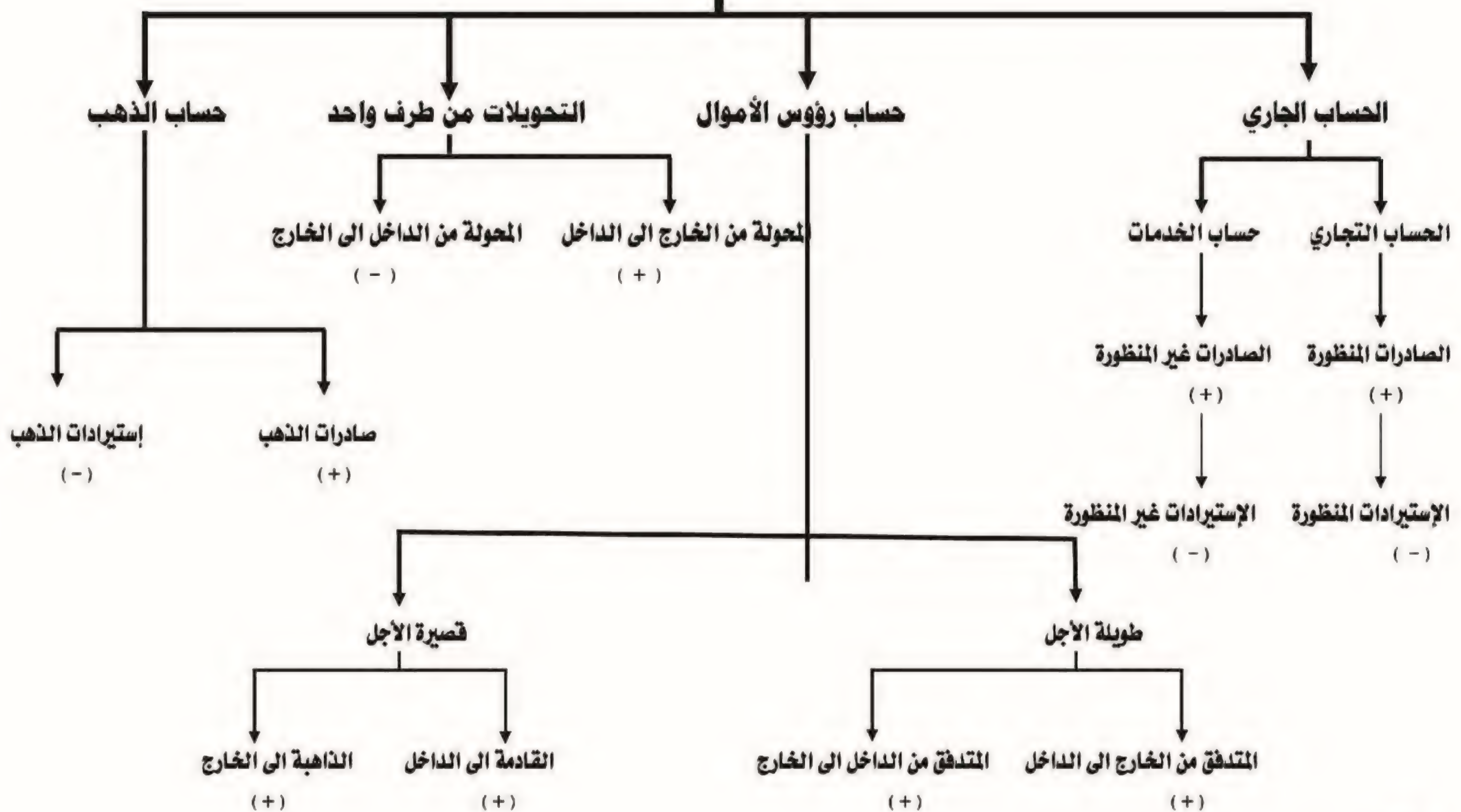
نفترض ان هناك دولة تسير على قاعدة الذهب وهو في حالة العجز فأن ذالك يعني ان المطلوب من النقد الأجنبي اكبر من المعروض منه وعند الوصول الى نقطة خروج الذهب فأن الدولة ستقوم بتصديره الى الخارج وانخفاض المخزون منه سيولد على وفق نظرية كمية النقود انخفاضاً في الأسعار الداخلية للسلع والخدمات وذالك في حد ذاته يعد أمراً منشطاً للصادرات وكابحاً لجماح الأستيرادات ومن ثم سيتجه ميزان المدفوعات نحو التوازن.

ب- التوازن عن طريق سعر الصرف:

يخص هذا التصحيح لميزان المدفوعات على نظام العملات الورقية التي تخلل الفترة الممتدة مابين عام (١٩١٤-١٩٤١) ويمكن لأسعار الصرف ان تسهم بشكل كبير في اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات عن طريق تعديل الأسعار المحلية والأجنبية للسلع والخدمات بما يسمح بالتوازن بين الصادرات والأستيرادات نفترض ان هناك دولة تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها ثم قامت هذه الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية في هذه الحالة سيرتفع سعر الصرف الأجنبي أي يرتفع قيمة العملات الأجنبية ويترتب على ذالك ان تصبح السلع الأجنبية غالية الثمن بالنسبة للداخل فتقل الأستيرادات من الخارج كما ان السلع المحلية تصبح رخيصة في نظر الأجانب فيزداد طلبهم على السلع الوطنية وعلى هذا تزداد صادرات الدولة الى الخارج وينخفض استراداتها من الخارج وهكذا يعود التوازن الى ميزان المدفوعات.

جـ- التوازن عن طريق الدخول (الآلية الحديثة):

اعتمدت هذه الطريقة في التوازن على نظرية (كينز) حيث تفترض في البداية ثبات اسعار الصرف وكذلك اسعار السلع والتشغيل الكامل لعناصر الأنتاج. ومضمون هذا التوازن يتلخص بأن أختلال التوازن سوف يؤدي الى تغير مستوى الأنتاج والعمالة. في حالة العجز فأن مستوى النشاط الأقتصادي داخل الدولة سيميل للأنخفاض نتيجة لأنخفاض الطلب على منتجات الصناعات المُعدة للتصدير وانخفاض الطلب على الصادرات ثم يبدأ العجز في ميزان المدفوعات في التقلص حتى يعود الى التوازن مرة ثانية.



ملاحظة :

العلاقة (+) تشير الى أن العملة تسجل في حساب الدائن

العلاقة (-) تشير الى أن العملة تسجل في حساب المدين

اسئلة الفصل الثاني

١-عرف ما يلي:

(التاجر- التجارة- سوق الصرف- سعر الصرف- السياسة الخارجية- التعويم - ميزان المدفوعات)

٢-تكلم عن أهمية التجارة الخارجية.

٣-ماهي الفروقات الموجودة بين التجارة الخارجية والداخلية.

٤-ماهي الاسس التي يستند عليها التخصص الدولي.

٥-ماهي الافتراضات التي بنا عليها ديكاردو نظريته؟

٦-ماهي الوظائف الاساسية لسوق الصرف الاجنبي؟

٧-ماهي الاهداف التي يعمل نظام الرقابة على الصرف الاجنبي لتخفيضها.

٨-عرف الضريبة الكمركية وحدد اغراضها.

٩-ماذا نعني بالاعانات؟ عدد انواعها.

١٠-ماهي اسباب اختلال ميزان المدفوعات؟

قائمة المصطلحات

Trade	التجارة
Expots	الصادرات
Imports	الاستيرادات
The Theory Of Absolutes	نظرية التكاليف المطلقة
The Theory Of Comparative Costs	نظرية التكاليف النسبية
Modern Trade Theory	النظرية الحديثة
Foreign Exchange Market	سوق الصرف الاجنبي
Exchange Rate	سعر الصرف
Tariffs	الضريبة الكمركية
Dumping	الاغراق
Balance Of Payments	ميزان المدفوعات
Floating	التعويم

مراجع (مصادر) الفصلين الأول والفصل الثاني

١. د. إسماعيل عبدالرحمن و د. حربي محمد عريقات : مفاهيم ونظم اقتصادية / دار وائل للنشر / ٢٠٠٤ .

٢. د. خالد الوازني ودكتور احمد الرفاعي: مبادئ الأقتصاد الكلي / دار وائل للنشر/ ٢٠٠٤.

٣. د. كريم الحسناوي :مبادئ علم الأقتصاد / جامعة بغداد/ ١٩٩٠.

٤. مصطفى سلمان وآ خرون : مبادئ الأقتصاد الكلي / دار المسيرة / الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

٥. عبدالله عباوي : مبادئ الأقتصاد، مطبعة سلمى ١٩٧٨.

٦. د. خزعل البيرماني :الدخل القومي والأستخدام/ الجزء الثاني /جامعة بغداد.

٧. د. حسين عمر :مبادئ المعرفة الأقتصادية / منشورات دار ذات السلاسل/ ١٩٨٩.

٨. د. غازي صالح الطائي : الأقتصاد الدولي / دار الكتب الموصل/ ١٩٩٩.

٩. د. سامي عفيفي حاتم : دراسات في الأقتصاد الدولي / الدار المصرية اللبنانية/ ١٩٩٥ /الطبعة الرابعة .

١٠. د. صلاح الدين نامق :التجارة الدولية/ دار المعارف بمصر.

١١. د. محمد عبدالعزيز : أقتصاديات التجارة الخارجية/ دار الجامعات المصرية.

١٢. د. كريم مهدي الحسناوي وآخرون : الأقتصاد – للصف السادس الأدبي / مطبعة أبو راغب/١٩٩٤.

١٣. د. رفعت المحجوب :الأقتصاد السياسي / دار النهضة العربية ١٩٧٧.

١٤. د. حمدي رضوان: التجارة الدولية / القاهرة ١٩٧٩.

الفصل الثالث

السياسات الاقتصادية

تعرف(السياسات الاقتصادية علي انها مجموعة من الاجراءات التى تقوم بها الدولة بهدف التأثير في النشاط الأقتصادى وتتصف السياسة الأقتصادية بمرونة كبيرة طبقا لطبيعة النظام الأقتصادى ومرحلة التطور التي وصل اليها).

أهداف السياسة الأقتصادية

تهدف السياسة الأقتصادية الى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن أهمها:

١- **تحقيق التنمية الأقتصادية :** ففي الدول المتقدمة تكرس السياسة الاقتصادية للمحافظة على النمو الأقتصادي وتعجيله كما تسهم في تكوين رأس المال عن طريق خلق الظروف الملائمة التي يعمل فيها القطاع الكامل.
أما في الدول النامية فأن الهدف المهم للسياسة الأقتصادية هو التنمية الأقتصادية ويتم ذلك بواسطة الجهود التي تبذلها الحكومة في تحسين الأنتفاع من الموارد الطبيعية وزيادة انتاجية العمل والدعم المستمر لتطوير التكنلوجيا والاسهام في تكوين رأس المال عن طريق تعبئة الأدخارات الوطنية أضافة الى الحصول على المساعدات الخارجية المالية والفنية كما تهدف الى تطوير المواصلات والنقل وتنمية الموارد الزراعية والتأثير في الأدخار والأستثمار.

٢- **تحقيق الأستقرار الأقتصادي :** وذلك بأستخدام السياسات المالية والنقدية لمعالجة التضخم الذي غالباما تتسم به معظم الأقطار اضافة الى منع حدوث الركود والانكماش.

٣- حماية الأقتصاد الوطني من المنافسة : الخارجية وخصوصا حماية الصناعة الناشئة لتمكينها من التطور ورفع الكفاءة وتحسين نوعية الانتاج.

أنواع السياسات الآقتصادية

١-السياسة المالية :

ينصرف تعريف السياسة المالية بوجه عام الى قيام الدولة بتخطيط الانفاق وتدبير وسائل تمويله ومن أبرز أدواتها المدونة هي (الضرائب والميزانية والقروض) فعن طريق الضرائب وعجز الميزانية وفائضها تجد الدولة مجالات واسعة لتوجيه الطلب الفعال وتقريب التفاوت بين دخول الأفراد وتصحيح أسس البنيان الأقتصادي لتمهيد الطريق أمام التطور والتقدم.

أهداف السياسة المالية :

تهدف السياسة المالية الى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن أهمها ما يلي:

أ-الوصول الى مستوى التشغيل الكامل.

ب-الوصول الى معدلات نمو مضطردة.

جـ-تحقيق الأستقرار في المستوى العام للأسعار.

د-العمل على رفاهية المجتمع واعادة توزيع الدخل بشكل عادل.

٢-السياسة السعرية : هي مجموعة من الأجراءات التي يتم في ضوئها تخطيط وتحديد الاسعار والتأثير عليها يؤمن تحقيق الأهداف الأجتماعية والأقتصادية المنشودة.

أهداف السياسة السعرية :

أ-العمل على تطوير الأنتاج كما ونوعا.

ب-العمل على رفع مستوى الأنتاجية للموارد الأقتصادية.

جـ-تلبية حاجات المستهلكين واشباع رغباتهم والعمل على ترشيد الاستهلاك.

د-العمل على تشجيع الادخار والاستثمار نحو المجالات التي تخدم الأنتاج الضرورى لتلبية حاجات المجتمع.

٣-السياسة التجارية : هي عبارة عن مجموعة من الوسائل تلجأ اليها الدولة في تجارتها في نطاق علاقاتها الخارجية وذلك بقصد تحقيق أهداف قومية معينة حيث ان هذه الأهداف تختلف بأختلاف درجة النمو الأقتصادى ففي الدول المتقدمة يكون الهدف في اطار ما جاء بالتحليل الكنزي والذي يدعو الى تحقيق التشغيل الكامل في حين يكون الهدف في الدول النامية تحقيق التنمية الأقتصادية.

أهداف السياسة التجارية :

أ- الهدف السياسي: حيث تعتمدالنظم الأقتصادية المختلفة الى وضع اجراءات وقوانين ولوائح تنظم عن طريقها تجارتها الخارجية ففي النظم الراسمالية حيث تعمل هذه الى القيام بأجراءات تدعيما للسوق في تلك البلدان والتركيز علي أساس تدعيم القطاع الخاص فمثلاً في الشركات المساهمة الضخمة التي تقوم بعمليتي التصدير والاستيراد كما انها عملت على ترك عملتها المحلية حرة من دون رقابة جدية وبذلك وضعت اللأسس الحرة لتنظيم تجارتها الخارجية تدعيماً للنظام الرأسمالي.

ب- التوازن في ميزان المدفوعات: فأزدياد العجز في موازين المدفوعات وخاصة في البلدان النامية اضطرها الى رسم خططها بحيث تعمد الى اقرار التوازن في موازيننا وذلك عن طريق زيادة الصادرات والاتجاه نحو المديونية من المؤسسات المالية لرفع الفروقات بين اسعار الصادرات والاستيرادات.

جـ- التوظيف الكامل: وهو الهدف الواضح في السياسة التجارية وخاصة للدول الصناعية المتقدمة حيث تعمل هذه الى العمل على رفع مستواها الأقتصادي والأجتماعي والسياسي وتنظر الى البطالة على انها آفة سياسة خطيرة.

د- تحقيق التنمية الاقتصادية: ان معظم البلدان النامية بعد ان حصلت على استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية اصبحت تتطلع الى رفع مستوى معيشة ابنائها الذين رضخوا تحت انقاض التخلف الأقتصادي والاستعمار لسنوات طويلة حيث لجأت هذه البلدان الى وضع سياسة خاصة بعلاقاتها الخارجية وتنظيم هذه العلاقات بحيث تحقق فائضاً في العملات الاجنبية تستطيع عن طريقها شراء ما يلزمها من السلع الرأسمالية لتحقيق التنمية الأقتصادية.

هـ- الرفاهية الأقتصادية: ويقصد تحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع بحيث يتحمل الأغنياء أكثر ما يتحمله الفقراء اذ قد تفرض الدولة مثلاً تعريفة كمركية على عدد من السلع الترفيهية قد تصل احياناً الى ٢٠٠٪ من ثمن السلعة لكي تحد من استهلاك تلك السلعة أولا واستحصال الأموال من ذوى الدخل المرتفع وذلك لاعادة توزيع الدخل بين المواطنين واستيراد السلع الضرورية لعامة الشعب.

٤-السياسة النقدية :

هي جميع الاجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والأئتمان بهدف بلوغ هدف أقتصادى معين كهدف الاستخدام الكامل.

أهداف السياسة النقدية :

تسعى السياسة النقدية الى تحقيق أهدافاً معينة يمكن ان نوجزها بما يلي:

أ- تحقيق مستوى عال من الاستخدام: هنالك اجماع بين الأقتصادين على ان يكون ضمان مستوى مرتفع من التشغيل من بين الاهداف التي تسعى اليها السياسة النقدية ويراد بذلك هو ان تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الأقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بتجنيب الأقتصاد من البطالة وما يرافقها من

عوامل انكماشية في الانتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية ومن الاجراءات رفع حجم الطلب الكلي الى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الانتاجية غير المستغلة.

ب- أستقرار مستوى الاسعار: وتنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغييرات العنيفة والمستمرة في مستوى الاسعار نظرا لما يصاحب ذلك من تقلبات واسعة في قيمة النقود وبالتالي آثار ضارة على مستوى توزيع الدخول والثروات وتخصيص الموارد الأقتصادية بين الفروع الانتاجية.

جـ- تشجيع النمو الأقتصادي: فعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الأقتصادي تتم من خلال تأثيرها على الأستثمار كواحد من أهم محدداته. فالتغييرات التي تحدثها السياسة النقدية في الاحتياجات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي في عرض النقد تنعكس في صورة تغييرات مقابلة في سعر الفائدة التي تحدد بدورها حجم الاستثمار الخاص.

د- تحسين ميزان المدفوعات: يجسد ميزان المدفوعات لدولة ما علاقات الدولة النقدية والمالية والتجارية مع بقية دول العالم ويكون هذا الميزان في صالح الدولة عندما تكون استلاماته من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج والعكس صحيح وتسعى جميع الدول مهما اختلفت درجة تطورها الأقتصادي الى جعل هذا الميزان يميل في صالحها من أجل المحافظة على ما لديها من مخزون ذهبي وأحتياطات من العملة الصعبة فالعجز في ميزان المدفوعات يعني ان القطر يدفع أكثر مما يستلم بصورة جارية بالعملة الأجنبية ويترتب على ذلك آثار سلبية على القيمة الخارجية للعملة الوطنية.

٥-السياسة الزراعية :

يقصد بالسياسة الزراعية الأجراءات التي تقوم بها الدولة والتي تتضمن مجموعة منتخبة من الوسائل الأصلاحية الزراعية المناسبة والتي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين في الزراعة عن طريق زيادة أنتاجهم وتحسين نوعيته وضمان أستمرار تحسينه.

أهداف السياسة الزراعية :

١-تحسين الأقتصاد الزراعي بهدف المشاركة في الأقتصاد القومى بشكل أكبر وأكثر أهمية.

٢-رفع المستوى المعاشي للمشتغلين في هذا القطاع.

٣-تلبية حاجات القطاع الصناعي الى المواد الأولية الزراعية .

٤-تصدير جزء من المنتجات الزراعية بهدف الحصول على العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع التي تتطلبها عملية التنمية.

متطلبات السياسة الزراعية :

ان السياسة الزراعية لا يمكن ان يحقق الاهداف المحددة لها الا اذا توفرت لها المتطلبات التالية:

١-ان تكون السياسة الزراعية صادرة عن سلطة حكومية أو شبه حكومية وان يكون لها منهاج عملي تشرف على تطبيقه وتنفيذه.

٢-يجب أن تكون للسياسة الزراعية أهداف أو غايات معينة تدوم تحقيقها وتتمثل فيها أماني ورغبات غالبية الشعب.

٣-تحتاج السياسة الزراعية الى وسائل لتحقيق الأهداف التي توضع بأقل كلفة وجهد.

٤-عند أختيار الوسائل والأجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف يجب ان تؤخـذ بنظـر الأعتبار الظروف المحلية التي تعترض سبيل المنهاج العملي.

اسئلة الفصل الثالث

١–عرف ما يلي : (السياسة الاقتصادية– السياسية السعرية– السياسة المالية–
السياسة التجارية– السياسة الزراعية).

٢–ماهي اهداف السياسة الاقتصادية.

٣–ماهي اهداف السياسة المالية.

٤–ماهي اهداف السياسة السعرية.

٥–ماهي اهداف السياسة النقدية.

٦–ماهي متطلبات السياسة الزراعية.

مصادر الفصل الثالث

١. د. اسماعيل عبدالرحمن ود. حربي محمد عريقات/ مفاهيم ونظم أقتصادية. دار وائـل للنشر–٢٠٠٤.

٢. د. خالد واصف ود.أحمد حسـين/ مبـاديء الأقتصـاد الكلـي. دار – وائـل للنشـر – ٢٠٠٤.

٣. د. عبدالوهاب مطر الداهري/ الأقتصاد الزراعي/ مؤسسة دار الكتب ١٩٨٠.

٤. د. عوض فاضل/ النقود والبنوك/ مطبعة وزراة التعليم العالي ١٩٩٠.

٥. د.جلال عبدالرزاق ود. خزعل الجاسم وآخرون/ الأقتصاد مطبعة أبو راغب١٩٩٧.

٦. د. غازي صالح الطائي/ الأقتصاد الروبي/ دار الكتب للطباعة والنشر ١٩٩٩.

٧. د. سامي عفيفي حاتم/ دراسات في الأقتصاد الروبي/ دار المصرية اللبنانية ١٩٩٥.

الفصل الرابع
التخلف والتنمية الاقتصادية

التخلف:

يتضمن الفكر الاقتصادي المعاصر تعاريف كثيرة للتخلف، فمنهم من يصف البلد بالمتخلف اذا كان اقتصاده يعتمد اساساً على صناعة المواد الأولية (كالزراعة والتعدين) ومنهم من يصفه بانه اقتصاد تابع او انه اقتصاد مصدر والمفهوم الواسع للتخلف حسب رأي الاقتصادي (M.P.Todaro) هو تلك الحالة الاقتصادية التي تتميز بمستوى واطئ للعيش يرافقه الفقر المدقع ، رأس مال منخفض للفرد ، نسبة منخفضة للنمو الأقتصادي ، مستوى متدنٍ للاستهلاك ، خدمات صحية غير كافية، نسبة عالية من الولادات ، الافتقار الى حرية الخيار لفعالية ما من بين الفعاليات التي تؤدي الى اشباع رغبات الأنسان المستهلك.

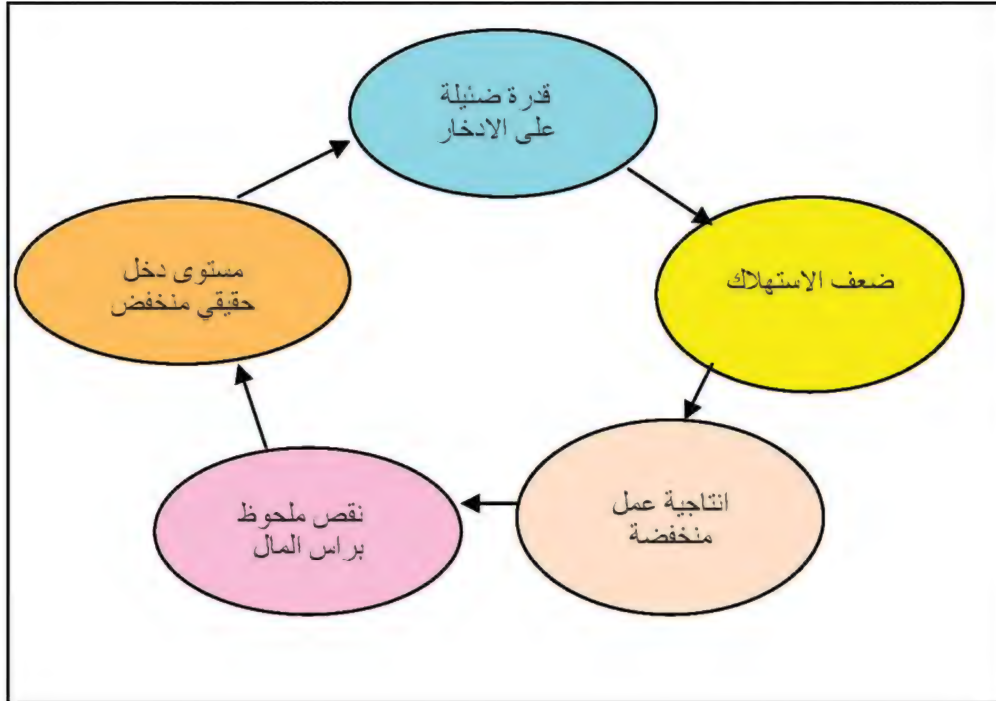
خصائص التخلف الأقتصادي:

١-ندرة راس المال:

معظم البلدان المتخلفة اقتصادياً تفتقر الى بعض أو كل عوامل الانتاج بالمفهوم الراسمالي ومن أهمها رأس المال وعدم كفاية ما يتكون منه لتمويل المشاريع التنموية. على ضوء هذا الخلل يعتبر الاقتصادي نركسة (Nurkse) بأن الدولة تعتبر فقيرة لأنها فقيرة. لتوضيح هذه الفكرة يستند نركسه الى التحليل الاتي:

نقص رأس المال أو التراكم في سوق النقد يتعلق بجانب العرض وجانب الطلب الكلي. فعرض رأس المال يكون عادةً منخفضاً وذلك لضعف الميل الحدي للادخار Marginal propensity to save (أو زيادة مفرطة في الميل الحدي للاستهلاك Marginal propensity to consume) وتدني الدخول

التصرفية Disposible income والذي بدوره ناتج عن تدهور الانتاجية في القطاعات الرائدة في الأقتصاد مؤدياً بذلك الى خلق حلقة مفرغة كما موضحة بالمخطط الاتي :



٢- تخلف وسائل وطرق الانتاج :

ان الاختلال الهيكلي الذي تتميز به البلدان المتخلفة يتمثل في طرق انتاج بدائية. ففي القطاع الاولي (قطاع الزراعة) على سبيل المثال يكون اسلوب الانتاج بالأعتماد على العمل اليدوي واستخدام الدواب ونادراً ما تقام مشاريع تنموية لاستصلاح وتهيئة اراضي لعملية الزراعة كي تدر الانتاجية المتوقعة منها. وتأخر اساليب الانتاج في هذه الاقتصاديات تعود الى افتقار المنتجين لاستعمال وسائل فنية حديثة مستوردة. وان عدم ملائمة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تساعد على خلق بيئة تحول دون تقبل تقنيات حديثة في العملية الانتاجية وفي هذا الصدد تشير دراسات خبراء الامم المتحدة بانه بامكان الدول المتخلفة ان تزيد من انتاجها في قطاع الزراعة بنسبة خمسين في المائة في غضون فترة متوسطة الامد اذا تمكنت

هذه الدول بادخال وسائل انتاج حديثة واستعمال طرق حديثة لحماية المزروعات من الافات البيئية.

من السمات البارزة للقطاع الزراعي في البلد المتخلف هو ارتفاع عدد العاطلين في العملية الانتاجية بالنسبة الى مجموع القوة العاملة في الاقتصاد القومي. مما يولد ظاهرة البطالة المقنعة Disguised unemployment والتي بدورها تؤدي الى انخفاض انتاجية الدونم الواحد وتكون متوسط انتاجية الفرد في الزراعة متدنية ذلك لان الانتاجية الحدية للعامل تكون صفراً او حتى سالبة.

مساهمة القطاع الزراعي في عملية التراكم تكون منخفضة جدا لان الفائض الاقتصادي اذا ما تحقق فانه اما ان يتوجه نحو الاستهلاك الترفي من قبل مالكي الاراضي او يتسرب خارج القطاع دون مشاركتها في عملية النهوض بالنمط الانتاجي الزراعي .

تخلف وسائل طرق الانتاج لها تأثيرات غير مرضية على الاقتصاد والتي يمكن تلخيص اهمها على الشكل الاتي :

١-وجود البطالة المكشوفة في الريف (بطالة ارادية او غير ارادية).

٢-سيادة ظاهرة الهجرة من الريف الى الحضر مما يؤدي الى زيادة تفاقم البطالة واتساع ظاهرة الاعمال الهامشية.

٣-انخفاض تمويل المؤسسات الصناعية بالمواد الاولية الزراعية.

٤-ضعف القدرة على اشباع حاجات افراد المجتمع.

٥-القوة الشرائية للغالبية العظمي من سكان الريف تكون متدنية نتيجة لضعف الانتاج وسوء توزيع الدخل.

٦-تخلف اساليب الانتاج وتخلف قوى الانتاج في القطاع الزراعي يؤثران سلباً على القطاعات الاقتصادية الاخرى.

٣- النمو السكاني:

تشير الكتب الاقتصادية الى انه هناك علاقة قوية بين نسبة الفقر ومعدل النمو السكاني. ومما هو جدير بالذكر ان العواقب الاقتصادية السيئة تقع عادة على عاتق الطبقة الفقيرة في المجتمع لان هذه الطبقة تعاني اصلاً من عدم الملكية والتمتع بالخدمات العامة. فغالباً ما يكونون من اوائل ضحايا البطالة نتيجة تباطئ النمو الاقتصادي، والنسوة تتحملن بشكل خاص معاناة البطالة والاجراءات الاقتصادية التقشفية الاخرى التي قد تتبعها الدولة التي بدورها تؤدي الى ولادة حلقة مفرغة اخرى الى درجة حتى أن العوائل الكبيرة الحجم تعاني من الفقر الدائم وعدم المساواة في المجتمع.

النمو السكاني تسبب ايضاً بما يسمي في العلوم الاقتصادية بظاهرة زيادة النفقات العامة والتمويل بالعجز Dificit Financing على الخدمات العامة كالتعليم والصحة ومكافحة التلوث البيئي وزيادة الواردات لتجنب مخاطر قد تنتج من المساس بالامن الغذائي للدولة .

من الملاحظ ان زيادة نسبة السكان تؤدي غالباً الى زيادة ملحوظة في فئة الاعمار دون الخامسة عشر والذي يؤدي الى ارتفاع نسبة الفئات المستهلكة في المجتمع وغير القادرة على الانتاج. واذا اخذنا الى ذلك الانخفاض الملحوظ بالامل في الحياة من الذين لا تزيد اعمارهم عن اربعين سنة. فنستنتج بان هناك انخفاض حاد للسنوات الانتاجية الى الصفر وهذه الظاهرة تؤدي من ضمن ما تؤدي اليه هو الاتساع في الفجوة التضخمية Inflationary gap في البلدان المتخلفة كون هذه البلدان تعاني الامرين (التخلف الصناعي والزراعي) على السواء.

٤- تفشي البطالة: Unem ployment

يتفق اقتصاديوا العالم الثالث بوجود بطالة مقنعة في كافة القطاعات الانتاجية في البلد المتخلف. وهذا النوع من البطالة يكون اكثر بروزاً في القطاع الزراعي كون

هذا القطاع هو القطاع الرائد، وان معظم افراد المجتمع يعتمدون علـى هـذا القطـاع في توفير فرص العمل والاستثمار. فمـن الناحيـة النظريـة اذا سـحبت اعـداد كـبيرة مـن الايدي العاملة من هذا القطاع فلا يؤثر على الانتاج فيـه، نظـراً لان الانتاجيـة الحديـة فيه تصل الى درجة الصفر. لضعف هيكل التصنيع في القطاعات الانتاجيـة الاخـرى. ليس بالامكان توظيف هذا الكم الهائل من الجيش العاطل عن العمل.

يؤدي هذا النوع من البطالة في الاقتصـاد المتخلـف الى الهجـرة مـن الريـف الى الحضر Rural – Urban migration بحثاً عن فرصة عمل مما يزيد في ظاهرة البطالـة في الحضر كون هذه الرقعة الجغرافية من الدولـة تعـاني هـي الاخـرى اصـلاً مـن ظـاهرة البطالة. فالدول المتخلفة تعاني في ظـل هـذه الظـاهرة مـن البطالـة المفتوحـة Open unemployment (بطالة اراديـة ولا اداريـة)، كمـا يسـميها الاقتصـاديون الغربيـون، والذي يشمل من عشرة الى عشـرون بالمائـة مـن القـوة العاملـة، ونسـبة البطالـة بـين الشباب المتعلم تكون عالية بخاصـة في الريـف. فهـؤلاء العـاطلون ليسـت لـديهم ايـة موارد او قدرة لتحسين وضعهم الاقتصادي مقارنة باقرانهم العـاطلين في الحضـر ذوي الاجور المتدنية. وبما ان هذه الظاهرة لها علاقة مع مشكلة الفقر في البلدان المتخلفة، فظاهرة التوظيف تشغل مكانة رئيسة في دراسة مشكلة البطالة في هذه الـدول وسـبل معالجتها.

٥- تخلف الهيكل الاجتماعي:

كثيراً ما يكمن وراء مظاهر التخلـف الاقتصـادي ظـاهرةً اخـرى هـي ظـاهرة الحتمية الثقافية، أي ان الثقافة العامة للافراد تعكس بشـكل ملحـوظ درجـة التخلـف وانخفاض المستويات الثقافية والاجتماعية التي تـؤدي الى بـروز الكـثير مـن النتـائج التي يترتب عليها عدم اتاحة الفرصـة الكافيـة لتحقيـق التنميـة وتسـاهم في اسـتمرار حالة التخلف، ومن ابرز ما يفرزه تخلف الهيكل الاجتماعي ما يلي:

١- اثـر العـادات والتقاليـد علـى الانفـاق الاسـتهلاكي الكلـي Expenditure on aggregate consumption فغالبـاً مـا يكـون الميـل الحـدي للاسـتهلاك عاليـاً جـداً وتوجه الانفاق عادة الى الاستهلاك الترفي والانفاق لغرض التفاخر .

٢- تتحكم العادات والتقاليد في اسلوب الادخار. الادخار توجه الى مجالات غير منتجة متمثلة في المضاربة في مجال العقارات واكتنـاز المعـادن النفيسـة او زيـادة الارصـدة النقدية .

٣- الخمول واللامبالات وعـدم الشـعور بالمسـؤولية يـؤدي الى عـدم اسـتخدام عامـل الزمن بشكل عقلاني واستثمارها في مجالات مثمرة .

٤- تدني المستويات الثقافيـة والاجتماعيـة وانخفـاض طموحـات الافـراد يجعـل مـن الفـرد راضـياً بالاكتفـاء بالحـد الادنـى للعـيش واللامبـالاة لاسـتثمار قـدراتهم، ذلـك لتحسين اوضاعهم الاقتصادية واكتساب فنون الانتاج الحديثة في القطاعات الانتاجيـة الرائدة .

٥- عدم تشجيع المراة بالمشاركة في النشاطات الاقتصادية ذلك بسبب حكم التقاليد والعادات الاجتماعية.

٦- انتشـار الاميـة وانخفـاض مسـتوى التعلـيم يحـددان قـدرات الافـراد الانتاجيـة ويضعفان الكفاءة الادارية في المجتمع. والامية تسبب فقدان الوعي الصحي وتزيد من التلوث البيئي مما تعزز انتشار الاوبئة وتوطنها في الدولة المتخلفة.

٦-التبعية الاقتصادية : Economic Dependency

اقتصـاديوا المدرسـة الهيكليـة Structural School يجمعـون علـى ان التجـارة الخارجية هي مصدر مهم للتبعيـة الاقتصـادية للدولـة المتخلفـة. حسـب الاقتصـادي المخضـرم Prebish، احـد مؤسسـي المدرسـة الهيكليـة في دول امريكـا اللاتينيـة. تتخصص الدول المتخلفة في تجارة بعض المواد الاولية يـؤدي الى تبعيـة هـذه الـدول مـن الـتغيرات الحاصـلة في الاسـواق العالميـة لتبـادل السـلع (TOT) Terms of

trade.توصل بريبش Prebish في ابحاثه الى نتيجة مفادهـا ان الـتغيرات الحاصـلة في اسعار المواد الخام في اسواق دول امريكا اللاتينية مقابل السلع المنتجـة في بريطانيـا تدنت بصورة دائمية. حسب راي هـذه المدرسـة ان الاسـباب الرئيسـة لتـدني نسـبة التبادل التجاري للدول المتخلفة يكمن في قياسات متباينة لمرونة الدخل للطلب علـى منتجات الـدول المعنيـة (دول امريكـا اللاتينيـة) والتفـوق التكنولـوجي علـى عـرض السلع في التجارة العالمية .

طلب الدول المتقدمة للسـلع والمـواد الاوليـة مـن الـدول المتخلفـة هـو مـرن بالنسـبة للدخل Income elastic. حسب قانون انجل Engel Law، الطلب على المواد الغذائية في الدول الصناعية ينخفض نسبياً مع الزيـادة الحاصـلة في الـدخل. لهـذا تميـل هـذه الدول الى تقليص ايراداتها من المواد الاولية والغذائية. عـلاوة علـى ذلـك لقـد افلحـت الـدول المتقدمـة مـن خـلا ل التقـدم التكنولـوجي انتـاج كميـات هائلـة مـن المـوارد الطبيعية والتي كانت تستورد من الدول المتخلفة سابقاً بطريقة صناعية. لهذا السبب نرى انخفاض الطلب علـى كـثير مـن المـواد الاوليـة في الاسـواق العالميـة علـى مـرور الزمن، في المقابل نجد ازدياد طلب الدول المتخلفـة علـى السـلع الاسـتثمارية والمـواد الغذائية من الدول المتقدمة ذلك نتيجة توسع الفجـوة التضـخمية فـي سـو ق السـلع وحاجة الصناعات المحلية الى مواد وقطع غيار من الدول المتقدمة مما يسـبب درجـة عالية من المرونة.

ففي جانب العرض، تحصل الـدول الصـناعية مـن خـلال التقـدم التكنولـوجي زيـادة قويـة في الانتاجيـة في القطاعـات الرائـدة للاقتصـاد. مـن خـلال ذلـك تمكنـت الـدول الصناعية ان تدافع بقوة عـن مركزهـا التنافسـي متمثلـه بعـرض سـلع متنوعـة ذات جودة عالية وباسعار مناسبة. هذا التفوق جعل من الدول الصناعية ان تقـوم بـاملاء (فرض) اسـعارها واتبـاع سياسـات سـعرية متنوعـة Different price policies لـذلك فانها تجني ارباحاً خيالية. وتفوق نسبة التبادل التجاري للدول الصناعية نسـبة الى

التبادل التجاري للدول المتخلفة، وعليه فان الواردات النقدية من التجارة الخارجية لاتساهم في عملية التنمية الاقتصادية في كثير من الدول المتخلفة اقتصادياً.

التنمية الاقتصادية : Economic Developmenet

مفهوم التنمية : Development Concept

قبل التطرق الى تعريف التنمية الاقتصادية يجدر التمييز بين تعبيرين هما **النمو الاقتصادي** Economic growth **والتنمية الاقتصادية** Economic Development. اللذين يكادان ان يكونا مترادفين. فالنمو الاقتصادي (يشير الى الزيادة المتواصلة في الدخل الحقيقي للفرد في دولة ما ذلك عن طريق التحسن المتواصل في وسائل الانتاج وفي كافة الميادين). اما التنمية الاقتصادية (تعني عملية التحسن النوعي في حياة الانسان). والكتب الاقتصادية في موضوع التنمية تشير بوجود ظواهر مهمة للتنمية يستوجب ذكرها هنا:

١–ازدياد المستوى المعيشي والخدمات للافراد من خلال عملية النمو الاقتصادي.

٢–خلق ظروف مناسبة لتنمية شعور الفرد بالرخاء من خلال بناء نظم اجتماعية، سياسية واقتصادية ومؤسساتية والتي تهدف الى احترام كرامة المواطن.

٣–زيادة حرية الانسان في حق الاختيار ذلك من خلال التوسع والتنوع في رغبات الفرد كزيادة انواع السلع الاستهلاكية والخدماتية.

للوصول الى اهداف التنمية هذه في الدولة المتخلفة يجب على الدولة اتباع اجراءات عملية ارادية وواعية او مخططة للتغيير والتحول شكلاً وجوهراً وذلك عن طريق تعبئة الجهود والامكانيات المختلفة في خطة معدة لهذا الغرض .

مستلزمات التنمية الاقتصادية

١-تراكم راس المال: (Capital Accumulation)

التكوين الراسمالي ينتج عندما يقوم المجتمع بادخار نسبة من الدخل الجاري والذي يتم استثماره لاجل الحصول على كمية زائدة من الناتج والدخل، معامل حديثة، مكائن والات ومواد خام تؤدي الى الزيادة المادية لراس المال Physical capital stockللدولة (القيمة الحقيقية الصافية الاجمالية لمجموع السلع الراسمالية المثمرة مادياً) والذي يمكن الاقتصاد على التوسع في مستوى الانتاج، هذه الاستثمارات المثمرة والمباشرة يرافقها باستثمارات اضافية والتي تسمى في الكتب الاقتصادية بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية Social and Investment or economic infrastructure مثل طرق، الكهرباء ومصافي الماء، الاتصالات وما شابه ذلك والتي تساعد على تماسك الفعاليات الاقتصادية وتسهل عملية التنمية. والمثال التطبيقي الاتي يساعد على فهم هذه الافكار.

اذا ادى الاستثمار في مؤسسة زراعية (كشراء تركتورTractor) مثلاً الى زيادة الناتج الكلي في المزرعة، ولكن دون مواصلات حديثة لا يمكن للمزارع ان يروج للسلعة المنتجة ويعرضها للبيع في الاسواق التجارية، ولهذا فهذا الاستثمار ربما لا يضيف شيئاً الى الناتج القومي.

هناك طرق غير مباشرة للاستثمار في الموارد القومية مثل بناء اجهزة لارواء الاراضي قد تساعد على استصلاح اراضي زراعية للبلد الذي بدوره يزيد الانتاجية لكل دونم. فعلى سبيل المثال اذا امكن لمائة هكتار من الاراضي الزراعية ان تنتج نفس كمية الانتاج التي تنتجها ٢٠٠ هكتار من الاراضي غير المروية والتي تعتمد على الامطار. فبناء مكائن لارواء الاراضي الزراعية يعني مضاعفة الكمية المنتجة للاراضي غير المروية. وبنفس الطريقة يمكن زيادة انتاجية الاراضي الزراعية اذا ما استعملت

مبيدات للحشرات الضارة. كل هذه الانواع من الاستثمارات تمثل وسائل مادية لتحسين نوعية الاراضي والتي بدورها تؤثر بصورة ايجابية في زيادة انتاجية الاراض.

٢-الاستثمار في راس المال البشري: (Investment in Human Capital)

بامكان الاستثمار في راس المال البشري تحسين الاداء الاداري والانتاجي للقوة العاملة وان يكون لها نفس التأثير او اقوى من ذلك بكثير فيما لو استعملت عدد هائل من الافراد العاديين في العملية الانتاجية .التعلم وتدريب الافراد على المهارات تزيد من قابلية اداء الفرد للتعامل مع استثمارات مباشرة في الاجهزة والالات وماشابه ذلك. كذلك تدريب معلمين واسائدة كفوئين ووجود كتب اقتصادية بوفرة قد تكون لها اثر عظيم في النوعية والقيادة Leadership للافراد للمساهمة في زيادة الانتاج. الاستثمار في الموارد البشرية وخلق راس مال بشري كفوء له نفس الاثر كزيادة النوعية ومن ثم الانتاجية للموارد المتاحة (ارواء الاراضي ، استعمال مبيدات الحشرات). ولكن الخاصية المهمة التي لايمكن التغاضي عنها لها علاقة بالخيار ما بين شيئين Trade - Off اي بين الاستهلاك في الوقت الحاضر والاستهلاك المستقبلي (مفاده الاستغناء عن شئ يسير الان **"الاستثمار"** كي يمكن ان يجني اكثر في المستقبل). الاستثمار في راس المال البشري يعتبر ضرورة حتمية اذا أريد للدول المتخلفة ان تقود اقتصادها نحو تنمية اقتصادية منشودة.

٣-عنصر التكنولوجيا: (Technological Stand)

التقدم التكنولوجي يعتبر من اهم العوامل التي تساعد بالنهوض بالتنمية الاقتصادية وزيادة ملموسة في كمية الانتاج. بعبارة اخرى التقدم التكنولوجي يساعد على استعمال طرق ووسائل حديثة واقتصادية لانجاز مشاريع تنموية مثمرة. فالتقدم التكنولوجي اذاً يمكن استعماله كي يؤدي الى رفع الانتاجية في الصناعات التقليدية المستعملة في البلد المتخلف.

نظريات النمو والتنمية الاقتصادية :

يستند الفكر الكلاسيكي على اساس نظام اقتصادي ليبرالي، والذي يفترض فيها الملكية الخاصة للافراد وسوق المنافسة الحرة ووجود حالة الاستخدام التام للموارد. والفكر الكلاسيكي هذا لاقى رواجاً عظيماً ابان الثورة الصناعية في اوروبا في ظروف تحققت فيها افتراضات هذا الفكر وتماشت مع التغيرات التي حصلت في الواقع الاقتصادي هناك.

بعد الثورة الصناعية اتجه الفكر الكلاسيكي الى ايجاد الاسباب الكامنة وراء النمو على مدى الفترة الطويلة الاجل في الدخل القومي، آخذين بعين الاعتبار التحليل الجزئي للاقتصاد كونهم يهملون تحليل الدخل على المستوى الاقتصادي الكلي. والكلاسيك يؤمنون بالتوزيع النسبي للدخل بين الاجور، والريع والربح لان لها تاثير مهم على عملية النمو. وكذلك الحال بالنسبة للناتج القومي حيث ينقسم بين ناتج صناعي وزراعي. ويركز اهتمام الكلاسيك على تحليل السياسات الاقتصادية التي لها علاقة بدفع عجلة الاقتصاد نحو النمو. ومن اعلام المدرسة الكلاسيكية الذين اهتموا بموضوع النمو من خلال دراساتهم:

١- آدم سمث : (Adam Smith)

حسب رأي سمث يتحقق النمو بصورة تراكمية من جراء التخصص وتقسيم العمل إذ يمكن من خلالها زيادة الابتكارات وانتاجية العامل في الاقتصاد ككل. ولكي يتحقق ذلك يستوجب توفر بعض الشروط منها راس المال والسوق.

فالتوسع في تكوين راس المال امر ضروري كي يمكن تمهيد الطريق بالتخصص وتقسيم العمل. وحتى يتم تكوين راس المال فمن الضروري ان يتوجه الادخار الى الاستثمار والذي بدوره يؤدي الى زيادة الانتاج والدخول والمبادلات ومن ثم الى زيادة الادخار وتكوين راس المال .

بالنسبة للسوق فيعتبرها سمث امراً لازماً للتخصص وتقسيم العمل. فحجم السوق يسمح بزيادة درجة التخصص وتقسيم العمل عن طريق زيادة الناتج والتوسع في المبادلات على المستويين المحلي والعالمي.

٢- ديفيد ريكاردو: (David Ricardo)

ريكاردو يعتبر الزراعة من القطاعات الرائدة في الاقتصاد القومي لانها توفر الامن الغذائي للسكان. والزراعة بالنسبة لريكاردو تخضع لقانون الغلة المتناقصة والتي تؤثر في نسبة الانتاج والربح.

يحلل ريكاردو عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع الى ثلاثة مجموعات رئيسة ومن العلاقة التي تنشا نتيجة التوزيع النسبي للدخل على هذه المجموعات والتي تتمثل في الراسماليين، والعمال، وملاك الاراضي. وعلى ضوء هذا التقسيم يبحث ريكاردو في توزيع الدخل الى حصص رئيسية تمثل العوائد التي تحصل عليها هذه المجموعات، والتطور الذي يحصل في كل منها يحدد عملية النمو. هذه الحصص هي الاجور التي تدفع الى العاملين والريع التي يتقاضاها مالكوا الارض، والربح الذي يحصل عليه الراسماليين مقابل اسهامهم في تمويل العملية الانتاجية .

ويعتبر الريع والربح بصورة رئيسية الايراد الصافي اللذان يعتبران مصدراً مهماً في عملية التكوين الراسمالي التي تساهم في عملية النمو. السبب في ذلك هو ان هذه الصيغة هي وحدها تكون قادرة على الادخار من خلال اعادة استثمار الارباح بهدف الحصول على قدر اكبر من الارباح. والارباح تتجه من خلال عملية المنافسة نحو الانخفاض وقد يتجه الاقتصاد نحو الركود بسبب انخفاض الحصة النسبية للارباح وزيادة الحصة النسبية لكل من الريع والاجور من الدخل.

٣- جوزيف شومبيتر : (Joseph Schumpeter)

تعتمد نظرية شومبيتر في التنمية الاقتصادية بشكل اساس على دور المنظم الذي بامكانه ان يدفع عجلة النمو الى الامام ذلك من خلال التجديد Innovation. والتجديد حسب هذا الاقتصادي يكون:

١-ادخال انواع جديدة من السلع .

٢-ادخال انماط جديدة الى الانتاج .

٣-فتح اسواق جديدة لتصريف السلع .

٤-فتح مصادر جديدة للمواد الاولية .

٥-خلق احتكار ما او كسر احتكار كان يحكم السوق .

والمنظم حسب هذه النظرية هو(شخص غير مألوف وهدفه ليس اقتناص الربح وحسب وانما لديه دوافع نفسية معينة، كالاقتصار على المنافسة وحب الابتكار، انه يعمل للنجاح لا ليقطف ثمار هذا النجاح، وانما النجاح بحد ذاته).

عملية التنمية عند شومبيتر تحدث على شكل موجات دونما انسجام. فالاقتصاد الراسمالي يخضع للدورات الاقتصادية، والتناوب بين فترات من الرخاء تعقبها فترات من الركود الاقتصادي. وترافق هذه الموجات ابتكارات جديدة قادت الى موجات الازدهار وهذا بدوره يؤدي الى رفع الدخل القومي والفردي .

نظرية شومبيتر تستند الى مجموعة من الافتراضات واهمها :

١-وجود منافسة كاملة .

٢-حالة الاستخدام التام .

٣-عملية تمويل النمو تتم عن طريق التسليف المصرفي .

التنمية التلقائية :

يعتبر ادم سمث A. Smith احد اعلام المدرسة الكلاسيكية من اوائل دعاة التنمية التلقائية في ظل عدم تدخل الدولة في الاموراالاقتصادية، والتنمية الاقتصادية حسب راي سمث تحدث اذا ما سمحت للافراد ممارسة الحرية الاقتصادية. فالافراد كونهم يتصرفون بصورة عقلانية Rational يسعون من خلال فعالياتهم الاقتصادية الى تحقيق اقصى ارباح Maximum Profit ممكنة في ظل ادنى كلف ممكنة تتحقق بصورة تلقائية وكأن هناك يدٌ خفية Invisible Hand تدفع عجلة الاقتصاد للدوران ليكون بهذا الشكل، وان المصلحة الشخصية هذه تتحقق بنفس الوقت مع المصلحة العامة التي تسعى لتحقيقها الدولة. فكرة اليد الخفية هذه روج لها من قبل كبار الساسة والمفكرين خاصة بعد النصف الثاني من القرن الثامن عشر في اوروبا وحققت نجاحا ملموساً في ازدهار النظام الراسمالي واستمرت كذلك حتى الازمة الاقتصادية في الفترة ١٩٢٩ – ١٩٣٢ وظهور افكار الاقتصادي المخضرم كينز J. M Keynes الذي دعى الى تدخل الدولة جنباً الى جنب مع المبادرات الفردية لاستمرارية النمو الاقتصادية .

والتنمية التلقائية في الاقتصاديات المتخلفة صعبة ان لم تكن مستحيلة ذلك بسبب العوائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تطرقنا اليها سابقاً. وان التنمية التلقائية ملائمة للاقتصاديات المتقدمة باسباب تتعلق بالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تتمتع بها شعوب هذه المنطقة الجغرافية من العالم .

٢ - التخطيط الاقتصادي: (Economic Planning)

٢–١ مفهوم التخطيط الاقتصادي :

عموماً هناك تباين في الاراء حول تعريف دقيق للتخطيط ذلك لأن اقتصاديي التنمية والتخطيط يستندون الى معايير مختلفة لتفسير التخطيط ذلك لأمور تتعلق

بالغاية من استخدام اسلوب التخطيط والنظام الاقتصادي السائد في الدولة. منهم من يعرف التخطيط الاقتصادي بانه(اسلوب علمي بمقتضاه تتدخل الحكومة في النشاط الاقصادي بغرض تعبئة الموارد البشرية والمادية والمالية من اجل تنفيذ قدر معين من الاستثمارات الانتاجية وتوجيهها الوجهة الكفيلة باحداث اسرع نمو ممكن للدخل القومي). وذلك على اساس تحقيق موائمة بين الانتاج والحاجات ومن ثم الاستهلاك بحيث يتم في النهاية زيادة متوسط الدخل الفردي ومواجهة الحاجات الاجتماعية وفقا لنظام مختار من الاولويات.

٢-٢ شروط الخطة الاقتصادية:

التخطيط الاقتصادي يجب أن يبنى على اساس مجموعة من المبادئ والشروط التي يمكن تلخيصها كالأتي:

١-الشمولية : (Comprehensiveness)

الخطة الاقتصادية يجب أن يكون شاملة ومتداخلة بحيث يؤخذ بنظر الاعتبار النشاطات الاقتصادية في القطاعات الاخرى كون كل نشاط من هذه الانشطة يكون لها تأثير مباشر على الانشطة الاخرى، فان الخطة الاقتصادية لايظمن لها النجاح الا اذا اتبعت اسلوب الشمولية في حساباتها كونها تمثل الطريقة المثلي في توجية الاقتصاد الكلي بمعناه الواسع .

٢-الواقعية: (Realism)

الخطة الاقتصادية يجب أن تتماشى والواقع الاقتصادي السائد في الدولة بحيث يكون الاهداف المرجوة من الخطة تتلائم مع حقيقة الواقع القائم مع الاخذ بعين الاعتبارالامكانيات المتاحة والعوائق التي قد تحيل تنفيذ الخطة.

٣-التناسق : (Consistency)

الخطة الاقتصادية تتطلب مبدأ التناسق على مستوى اهداف الخطة والوسائل الموجبة لتحقيقها وان لا يكون هناك اي تعارض بين الاهـداف بعضـها بـبعض وبـين الوسائل بعضها ببعض وهكذا الحال بالنسبة للأهداف والوسائل المتخلفة لأنجازهـا. لهذا يعتبر التناسق العمود الفقري للخطة وله الفضل في سهولة التنفيذ من دون ظهور الاختناقات والعقبات أمامها.

٤-مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ:

مركزية التخطيط يعني وجود جهازمركزي يقوم باتخاذ قرارات اساسية لوضع الخطة، وهذه القرارات تتعلق بنمط اسـتخدام المـوارد المتاحـة وتكييفـه والتـاثير في المتغيرات الاقتصادية المختلفة بالتنسيق بين الخطط المختلفـة للوحـدات الانتاجيـة. والسلطة المركزية تترك المجال للوحدات الانتاجيـة الى حـد بعيـد حريـة المشـاركة في صياغة التخطيط وتنفيذها، الا ان القرار الاستراتيجي يعود لسـلطة الجهـاز المركـزي كونها تمتلك الكوادر الفنية والذين بدروهم علـى درايـة تامـة حـول ظـروف الاقتصـاد القومي وبمتطلبات الخطة.

٥-مرونة الخطة : (Flexibility of Plan)

الخطة الاقتصادية يجب ان تتصف بالمرونة لكي تتمكن من تحقيـق الاهـداف المرسومة لها. والمرونة تعطي مجال للمشرفين على التخطيط ان يستجيبوا للتغيرات الطارئة التي قد تحدث اثنـاء تنفيـذ الخطـة الـتي تكـون حـائلا دون تنفيـذها بامثـل صورة. ففي حالة حدوث كوارث طبيعيـة وحـروب فجائيـة مـثلا قـد تـنقص المـوارد اللازمة للخطة فعليه يستحسن وجود خطط سـنوية Annual Plans بواسـطتها يـتم اجراء مايلزم من تعديلات للموارد كي تتكيف الخطة مع هذه الظروف الاستثنائية.

٦-الالتزام: (Compulsion)

يعتبر الالزام من احدى الصفات الاساسية للتخطيط، ولضمان نجاح الخطة الاقتصادية يستوجب على جميع افراد المجتمع دون استثناء الالتزام بمبادئ الخطة والتعاون والمشاركة في عملية انجاحها كونها تهدف الى تحقيق اهداف المصلحة العامة.

٧-الاستمرارية: (Continuty)

الخطة الاقتصادية حين تدخل حيز التنفيذ تحتاج الى متابعة ومثابرة للتأكد من توافر الشروط اللازمة لتغذيتها وادامة استمراريتها حتى بلوغ الهدف المقرر لها. كون الخطة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعامل الزمن، فعادة الخطة للمدة طويلةالاجل تتطلب خطط تكميلية عادة تكون قصيرة الاجل ومتوسطة الاجل لضمان مرونة الخطة ومن خلالها متابعة سير الخطة وامدادها بقصور الموارد ان وجدت.

٨-المتابعة: (Follow Up)

السلطات المشرفة على الخطة الاقتصادية عليها ان تشرع للتاكيد من ان الخطة تسير وفق القواعد المرسومة لها كذلك بالوقوف عن كثب حول مدى تحقيق الاهداف المرجوة والمتحققة. والمتابعة هذه تستمر طوال الفترة الزمنية للخطة الاقتصادية.

١-أهداف التخطيط الاقتصادي: (Targets of EconomicPlanning)

منذ البدء في صياغة الخطة يجب أن تحدد الغايات التي توضع من أجلها الخطة والتي بدورها تعطي الاولوية للاهداف الاكثر اهمية ثم تليها بقية الاهداف الاقتصادية وفق نفس المنهجية. فقد تعزي الافضلية لزيادة (الدخل القومي وتحقيق

المساواة في توزيعها بين افراد المجتمع أو تخفيض البطالة الى نسبة معقولة مع الحفاظ على استقرار المستوى العام للاسعار في البلد).

بعد تحديد الغايات وفق منهجية التخطيط، يتم صياغة الاهداف الاقتصادية المتمثلة في مقدارالنموالمرغوب والمدروسة سلفاً من قبل مجلس التخطيط. فاذا كان رأي خبراء التخطيط هو زيادة متوسط الدخل للفرد كغاية مسبقة فيجب أن يليها صياغة كمية النمو وقد يكون ثلاثة في المائة سنوياً على سبيل المثال.

وللاهداف دور ستراتيجي من خلالها تحدد ادوات السياسة الاقتصادية (نقدية كانت ام مالية) من قبل السلطات وكذلك تخصيص المواد الازمة للوصول الى الاهداف المرسومة للخطة.

- **مراحل تنفيذ الخطة :**

من الواضح ان الهدف الاساسي للتخطيط الاقتصادي هو الانتقال النوعي بالاقتصاد من وضعه الراهن الى وضع اقتصادي اكثر رفاهية مقروناً بالاهداف المتوخاة في نهاية الفترة الزمنية للخطة، ومن العوامل التي قد تؤثر في تنفيذ الخطة بأكمل وجه : العوامل الخارجية كالحروب والكوارث الطبيعية وقد تكون داخلية كصعوبة اختيار الوسائل وارتباطها بنوعية الاهداف اضافة الى ذلك البعد الزمني اللازم لانجاز الخطة.

- **جمع البيانات:**

لمجلس التخطيط استراتيجية خاصة لاعداد الخطة والتي على ضوئها تدخل الخطة حيز التنفيذ ومن جملة هذه الستراتيجيات ولتنفيذ الخطة الاقتصادية بأكمل وجه على مجلس التخطيط ان يقوم بمسح ميداني لموارد البلد المتاحة وتقديم دراسات وبحوث التي توفر الاسس العلمية لقرارات مجلس التخطيط ومن احدى

مهمات مجلس التخطيط او الهيئة التخطيطية هو اعداد بيانات تشمل واقع الاقتصاد من ناحية التوزيع الديموغرافي، القوة العاملة ، الانتاج والدخل والمتغيرات الاقتصادية الكلية الاخرى. وهذه البيانات تعتبر في غاية الاهمية حيث ان نجاح الخطة يتوقف على مدى صحة هذه البيانات.

علاوة على ذلك يتبع مجلس التخطيط ستراتيجية خاصة لاعداد الخطة كي تدخل حيز التنفيذ ومن جملة هذه الاستراتجيات :

- ستراتيجية الخطة :

١- صياغة الاهداف :

بعد المسح الميداني لموارد الاقتصاد القومي يقوم مجلس التخطيط وعلى ضوء استراتيجية التنمية بعيدة المدى يتم تحديد الاهداف الاقتصادية الكلية مع الاخذ بعين الاعتبار عدم تعارض الاهداف بعضها بالبعض الاخر فعلى سبيل المثال استقرار المستوى العام للاسعار قد يتعارض مع هدف مستوى منخفض من البطالة. وبعد دراسة الخيارات هذه يقوم مجلس التخطيط بعرض ستراتيجيته الى السلطات العليا لغرض دراستها واقرار الخطة .

٢- دراسة و تحليل الاطار الاولي للخطة :

بعد تحديد الاهداف الاولية من قبل السطات العليا يقوم مجلس التخطيط ببلورة الاهداف من خلال ترجمتها الى مؤشرات مادية والتي على اساسها توجه مسيرة الاقتصاد نحو النمو. والموشرات الاقتصادية تكون في هذه المرحلة اكثر تفصيلا فزيادة في الدخل القومي مثلا يتطلب نمو مكوناته التي تتمثل في زيادة السلع على اختلافها وكذلك الخدمات على انواعها.

بعد تحديد الاهداف الاولية المادية يقوم مجلس التخطيط بصياغة الاهداف الانتاجية والاستثمارية للصناعات الرائدة في الاقتصاد. والاهداف الاولية المادية لها

طابع توجيهي على مسارها وقد يستوجب تعديل المؤشرات والتي تتعلق بدورها على مدى استجابة القدرات والامكانيات المتاحة في الاقتصاد لمتطلبات التخطيط.

٣- مناقشة الخطة :

بعد اكمال الخطة المبدئية تقوم الهيئة المركزية للتخطيط بعرض الخطة على المستويات الدنيا (مستوى الوزارات) لغرض مناقشتها وابداء ملاحظاتها بصورة تحريرية. وهذه الملاحظات تساعد في بروزالخطة بتفاصيل اضافية على مستوى القطاع ذات العلاقة. وهذه العملية تجري على قدم وساق من مستوى الوزارات الى مستويات المشاريع الانتاجية لكل قطاع وبدورها تقوم المشاريع الانتاجية بابداء رايها الخطة بصورة اكثر تفصيلا وبكل ما يتعلق بالاحتياجات المالية والموارد ومصادرها اضافة الى وضع السوق المحلية والخارجية من ناحية الطلب على المنتجات المصنوعة. الخطة الاقتصادية مع التعديلات والاقتراحات تاخذ طريقها ثانية من مستوى المشاريع الى القطاعات ذات العلاقة ثم الى الوزارات ذات الاختصاص كي تصل بدورها الى هيئة التخطيط المركزي ثانية حيث تقوم الاخيرة بعملية التنسيق بين الاهداف المختلفة للقطاعات ومن ثم صياغة الخطة بشكل كامل من جميع جوانبها.

٤- مرحلة تنفيذ الخطة :

بعد ان تكون الخطة الاقتصادية متكاملة وجاهزة للتنفيذ، تقوم هيئة التخطيط المركزي برفع ملف الخطة الى القيادة السياسية وبعد استحصال الموافقة يتم بعدها عرض الخطة على السلطة التشريعية للمناقشة ومن ثم اصدار قانون الخطة كي تصبح جاهزة للتنفيذ.

اساليب التخطيط واهميتها :

لتنفيذ الخطة الاقتصادية باقل كلفة ممكنة وفي اطار زمني محدد، يلجأ خبراء التخطيط الى اتباع اساليب كمية لرسم الطريق الامثل للوصول الى تحقيق الاهداف المرجوة آخذين بنظر الاعتبار التوازن الاقتصادي العام.

من أهم هذه الأساليب:

١-الحسابات القومية

٢-الموازين الاقتصادية

٣-الامثلة الاقتصادية

اسئلة الفصل الرابع

١–ما هو التخلف الاقتصادي؟

٢–كيف يعرف الاقتصادي Todaro التخلف؟

٣–ما هي خصائص التخلف الاقتصادي؟

٤–كيف يمكن تفسير ندرة راس المال؟

٥–اشرح الحلقة المفرغة لندرة راس المال.

٦–لماذا الادخارات تعد ازمة في الدول النامية؟

٧–ما هي السمات البارزة للقطاع الزراعي في البلدان النامية ؟

٨–ما هي اضرار التضخم السكاني في البلدان النامية؟

٩–ماهي ظاهرة ازدياد النفقات العامة ؟ وهل تؤثر هذه الظاهرة سلباً على الاقتصاد في البلد المتخلف؟

١٠–ماهي البطالة المكشوفة Open Unemployment؟

١١–ما هو الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؟

١٢–اذكر مستلزمات التنمية الاقتصادية.

١٣–كيف تكون الزيادة المادية لراس المال؟

١٤–لماذا يتوجب زيادة الاستثمار لتنمية راس المال البشري؟

١٥–ما هو التجديد Innovation؟

١٦تكلم عن التنمية التلقائية، وماذا تفهم عن فكرة اليد الخفية؟

١٧–ماذا تفهم عن افكار آدم سمث حول التنمية الاقتصادية؟

١٨–ماهو الفرق بين نظرية ريكاردو ونظرية شومبيتر؟

١٩–ماهو التخطيط الاقتصادي؟

٢٠–اذكر شروط الخطة الاقتصادية، وتكلم عن كل واحدة منها بشكل مفصل .

٢١– ماهي الاساليب التي يمكن بوساطتها تنفيذ الخطة الاقتصادية ؟

٢٢–ماهي اهداف التخطيط الاقتصادي؟

مصادر الفصل الرابع

١.د. جلال محمد علي احمد، التنمية الاقتصادية، بغداد، ١٩٧٨ .

٢.د. عبدالحميد القاضي، دراسات في التنمية والتخطيط، القاهرة، ١٩٨٠ .

٣.د. عبدالرحمن زكي ابراهيم، التخطيط الاقتصادي، الاسكندرية، ١٩٩٥ .

٤.د. عبدالغفور حسن كنعان المعماري، نظريات وتجارب التخطيط الاقتصادي، الموصل، ١٩٩٣ .

٥.د. عبدالمنعم السيد علي، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، القاهرة، ١٩٧٥.

٦.فايز محمد علي، قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي في العالم الثالث، بيروت، ١٩٧٨.

٧.د. فليح حسن خلف، التنمية الاقتصادية، بغداد، ١٩٨٨ .

٨.د. محمد فاضل محمد عزيز قفطان، التنمية الاقتصادية، بغداد، ١٩٨٤ .

٩.د. محمود عبدالفضيل، دراسات في التخطيط، القاهرة، ١٩٧٣ .

١٠. د. مهدي علي الوحيد ود. هلال ادريس مجيد، مقدمة في التنمية والتخطيط، بغداد، ١٩٨٨ .

١١. افريت هاجان، اقتصاديات التنمية، مركز الكتب الاردني، عمان، ١٩٨٨ .

١٢. M. P. Todaro, " Economic Development"، 7th ed., New York, 2000.

قائمة المصطلحات

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الانكليزية
علم الاقتصاد	Economics
التنمية	Development
التنمية الاقتصادية	Economic Development
النمو الاقتصادي	Economic Growth
تراكم راس المال	Capital Accumulation
الاستثمار في راس المال البشري	Investment In Human Capital
القيادة	Leadership
الخيار بين امرين	Trade – Off
الوضع التكنولوجي	Technological Stand
التقدم التكنولوجي الحيادي	Neutral Technological Progress
منحنى امكانيات الانتاج	Production Possibility Curve
الشركات العالمية	Multinational Organization
تحويل او نقل التكنولوجيا	Technology Transfer
التقدم التكنولوجي الموفر للعمل	Labor –Saving Technological Progress
التقدم التكنولوجي الموفر لراس المال	Capital – Saving Technological Progress
الميزة النسبية لعنصرالعمل	Comparative Advantage in labor
نظريات النمو المتوازن والنمو غير المتوازن	Theoreis Of Balanced versus Unbalanced Growth
انتقادات	Critics
كلمة فرنسية تعني : دعه يعمل	Laisser Fair
التجديد او الابداع	Innovation
التخطيط الاقتصادي	Economic Planning
اعلى او اقصى الارباح	Maximum Profits
اقل كلف ممكنة	Minimun Possible Costs
اليد الخفية	Invisible Hand
الشمولية	Comprehensiveness
الواقعية	Realism

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الانكليزية
الاستمرارية	Continuty
الاتساق	Consistancy
الالتزام	Compulsion
خطة تكميلية	Rolling Plans
خطة سنوية	Annual Plan
المتابعة	Follow up
اهداف التخطيط الاقتصادي	Targets Of Economic Planning
التخلف	Underdevelopment
صناعة المواد الاولية (الزراعة)	Primary Producing Economy
اقتصاد تابع	A Dependence Economy
اقتصاد معتمد على التصدير	An Export Economy
خصائص	Characteristics
ندرة راس المال	Scarcity of Capital
الميل الحدي للاستهلاك	Marginal Propensity to Consume
الميل الحدي للادخار	Marginal Propensity to Save
دخل قابل للتصرف (دخل تصرفي)	Disposable Income
التمويل بالتضخم (او بالعجز)	Dificit Financing
مرونة	Flexibility
الى الامام	Forward
الى الخلف	Backward
مجلس التخطيط	Planning Board
وزارة التخطيط	Ministry Of Planning

الفصل الخامس

المالية العامة

PUBLIC FINANCE

علم المالية العامة يمثل احد فروع العلوم الاقتصادية التي تدرس النشاطات الحكومية في اقتصاد الدولة والوسائل العديدة البديلة لتمويل النفقات الحكومية المختلفة. وقد كرس بعضاً من علماء الاقتصاد المعاصرين جهوداً كثيرة لهذا الفرع لاهميته البالغة وعرفوه {(كونه العلم الذي يناقش باستفاضة التغيرات في كل من الضرائب وسياسة الموازنة للدولة)، ويتضمن ذلك التحليل الاقتصادي لوظائف الحكومة لاية دولة متقدمة او نامية وطبيعة النفقات التي تنفقها على النشاطات الاقتصادية العامة المختلفة، والوسائل البديلة المختلفة للحصول على الايرادات}.

لذلك فأن دراسة أي علم تتطلب اعتماد تعريف معين يحدد نطاقه واهدافه، وان نطاق العلم واهدافه قد تختلف باختلاف الفترة الزمنية واختلاف الكتّاب. والشئ ذاته يقال لعلم المالية العامة (PublicFinance) الذي اتسع نطاقه بتوسع دور الدولة واختلفت اراء علماء المالية العامة في تحديد اهدافه. ان مالية الدولة الحارسة اقتصرت على تحصيل الايرادات العامة للانفاق على الوظائف الثلاث للدولة (الامن الداخلي، والدفاع، والعدالة)، في شكل موازنة متوازنة دون ان يكون هناك عجز او فائض، وان علماء هذه المدرسة نادوا:

١- بالاقتصاد بالنفقات العامة، وتجنب الاسراف والتبذير.

٢- بالعدالة في توزيع العبء الضريبي الذي يتحمله افراد المجتمع.

وبذلك يمكن تعريف علم المالية العامة في ظل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بانه: (العلم الذي يهتم بدراسة النشاط المالي للدولة من ايرادات ونفقات

عامة وموازنة عامة واستخدام السياسة المالية لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية ورفع مستوى الرفاهية في المجتمع).

علاقة علم المالية العامة بالعلوم الاخرى:

العلوم كلها ترتبط فيما بينها بصلات مختلفة اياً كان حجمها او قوتها، والشئ نفسه يقال لعلم المالية العامة حيث يمتلك صلات قوية بعلوم عديدة ومختلفة. ان علم المالية العامة الذي ظهر وازدهر مع ظهور الدولة وتوسع دورها المؤثر في المجتمع، فهو علم اجتماعي صلته وثيقة بفروع المعرفة المختلفة.

يمكن بيان ومناقشة العلاقة القائمة بين علم المالية العامة بالعلوم الاخرى، منها:

اولاً- علاقة علم المالية العامة بعلم الاقتصاد:

يبقى علم المالية العامة كجزء من علم الاقتصاد، له خصوصيته ونوعيته التي تكفي لان تجعل منه علماً متميزاً عن غيره من فروع العلوم الاقتصادية.

بما ان علم الاقتصاد Economics يهدف الى دراسة تخصيص الموارد الاقتصادية المحدودة على حاجات الافراد غير المحدودة. ان آلية السوق (ميكانيكية العرض والطلب) تعمل بكفاءة. ويتولى القطاع الخاص مهمة استخدام الموارد في انتاج وتوفير معظم السلع والخدمات التي تعرف بالسلع الخاصة. وقد لا تعمل آلية السوق بكفاءة تامة، فلا بد ان تقوم الحكومة بتوفير مثل هذه السلع والخدمات التي تعرف بالسلع العامة: أي ان الاقتصاد يهتم بسد الحاجات عموماً بينما تقوم المالية العامة بسد الحاجة العامة فقط .

فاذا كان علم الاقتصاد يهتم بدراسة تخصيص الموارد الاقتصادية بين مختلف الاستخدامات الخاصة منها والعامة، فان علم المالية العامة يركز على اعادة تخصيص الموارد. كما ان وظائف المالية العامة هي تحقيق اهداف الاقتصاد في التخصيص الامثل للموارد والتوزيع العادل للدخل والثروة والاستقرار وتحقيق النمو الاقتصادي .

ثانياً - علاقة علم المالية العامة بعلم السياسة :

تهتم العلوم السياسية Political Science بدراسة نظم الحكم والعلاقات بين السلطات العامة فيما بينها من جهة وعلاقتها بالمواطنين من جهة اخرى، بينما علم المالية العامة يهتم بدراسة النشاط المالي للدولة من نفقات وايرادات وموازنة بقصد تحقيق السياسة المالية للاهداف الاقتصادية والاجتماعية .

ان العلاقة بين العلمين هي علاقة متبادلة فالايرادات والنفقات العامة والموازنة العامة هي مرآة تعكس فلسفة النظام السياسي القائم في تحقيق اهدافه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إذ ان حجم الايرادات والنفقات العامة تختلف في دولة رأسمالية عنه في دولة اشتراكية، وكذلك يختلف فيما اذا كانت الدولة الراسمالية ديمقراطية ام استبدادية او فيما اذا كانت الدولة الاشتراكية مركزية او لا مركزية في الادارة، إذاً يؤثر النظام السياسي في المالية العامة للدولة والوظائف المالية التي يمكن ان تحققها.

ان العمليات المالية ترد في وثائق احصائية، وتشكل هذه المعلومات معطيات قيمة بانسبة للعلوم السياسية، حيث تسمح بتحليل موضوعي لمحتوى السياسات المختلفة ببيان ما انفقته الدولة على أي نشاط، فمثلاً تمكن من معرفة المقدار الذي تنفقه الدولة على الدفاع او التعليم او الصحة او البحث العلمي ... الخ اكثر من انفاقها على الحقول الاخرى. كما تسمح بمقارنة اتجاهات هذه النفقات من فترة لاخرى ضمن نفس الدولة: كما يمكن استخدام القروض العامة كمقياس لدرجة ثقة المواطنين في الحكومة من خلال مدى اقبالهم للاكتتاب في القروض من عدم الاكتتاب.

ان تنفيذ أي قرار تتخذه الدولة يحتاج الى المال، حيث لا قيمة اطلاقاً لقارات الحكم فيما اذا لم يكن للدولة من الموارد ما يمكنها من تنفيذها، ولذلك يرى البعض ان المالية العامة تمثل وسيلة القهر الاساسية التي يملكها الحاكمون في مواجهة

المحكومين، وهما فئتان لابد من ان يتكون منهما أي مجتمع بغض النظر عن النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد فيه.
ان النظام السياسي قد يتاثر بالمالية العامة، إذ ان للظروف المالية اثراً مهماً في اوضاع الدولة السياسية، فكم من دولة فقدت استقلالها السياسي وتعرضت لقيام ثورات بسبب اضطراب في ماليتها العامة وعدم استقرارها، أي ان حدوث مشكلة مالية قد تعمل على الاطاحة بالحكومة .
فعلم المالية العامة بذلك علم يهتم بمالية الدولة وعلم السياسة علم يهتم بالحكومة والمؤسسات السياسية.

ثالثاً - علاقة علم المالية العامة بعلم القانون :

يمثل القانون Law اداة تنظيمية يتخذها المشرع لتنظيم حياة المجتمع وذلك بوضع قواعد يجب ألتقيّد بها في مختلف ميادين النشاط البشري، بما فيها الميدان المالي، حيث تاخذ ادوات المالية العامة من نفقات وايرادات وموازنة شكل القواعد القانونية، سواء في صورة دستور او قانون او لوائح وانظمة او اوامر ادارية، الامر الذي يتعين معه الالمام بالفن القانوني لفهم هذه القواعد وتفسيرها هي وما قد تحيل اليه من قوانين اخرى ضمن القانون العام او القانون الخاص.
بذلك ترتبط المالية العامة بالقانون ارتباطاً وثيقاً، إذ لا وجود للنشاط المالي بدون القانون. فلا يمكن تحصيل الضريبة او أيٍ من مصادر الايراد الاخرى الا بقانون وكذلك لا يمكن تخصيص أي من اوجه الانفاق العام الا بقانون، كما ان إقرار الموازنة العامة يجب ان يتم بقانون .

رابعاً -علاقة علم المالية العامة بعلم الاحصاء:

يهتم علم الاحصاء Statistics بدراسة البيانات وتقدير المعلمات والمقاييس الوصفية. ويعتبر علم الاحصاء في الوقت الحاضر اداة لا يمكن لاي باحث في شتى فروع المعرفة الاستغناء عنها.

ففي المالية العامة يلاحظ ان النفقات والايرادات والموازنة العامة قبل التنفيذ ما هي الا تقديرات. ويقوم الاحصاء بتقديم التقديرات عن النفقات العامة وتقديرات بتخصيصها لاوجه النشاط المختلفة. كما يقدم تقديرات بالايرادات من مختلف مصادرها اضافة الى تقديرات الطاقة الضريبية. واخيراً يقدم علم الاحصاء معلومات مهمة وضرورية لصانعي السياسة السياسة المالية تتعلق بتقديرات الدخل القومي وتوزيعه والهرم السكاني ... وغيرها، وبذلك تتوطد العلاقة بين علم المالية العامة والاحصاء.

يتضح مما سبق الارتباط الوثيق والعلاقة القائمة بين علم المالية العامة والعلوم المذكورة الى جانب علوم اخرى كعلم المحاسبة، والرياضيات، والاجتماع، وغيرها. ان موضوع هذه العلوم كلها هي خدمة الانسان، فتكون متصلة ببعضها الى حد كبير سلوكاً وهدفاً، فضلاً عن ذلك انها تتطور مع تطور نمط حياة وسلوك الانسان تحقيقاً لذلك الهدف في تطوره عبر حياته من بدايتها لنهايتها.

اختلاف المالية العامة والمالية الخاصة:

ان المشروعات الخاصة تهدف دائماً الى الارباح وهي المعيار الوحيد الذي تستند اليه هذه المشروعات في رسم خططها وتصميم مناهجها وعليه فان قواعد المالية العامة لا تطبق الا على المرافق العامة أي على تلك المشروعات التي تتولاها الدولة لكفاية الحاجات الجماعية .

والملاحظ ان المشروعات العامة تقوم على اساس الخدمات العامة وفكرة بناء اقتصاد متطور يكون اساسه تحقيق المصلحة العامة في اوسع حدودها فالاغراض

التي تقصدها الدولة قد تكون فتح مجالات العمل للافراد الذين يتزايد عددهم عاماً بعد عام. كما قد يكون الغرض الاستفادة من التطور في الصناعة الحديثة حتى تساير التقدم في الدول الاخرى، وهكذا لا تقوم فكرة المشروعات العامة اصلاً على تحقيق الارباح بالمعنى الضيق كما في المشاريع الخاصة.

١- من حيث الاسلوب:

تحدد الدولة نفقاتها اولاً ثم تعين مقدار ما يلزمها من الايراد بحيث تغطي النفقات. ويجب في الظروف العادية الا تزيد الايرادات عن النفقات حتى لا يحرم الافراد من اموال ليست الدولة في حاجة اليها وذلك باستقطاعها ضرائب منهم لم تنفقها.

اما الفرد فيقدر دخله اولاً ثم ينفق في حدود ذلك الدخل. ويرجع هذا الفرق الى ان قدرة الدولة على الاقتراض اوسع من قدرة الفرد، فهي باقية وثقة المقرضين بها اكبر من ثقتهم بالافراد.

٢- من حيث الهدف:

ان الباعث للدولة على قيامها بالمرافق العامة ليس الربح في الغالب بل اعتبارات اخرى كاتاحة الفرصة للانتفاع بالخدمة للجميع بدون تمييز ولا ينفي ذلك ان الدولة قد تحصل على موارد مالية للميزانية العامة نتيجة لتوليها بعض المشروعات.

٣- من حيث التنظيم:

فالطرق المحاسبية للدولة تختلف عن الطرق التي يتبعها الفرد فعليها تثبيت القيود بالدفاتر الحكومية واثبات الايرادات التي قبضت فعلاً خلال السنة المالية. بينما المشاريع الخاصة تسير على مبدأ استحقاق النفقة او الايراد وذلك لتحميل كل فترة حسابية بايراداتها ونفقاتها فقط حتى يمكن معرفة المركز المالي للمشروع خلال سنتها المالية.

٤- من حيث الملكية :

كما تختلف المالية العامة عن الخاصة من خلال شكل الملكية السائدة في كل منهما. ففي حين لا تكون ادوات الانتاج في المشروعات العامة ملكاً لفرد معين او لمجموعة من الافراد بل تكون ملكاً للمجتمع باسره تكون الملكية في المشروعات الخاصة لفرد او لمجموعة من الافراد ولهذا السبب يختلف الباعث على النشاط في كل منهما.

موضوعات المالية العامة :

قبل الولوج في موضوعات المالية العامة، لابد من بيان وظائف المالية العامة، لما لها من اهمية كبيرة، حيث ترتب على فشل السوق في قدرته بتوفير بعض السلع وتوسع دور الدولة المعاصرة ظهور الحاجة الى توفير هذه السلع (السلع العامة من قبل الحكومة)، وبالتالي ادى ذلك الى توسع الانفاق الحكومي والتوسع في الايرادات العامة. ويتطلب ذلك ان تدرس الادوار والمهام والوظائف Functions التي يمكن ان تقوم بها المالية العامة للتاثير في الاقتصاد والتاثير في مستوى رفاهية المجتمع.
ووظائف المالية العامة هي:

أولاً - وظيفة التخصيص: (Allocation Function)

عندما لا يتمكن نظام السوق من توفير بعض السلع فتقوم الدولة بتوفيرها، وتعرف هذه السلع بالسلع العامة وان توفير هذه السلع يتطلب تخصيص الموارد الاقتصادية بين انتاج السلع الخاصة والسلع العامة. ومن ثم تقسيم ما تم تخصيصه من موارد لانتاج السلع العامة على مزيج من السلع العامة المرغوب توفيرها. وان تخصيص الموارد يجب ان يكون تخصيصاً كفوءاً يتحقق عنده اعلى مستوى لرفاهية المجتمع Social Welfare، أي التخصيص الامثل Optimum Allocation .

ثانياً - وظيفة التوزيع: (Distribution Function)

ان توزيع الدخل والثروة في أي مجتمع يعتمد على توزيع ملكية الموارد الاقتصادية (الارض وراس المال والعمل والتنظيم). وقد يتوافق توزيع الدخل والثروة او لايتوافق مع مبادئ العدالة في المجتمع. غالبية الكتاب يتفقون على ضرورة القيام باجراء تعديلات هي بمثابة اعادة توزيع Redistribution من اجل ضمان الحد الادنى للرفاهية لذوي الدخول المنخفضة. وهكذا انتقل الاهتمام من معالجة الحالة العامة للعدالة والدخل في قمة السلم التوزيعي (ذوي الدخول المرتفعة) الى معالجة وضع الدخل في اسفل السلم (ذوي الدخل الواطئة).

ثالثاً - وظيفة الاستقرار: (Stabilizing Function)

تقوم المالية العامة بتحقيق هذه الوظيفة من خلال تحقيق التشغيل الكامل مع درجة معقولة من الاستقرار في الانتاج والمستوى العام للاسعار. أي يتضح دورها كسياسة في معالجة مشكلتي البطالة والتضخم، حيث ان الاقتصاد الحر(اقتصاد السوق) لا يضمن تحقيق التشغيل الكامل ولا الاستقرار في المستوى العام للاسعار بصورة ذاتية. ولذلك فان الاقتصاد الحر يخضع للتقلبات في الناتج والاسعار ويعاني لفترات طويلة من البطالة اوالتضخم، او من البطالة والتضخم في آن واحد(التضخم الركوديStagflation)، بسبب فشل نظام السوق .

رابعاً - وظيفة النمو: (Growth Function)

لا تنتهي مهمة المالية العامة بايصال الناتج القومي الى ناتج التشغيل الكامل وتقليص البطالة والتضخم، بل تتعدى ذلك الى تحقيق النمو الاقتصادي Economic Growth. فالنمو الاقتصادي ياتي من مصدرين:

- نمو الموارد الاقتصادية Growth of Economic Resources
- التغير (التقدم) التكنولوجي Technical Change (Progress)

فعلى سبيل المثال، يمكن ان تؤثر السياسة المالية على معدل الادخار من خلال:

- تغيير معدل الضريبة.
- الرغبة في الاستثمار من خلال الاعفاءات الضريبية والاعانات والمنح التي تقدم الى المستثمرين في بعض حقول النشاط الاقتصادي بهدف تشجيع الاستثمارات.

موضوعات المالية العامة :

أولاً - الحاجات العامة : (Public Wants)

للتمييز بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة، قسم كتاب المالية العامة حاجات الناس الى قسمين هما:

١ – الحاجات الخاصة : (Private Goods)

يهدف النشاط الاقتصادي للفرد الى الحصول على سلع وخدمات لغرض اشباع حاجات Wants. وان الحاجة قد يحس بها الشخص منفرداً. كما ان الاحساس بالحاجة يختلف من شخص الى آخر، وحتى بالنسبة للشخص نفسه قد يختلف احساسه بالحاجة الى سلعة او خدمة من وقت الى اخر. وتعرف مثل هذه السلع والخدمات بالسلع الخاصة Private Goods، وان الحصول عليها يمكن ان يكون بصورة شخصية. فهي تقع ضمن مسؤولية الفرد في الحصول عليها من السوق مقابل ثمن يدفع الى البائع.

ان آلية السوق تعمل بكفاءة على توفير مثل هذه السلع والخدمات. وان القطاع الخاص هو القطاع الذي يجند نفسه لتوفيرها، والى جانب القطاع الخاص قد تقوم الدولة كذلك بتوفيرها عن طريق مؤسساتها كسلع خاصة تباع للافراد. والمثال على السلع الخاصة (سواء تم شراؤها من القطاع الخاص ام من القطاع العام " ورد تفصيله سابقاً") المواد الغذائية، والدور، وخدمات النقل والخدمات الصحية والطبية وغيرها.

٢ – الحاجات العامة (الاجتماعية): (Social Goods)

مع ظهور الدولة، ظهرت الحاجة الى الحصول على سلع وخدمات اخرى بحكم كون الفرد يعيش ضمن تجمعات بشرية منظمة، وتدعى **بالحاجات العامة** (التي هي حاجات ذات طبيعة اجتماعية لانها تستمد وجودها من المجتمع ذاته. وان مثل هذه السلع والخدمات يشعر بها الافراد بالحاجة اليها مجتمعين، فهذه الحاجات إذاً لا وجود لها إلاّ مع وجود الافراد في مجتمعات، فهي سلع وخدمات تقدم الى مجموع الافراد وليس لفرد واحد). وهكذا تعرف هذه السلع بالسلع الاجتماعية Social Goods او السلع العامة Public Goods. وهي سلع وخدمات قد يعجز الفرد في الحصول عليها بمفرده، او حتى اذا ما استطاع الحصول عليها قد لا يشبع حاجته على الوجه الاكمل. واخيراً قد لا يقدر على تحمل تكاليف الحصول عليها، فهنا لا تعمل آلية السوق بكفاءة على توفير مثل هذه السلع والخدمات، أي ان هنالك فشل السوق Market Failure.

يقع على عاتق الدولة مسؤولية توفير السلع والخدمات الاجتماعية. منها حصراً ما يقوم القطاع العام بانتاجه، مثل ذلك قيام مؤسسات القطاع العام فقط بتقديم خدمات الامن والدفاع والعدالة. ومنها ما يقوم كلا القطاعين العام والخاص بتقديمه وتقوم الدولة بدفع ثمنه، مثل تنقية الهواء الملوث، حيث يصبح الهواء النقي متاحاً لجميع الافراد بدون دفع ثمن مقابل، او إنارة الشوارع، او تنظيفها من الثلوج، او ازالة الرمال والاتربة عنها.

هناك معايير اعتمدها كتاب المالية العامة لتحديد طبيعة الحاجات العامة، منها:

١– معيار طبيعة من يقوم بالاشباع:

يعتمد على الهيئة القائمة باشباع الحاجة العامة، وليس على الحاجة نفسها، فاذا قامت الدولة او السلطة او احدى هيئاتها بالاشباع عن طريق الانفاق العام عدت حاجة عامة، والعكس صحيح.

٢- معيار مصدر الاحساس بالحاجة:

تكون الحاجة خاصة اذا كان مصدر الاحساس بها فردياً، وعلى العكس تكون عامة اذا كان مصدر الاحساس بها جماعياً.

٣- معيار اكبر منفعة ممكنة بأقل منفعة ممكنة:

ان الفرد يسعى الى اشباع حاجاتـه مـن خـلال الحصـول عليهـا او اقصـى مـا يمكن من اشباع منها باقل ما يكون مـن انفـاق. في حـين ان الحاجـة لا يحكمهـا هـذا القانون.

٤- معيار دور الدولة التقليدي:

يرجع الى وظيفة الدولة، فالحاجات عامة ان دخلت مسؤولية اشباعها في نطـاق دور الدولة التقليدي او التاريخي (الامـن، والـدفاع، والعدالـة). ولا يصـح ذلـك في ظـل الدولة المتدخلة والمخططة حيث تجاوزت وظائف الدولة الوظيفة التقليدية، كمسؤولية الدولة عن اقامة التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.

٥- معيار طبيعة الحاجة وطبيعة القائم بالاشباع:

تحديد الحاجة العامة يعتمد علـى عنصـرين يتوجـب اجتماعهمـا معـاً لاضـفاء صفة العمومية، وهما :

- ان يحقق اشباع الحاجة منفعة جماعية .
- ان يدخل اشباع الحاجة في طبيعة دور الدولة.

ثانياً - النفقات العامة : (Public Expenditure)

١ – مفهوم النفقات العامة :

يمكن تعريف النفقات العامة:

مبالغ نقدية اقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بانفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية .

يتبين من التعريف اعلاه ان النفقة العامة تشتمل على عناصر ثلاثة، هي:

أ - النفقة العامة مبلغ نقدي .

ب- النفقة العامة يقوم بها شخص عام .

جـ- النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام .

أ - النفقة العامة مبلغ نقدي.

ادى تطور النشاط الاقتصادي الى الانتقال من نظام المقايضة الى النظام الاقتصادي، حيث بات استخدام النقود وسيلة في التبادل. والدولة تستخدم النقود في الحصول على السلع والخدمات العامة وفي تقديم الاعانات وتسديد الفوائد واصل القروض. فعلى سبيل المثال قيام الدولة بالانفاق النقدي على الرواتب والاجور والمشتريات من السلع والاعانات وفوائد القروض والالات والابنية وغيرها. أي ان الانفاق العام لايتم الاّ بقانون.

ب- النفقة العامة يقوم بها شخص عام.

يجب ان يكون المبلغ النقدي المستخدم في الحصول على السلع والخدمات العامة قد خرج من ذمة الدولة بموجب امر من احد اشخاص القانون العام، والاشخاص هم هيئات الحكومة المركزية والمحلية. اما قيام شخص ببناء مدرسة او مستشفى مثلاً ومن ثم اهداؤها الى الدولة، فان هذا الانفاق لا يعد انفاقاً عاماً لانه لم يصدر من احد اشخاص القانون العام.

جـ- النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام.

يعتبر توفر الشرطين السابقين ضرورياً لتحديد النفقة العامة، ولكن هذا غير كافٍ، اذ لابد من توفر الشرط الثالث للحكم على النفقة بانها نفقة عامة وهو هدف الصالح العام. فقيام شخص بالانفاق على شراء سلعة او خدمة هو بهدف الحصول اشباع حاجاته الشخصية، وقيام المنتج بالانفاق على انتاج سلعة او خدمة هو بهدف الحصول على اقصى الارباح، وهي مصالح فردية وليست عامة. اما قيام الدولة

بالانفاق على توفير السلع والخدمات العامة او الاعانات فهو بهدف تحقق النفع العام ورفع مستوى الرفاهية في المجتمع.

٢- قواعد (ضوابط او محددات) النفقات العامة :

يجب ان يخضع الانفاق الحكومي في مختلف اوجهه الى مبادئ او قواعد لابد من مراعاتها من اجل ان يؤدي الانفاق الى زيادة في مستوى ورفاهية المجتمع. هناك قواعد عديدة هي:

اولاً - قاعدة المنفعة التكلفة :

وفقاً لهذه القاعدة يجب:

أ–ان يحقق المجتمع اقصى صافي منفعة او كسب من الانفاق العام للدولة، وهو ذلك المستوى من الانفاق الحكومي الذي تتساوى عنده المنفعة الحدية الاجتماعية مع التكلفة الحدية الاجتماعية.

ب–على المخطط مراعاة هذه القاعدة سواء كان الانفاق على السلع والخدمات العامة والاعانات او الاستثمار العام. بعبارة اخرى ان تكون المنفعة الحدية الاجتماعية للدينار المنفق في أي من مجالات الانفاق العام متساوية.

جـ–مراعاة التوزيع الجغرافي للانفاق العام على المناطق والاقاليم.

د–ان لايتعارض الحصول على اقصى صافي منفعة مع تحقيق اهداف التوزيع والتخصيص والاستقرار والنمو.

ثانياً - قاعدة الاقتصاد :

هي قاعدة تقليدية تنص على وجوب الاقتصاد في الانفاق العام وعدم التبذير. والاقتصاد بالانفاق لايقصد به الحد من الانفاق والتقليل منه اذا كانت هناك اسباب ضرورية تبرره، ولكن يقصد به حسن التدبير ومحاربة الاسراف والتبذير والعمل على تحقيق اكبر عائد باقل تكلفة ممكنة، وفي الواقع ان التبذير او الاسراف وهو ما يطلق

عليه (التسيب المالي) يؤدي الى ضياع مبالغ مالية في وجوه غير مجدية كان من الممكن توجيهها الى غيرها من الوجوه المفيدة، او تركها في يد الافراد لاستغلالها في مجالات اكثر فائدة. وممن جهة اخرى فان التبذير يضعف الثقة في الادارة المالية للدولة ويبرر التهرب من دفع الضرائب في نظر المكلفين بدفعها .

مظاهر التبذير الحكومي متعددة ويمكن ان تحدث في شتى مجالات الانفاق العام، على الاخص في الدول النامية، من امثلتها :

١-استخدام عدد كبير من الموظفين او العمال في المؤسسات والمصالح الحكومية يزيد عن الحد اللازم تماماً لحسن سير تلك المرافق.

٢-الاهتمام بتشييد المباني الضخمة والتاثيث الفاخر لدور الحكومة والمرافق العامة، واستئجار المباني والسيارات بدلاً من شرائها .

٣-الاسراف والتبذير في الاستهلاك العام مثل: مصروفات الاضاءة والمياه والهواتف التي تدفعها الدولة دون استخدامها او لزومها بالفعل لاداء النشاط العام وتحقيق النفع العام. او كميات الاوراق والملفات المكلفة للدولة نفقات باهظة دون استخدامها كلها في الاعمال العامة.

٤-استغلال الوظيفة العامة في اخذ ما هو حق الجماعة باسرها للانتفاع به نفعاً خاصاً دون وجه حق

ثالثاً - قاعدة التخصيص:

تحدد السلطة التي تاذن بالانفاق وتوضح خطوات الصرف والاجراءات اللازمة بالنسبة لكل منها حتى تؤدي النفقة العامة في موضعها وينجم عنها فعلاً النفع العام الذي تستهدفه، وعليه فان تقنين النشاط المالي والانفاقي للدولة يقتضي ان تكون نفقاتها العامة مستوفية لاجراءات تحقيقها وصياغتها تنفيذها على النحو المبين في الميزانية والقوانين واللوائح والقرارات المالية الاخرى.

٣ - انواع (تقسيمات) النفقات العامة :

تتخذ النفقات العامة صوراً متعددة ومتنوعة، ويزداد هذا التنوع بتزايد وظائف الدولة وتزايد مظاهر تدخلها في الحياة العامة للمجتمع، وبما ان الانواع المتعددة للنفقات العامة تختلف فيما بينها، سواء من ناحية مضمونها او من ناحية اثارها الاقتصادية ونتائجها المالية، فقد وضع علماء المالية العامة تقسيمات متعددة للنفقات العامة يرتكز كل منها على وجهة نظر معينة في تحبيذ تقسيم دون اخر .

ويمكن تقسيم النفقات العامة من حيث طبيعتها الاقتصادية وهي ما تعرف بالتقسيمات الاقتصادية او بالتقسيمات العلمية، كما يمكن ان تقسم الى تلك الاقسام التي تعتمد عليها الميزانيات وهي ما تعرف بالتقسيمات الوضعية.

عموماً ان انواع تقسيمات النفقات العامة:

- التقسيمات الاقتصادية او العلمية للنفقات العامة :

جرت الكتابات المالية والاقتصادية على اجراء عدة تقسيمات للنفقات العامة اهمها: ووفقاً لهذه التقسيمات يمكن التمييز بين انواع مختلفة للنفقات العامة تبعاً للوظائف الاساسية للدولة (من حيث غرضها)، ويقوم هذا التقسيم في جوهره على فكرة مبسطة مؤداها تجميع كل مجموعة من الخدمات ذات الطبيعة الواحدة تبعاً للوظائف الاساسية التي تؤديها الدولة، وهي: الوظيفة الادارية، والوظيفة الاجتماعية، والوظيفة الاقتصادية.

أ — النفقات الادارية:

هي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وهي تشتمل على نفقات الادارة العامة والدفاع والامن والعدالة والتمثيل السياسي، واهم بنود هذا النوع من النفقات هي نفقات الدفاع الوطني.

ب — النفقات الاجتماعية:

هي التي تصرف الى تحقيق آثار اجتماعية معينة بين الافراد وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والرعاية الصحية للافراد، بالاضافة الى تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساعدة(تقديم المساعدات والاعانات لذوي الدخل المحدود، والعاطلين عن العمل ... الخ) واهم بنود هذه الفئات تلك المتعلقة بمرافق الصحة، والثقافة العامة، والاسكان.

جـ — النفقات الاقتصادية:

هي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات عامة تحقيقاً لاهداف كالاستثمارات الهادفة الى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات اساسية كالنقل والمواصلات، ومحطات توليد القوة الكهربائية، والري والصرف، الى جانب تقديم الاعانات الاقتصادية للمشروعات العامة والخاصة.

د — النفقات المالية:

تشمل اقساط استهلاك الدين العام وفوائده السنوية.

هـ — النفقات العسكرية:

تشمل نفقات التسليح والقوات العسكرية.

٤ - ظاهرة ازدياد النفقات العامة :

تعتبر هذه الظاهرة احدى السمات المميزة للمالية العامة في العصر الحديث من اجل توفير خدمات للمجتمع والحد من الاحتكارات ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي. حيث ان حجم الانفاق العام ازداد وبشكل مستمر في اغلب دول العالم. فالتاريخ المالي لمعظم دول العالم على اختلاف نظمها السياسية وطبيعة الهياكل والظروف الاقتصادية لها يشير الى وجود ظاهرة التزايد المضطرد في النفقات العامة.

رغم معارضة الكلاسيك لزيادة حجم النفقات العامة، والواقع انه بعد الحرب العالمية الاولى في بدايات القرن العشرين ازداد حجم النفقات العامة بشكل ملفت للنظر وسريع حتى اصبحت هذه الزيادة ظاهرة عرفت بظاهرة (ازدياد او نمو النفقات العامة)، سواء كانت الزيادة زيادة مطلقة او زيادة نسبية.

• الاسباب الحقيقية للزيادة في الانفاق العام:

النمو الحقيقي في النفقات العامة يشير الى زيادة حصة الفرد من الخدمات والسلع العامة التي توفرها الحكومة للمجتمع، او زيادة الانفاق التي تحسن مستوى الخدمات التي تقدمها. أي ان التطور في حصة الفرد ومن جودة المنتجات العامة يعبر عنها نقدياً كزيادة في الانفاق العام .

تقسم الاسباب الحقيقية للزيادة في الانفاق العام الى الاسباب الاتية:

١-الاسباب الاقتصادية :

تعود الزيادة في العامة النفقات العامة كنتيجة للاسباب الاقتصادية الى:

أ – النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي:

يرتفع متوسط الدخل الحقيقي للفرد كوضع طبيعي مصاحب للنمو الاقتصادي في مجتمع ما، وكنتيجة لذلك يزداد الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية. وان السلع والخدمات العامة يزداد ايضاً الطلب عليها كجزء من طلب افراد المجتمع حين يرتفع مستوى دخلهم.

ب– تطور دور الدولة:

دور الدولة كان حيادياً ولم يكن للدولة دوراً كبيراً في اشباع كافة الحاجات العامة سوى الحاجات الاساسية العامة كالصحة والتعليم والدفاع ... وكنتيجة لفشل السوق، وعدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الانظمة الراسمالية، فقد تغير دور الدولة فتدخلت في النشاط الاقتصادي لكي تحقق الاهداف اعلاه، والذي ادى الى زيادة الانفاق العام.

٢-الاسباب السياسية :

الاسباب السياسية التي ادت الى زيادة النفقات العامة يمكن تقسيمها الى قسمين، هما:

أ – الاسباب السياسية الداخلية:

تتمثل هذه الاسباب بـ:

أ–انتشار المباديءوالنظم الديمقراطية .

ب–الشعورالمتزايد من قبل الحكومات بالمسؤولية نحو مجتمعاتها في توفيرالحد الادنى من الخدمات العامة، التي ادت الى تزايد الانفاق العام لصالح افراد المجتمع، بخاصة افراد الطبقات الفقيرة من اجل رفع مستوى دخول وتقليل التفاوت بين دخولهم. وكذلك مسؤولية الدولة تجاه افرادها امام القضاء بتقديمها التعويضات التي تنتج عن حكم قضائي يقرر مسؤولية الدولة عن فعلٍ الحق الضرر بفرد او مجموعة افراد .

جـ–تعدد الاحزاب السياسية وانتشارها قد ادى الى لجوء الدولة الى زيادة المشروعات لكسب رضا الناخبين، والى الافراط في تعيين الموظفين مكافاة لانصار الحزب الواحد، ويترتب على هذا زيادة النفقات العامة.

د–السبب الاخر يتعلق بمستوى اخلاق بعض المسؤولين الحكوميين يؤثر على حجم الانفاق العام فكلما انتشرت الافات الاخلاقية بين رجال الحكم وموظفي الدولة كالرشوة وسوء استخدام كبار الموظفين للاموال العامة وغيرها (الفساد)، تزداد تكاليف الخدمات العامة، وهذا يزيد من حجم الانفاق العام.

ب – الاسباب السياسية الخارجية:

أ– ففي العقود الاخيرة ازداد الاهتمام جراء زيادة اهمية التمثيل الدبلوماسي جراء استقلال الدول ، التي ادت الى زيادة عدد البعثات الدبلوماسية وحجمها وانواعها، سواء كان ذلك لدى الدول او لدى المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية فضلاً عن

المشاركة في الكثير من الندوات والمؤتمرات الدولية حول القضايا التي تهم العالم اوالاقاليم، كل ذلك ادى الى زيادة كبيرة في حجم الانفاق العام .

ب- تقديم الدول للمساعدات والاعانات والتوسع فيها بخاصة عند الازمات والكوارث الى جانب القروض للدول الاخرى من اجل العلاقات الدولية. هذه الاعانات والمساعدات والقروض تستخدم اداة من ادوات السياسة الخارجية، مما ادى الى زيادة النفقات العامة.

٣-الاسباب المالية :

كنتيجة لسهولة الاقتراض، ووجود فائض في الايرادات العامة ان لجات الدول الى استخدامهما مما ادى الى زيادة النفقات العامة. ويمكن شرحهما كالاتي:

أ- وجود فائض في الايرادات العامة، او وجود مال احتياطي غير مخصص.

ب- قد يغري وجود هذا الفائض الدولة بانفاقه في وجوه غير ضرورية، مما يزيد من النفقات العامة. من المفكرين الماليين من يدعو الى عدم تحقيق الدولة للايرادات باكثر من حاجتها للقيام بوظائفها والا ادت هذه الايرادات الى عدم التزام الادارات الحكومية بقواعد الانفاق السليمة من خلال التبذير او الانفاق في مجالات وانشطة لا يمكن التراجع عنها، فعندما تتمكن الدولة من زيادة ايراداتها عندها تتمكن من زيادة انفاقها العام. عموماً تكون الدول المتقدمة اكثر قدرة على تنويع مصادر ايراداتها، لذلك يكون حجم الانفاق العام فيها اكبر.

جـ- قيام الدول بالاقتراض الداخلي والخارجي فقد اتسم العصر الحديث بسهولة الاقتراض، لان القرض العام قد خرج من مفهومه السابق باعتباره مصدراً استثنائياً للايرادات العامة لا تستخدمه الدولة الا في ظروف غير طبيعية، وتواجه الدول في سبيل الاقتراض الكثير من الصعوبات والتبعات، حيث تفرض الاطراف المقرضة شروطاً قاسية عليها جرائها تتحمل الدولة اعباءً ضخمة .

وقد تضاءلت هذه الصعوبات نتيجة لجوء الدولة الى اصدار سندات ذات فئات مختلفة لتشجيع الافراد على الاكتتاب بها وتغطية قيمة قروضها بشروط مناسبة، بخاصة اذا منحت للمكتتبين مزايا مثل الاعفاء من الضرائب .. وغيرها، وقد تلجأ الدولة الى الاقتراض الاجباري عندما لا يتمكن القرض الاختياري تلبية متطلبات واحتياجات الدولة من الاموال اللازمة لتغطية النفقات المتزايدة. كما ان اللجوء الى القرض العام قد ادى الى زيادة الدين العام وزيادة نفقات خدمته، وبالتالي زيادة النفقات العامة.

٥-الاسباب الادارية :

لقد فرض تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية زيادة عدد المؤسسات والادارات والمرافق العامة، وبالتالي زيادة عدد الموظفين وارتفاع تكاليف تسييرها، وبالتالي زيادة النفقات العامة. غير ان زيادة عدد الموظفين في ادارات الدولة قد ادى الى تدهور هذه الادارات وتعقيد اجراءاتها، فضلاً عن الاسراف والتبذير الذي تتسم به هذه الادارات التي كثيراً ما تضعف اجهزة الرقابة عليها، كما ان هذه الزيادة في النفقات العامة ادت الى زيادة عبء التكاليف العامة، الا انها زيادة منتجة انتاجاً مباشراً.

٦-الاسباب الحربية :

تحتل الاسباب الحربية اهمية خاصة في الوقت الحاضر بالنظر الى توسع نطاق الحروب والاستعداد لها وما ينشأ عن ذلك من زيادة في الانفاق العسكري في وقت السلم والحرب.

حيث تؤدي نفقات الدفاع الوطني الى دفع النفقات العامة باتجاه التزايد المستمر سنة بعد اخرى وهي من اهم فقرات الانفاق الحكومي. تجاهل معظم الاقتصاديين

دراستها بل افترضوا انها عنصر مستقل تحددها السلطات السياسية في ضوء الاعتبارات السياسية والستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية.

اما أسباب تزايد الانفاق الحربي في الدول النامية فانها تعود الى :

أ–انشاء الجيوش اللازمة للدفاع عن الدولة .

ب–التقدم الفني في المعدات الحربية التي تزيد من كلف تجهيز الجيوش بالمعدات الحديثة والتدريب عليها .

جـ–زيادة حدة التوتر الدولي، والمنازعات الاقليمية، والحروب.

ثالثاً - الايرادات العامة : (Public Revenues)

تعتبر الحكومة وحدة اقتصادية مهمة تحتاج الى ارصدة مالية لتمويل نشاطها العام. وتعرف الايرادات العامة بانها **(الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية الغاية منها تغطية النفقات العامة بهدف اشباع الحاجات العامة)**. بذلك تعتبر الايرادات العامة الجزء الضروري والمكمل لتمويل الانفاق العام.

تطورت الايرادات العامة بتطور الفكر الاقتصادي والمالي حيث اقتصرت الايرادات العامة عند التقليديين **(على كيفية تزويد الخزانة العامة بالاموال اللازمة لها من اجل تغطية الانفاق العام اللازم لقيام الدولة بوظائفها الاساسية)**. بينما اصبحت في ظل المدرسة الحديثة اداةً هامة من ادوات السياسة المالية الى جانب وظيفتها المالية تستخدمها الحكومات للتاثير في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

تعتمد الحكومات للحصول على الايرادات العامة على مصادر مختلفة وعديدة التي تختلف اهميتها لكل حكومة حسب النظام الاقتصادي السائد ومدى تقدم الدولة، والنظام السياسي المتبع، والفترة الزمنية.

انواع الايرادات العامة :

اولاً - دخل املاك الدولة : (The Domin Revenues)

تعتبر ايرادات الدولة من ممتلكاتها ومشاريعها الاقتصادية مصدراً هاماً من مصادر الايرادات العامة في اغلب الدول، بخاصة الدول النامية. ولابد من الوقوف على تصنيف ممتلكات الدولة من الناحية القانونية الى:

١ – ممتلكات تخضع لاحكام القانون العام:

مثال تلك الممتلكات: الطرق والجسور والساحات والحدائق والمتنزهات العامة والمتاحف وغيرها، وهي سلع وخدمات مخصصة للمنفعة العامة دون ثمن مقابل. وفي الحالات الاستثنائية قد تفرض الدولة رسوماً على دخول المتاحف او استخدام الحدائق او بعض الطرق السريعة وعبور بعض الجسور، فان الايرادات من هذه الرسوم تخصص في العادة لتطوير وتحسين الخدمات العامة التي تقدمها مثل هذه الممتلكات ولا تذهب كايرادات للدولة. ولذلك لا يعتبر هذا النوع من الممتلكات مصدراً من مصادر الايرادات من املاك الدولة.

٢– ممتلكات تخضع لاحكام القانون الخاص:

هذه الممتلكات هي من المواضيع التي يهتم بها علماء المالية العامة. حيث تعتبر مصدراً هاماً من مصادر الايرادات العامة. وان هذا النوع من ممتلكات الدولة يعد للاستغلال الاقتصادي وتحقيق الايرادات. ومثال ذلك الاراضي والعقارات والمشاريع الصناعية والتجارية والممتلكات من الاوراق المالية، وعليه يمكن ان تصنف ايرادات الدولة من املاكها وفقاً لطبيعة مصدر الايراد .وتنقسم ايرادات ممتلكات الدولة الى:

أ- الايرادات من الموارد الطبيعية والممتلكات العقارية:

يقصد بالموارد الطبيعية، الاراضي الزراعية والغابات والانهار والمعادن التي في باطن الارض، ويقصد بالعقارات الاراضي والمباني السكنية التي تنشأ لحل ازمات السكن، وان مثل هذه الممتلكات تحقق ايرادات تدخل خزانة الدولة.

تعتبر ملكية الدولة للارض من اقدم انواع الملكية العامة، فالارض التي امتلكتها الجماعة قبل ظهور الدولة قد انتقلت الى الدولة عند ظهورها. ومع مرور الزمن تقلصت ملكية الدولة من الاراضي وحصل الافراد على الجزء الاكبر من الاراضي بهدف استغلالها.

ب - ايرادات الدولة من المشروعات الصناعية والتجارية:

المشروعات التجارية والصناعية يؤمن دخلاً جيداً للدولة عن طريق الاهتمام بالمجالات المختلفة للأنتاج وكذلك الاهتمام بالمؤسسات الانتاجية ومن هذه المشروعات النقل بالسكك والكهرباء والغاز والمصارف.

جـ- ايرادات الدولة من الممتلكات المالية:

يقصد بالممتلكات المالية محفظة الدولة من الاسهم والسندات Portfolio، والتي تحقق لها ايرادات مالية كالارباح من بيع وشراء الاوراق المالية في السوق المالية، وفوائد القروض التي تحصل عليها من المقترضين من الافراد والهيئات، والفوائد المستحقة للدولة عن الاموال التي اودعتها في البنوك .

ثانياً - الضرائب: (Taxation)

الضريبة هي واحدة من المصادر السيادية للايراد العام، لجات اليها الدول منذ اقدم العصور لتمويل الانفاق العام باية صيغة كانت.

-يمكن تعريف الضريبة على أنها:

– فريضة من المال تستأديها الدولة بما لها من سلطة على افراد مجتمعها، دون مقابل تعطيه لدافعها، بقصد تحقيق الاهداف التي تنبع من مضمون فلسفتها السياسية.

اغراض (اهداف) الضريبة :

تسعى الضرائب الى تحقيق اغراض مختلفة، وحسب الفكر المالي السائد:

أ – الهدف المالي:

ترمي الضرائب الى تحقيق غاية مالية هي تغطية النفقات العامة للدولة التي تحتاج اليها لتسيير مرافقها العامة، وتعد الغاية المالية من الغايات التقليدية للضرائب.

ب– الهدف الاقتصادي:

ان الضريبة وفقاً للفكر المالي المعاصر يمكن ان تكون ضريبة هادفة ترمي الى تحقيق الاهداف الاقتصادية في التخصيص Allocation والتوزيع Distribution والاستقرار Stability والنمو Growth.

جـ – تحقيق الهدف الاجتماعي:

تستخدم الضريبة لتحقيق اهداف اجتماعية كاعادة توزيع الدخل والثروة، ومعالجة ازمات السكن وتطوير الريف ومحاربة بعض الظواهر غير المرغوب فيها. أي ان الضريبة تستخدم في:

١–اعادة توزيع الدخل القومي، من اجل تقليل التفاوت في الدخول .

٢–تطوير المجتمع، تستخدم الضريبة هنا لاحداث تطورات اجتماعية.

٣–معالجة ازمات المجتمع : تستخدم الضريبة لتحقيق هدف اجتماعي، مثلاً حل ازمة السكن ،بفرض ضريبة عالية على المباني الشاغرة، وكذلك الاعفاء الجزئي لو الكلي للاستثمارات في قطاع البناء والتشييد .

انواع الضريبة :

بعد ان يختار المشرع المادة الخاضعة للضريبة (الوعاء) والحجم الخاضع للضريبة، عليه اعتماد اسلوب معين لتحديد سعر الضريبة، وكيفية تقدير الضريبة، واسلوب التحصيل، ودراسة ظاهرة التهرب وكيفية مواجهتها والحد منها.

ان وعاء الضريبة (الموضوع او المادة التي تفرض عليها الضريبة) في العصر الحديث هو الثروة. ويختلف وعاء الضريبة عن مصدرها.

مصدر الضريبة :

يتمثل بالثروة التي تسدد منها الضريبة فعلاً أي التي تصيبها الضريبة.

اما المصدر الاساس للضرائب فهو الدخل استناداً الى ان الضريبة فريضة متجددة ومن ثم يجب ان تستوفى من ثروة متجددة وقد تستوفى استثناءاً من راس المال عند عدم كفاية الدخل.

يمكن ان تكون الضرائب على احد النوعين الاتيين، بعبارة اخرى يمكن الوصول الى الدخل او راس المال بواحدة من الطريقتين الاتيتين:

أ – الطريقة المباشرة.

ب – الطريقة غير المباشرة.

سعر الضريبة :

ان ما يمكن استقطاعه من وعاء الضريبة بوصفه ضريبة يعرف بسعر الضريبة، يمكن ان يعرف سعر الضريبة على انه نسبة الضريبة الى وعائها.

لقد مر سعر الضريبة بمرحلتين اساسيتين، هما :

١-مرحلة الضريبة التوزيعية :

مؤدى هذه المرحلة هي قيام المشرع الضريبي بتحديد مقدار الضريبة مقدماً ثم يتولى بعد ذلك توزيعه جغرافياً حسب المحافظات واقتصادياً حسب قدرة افراد تلك المحافظات على الدفع.

٢-مرحلة الضريبة القياسية :

تتخذ هذه المرحلة ثلاث صور هي الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية والضريبة التنازلية.

الضريبة النسبية: هي التي يكون سعرها نسبة ثابتة من وعاء الضريبة وعلى ذلك يكون سعرها واحداً مهما كانت قيمة هذه الوعاء.

الضريبة التصاعدية: تزداد نسبة الضريبة مع زيادة اسس الضريبة.

الضريبة التنازلية: يخفض نسبة الضريبة مع ازدياد اسس الضريبة.

التجنب والتهرب الضريبي : (Tax Evoidance and Evasion)

يحاول الشخص (الطبيعي والمعنوي) المكلف بدفع الضريبة ان يقلل من عبء الضريبة ووقعها عليه لما تشتمل عليه من اكراه عند فرض الضريبة. لذلك يلجأ الى كل الوسائل للتخلص من الضريبة، وهذه الوسائل قد تكون مشروعة واعتمادها يدعى بالتجنب الضريبيTax Evoidance ، بينما عندما لاتكون مشروعة فاعتمادها يدعى بالتهرب الضريبي Evasion Tax.

في حين يعرف التهرب الضريبي كونه :

- عدم الاذعان للقانون الضريبي .
- التخلف عن دفع الضرائب دون مبرر.
- ظاهرة يحاول المكلف بالضريبة عدم دفعها كلياً او جزئياً بعد تحقق واقعتها المنشئة.

ياخذ التهرب الضريبي اشكالاً عديدة من بينها :

١– التخلف عن فتح ملف ضريبي.

٢– عدم الاقرار.

٣– المبالغة في توثيق المبالغ القابلة للتنزيل.

٤– التهريب.

٥– الفساد.

٦– اخفاء الاموال التي تكون الخاضعة للضريبة.

كل مما سبق يبين ان التهرب هي عملية غش وتظليل واحتيال والتفاف على النصوص القانونية، بهدف عدم دفع المبلغ المترتب بذمته كضريبة.

ثالثاً –الرسوم: (Duties)

يعرف الرسم (Duty) بانه(مبلغ من النقود تستحصله مؤسسات الدولة مقابل خدمة تقدم لدافع الرسم). فالرسم وفقاً لما حصل من تطور في مالية الدولة يتم استحصاله من دافع الرسم على شكل نقود، وبذلك لا يعقل ان تسدد الرسوم الى السلطات العامة على شكل عيني او العمل لديها لفترة معينة بدلاً من دفع الرسم. كما يتميز الرسم بانه الزامي او اجباري أي ان يدفع بالاكراه. ويمكن التمييز بين نوعين من الاكراه:

١- الاكراه القانوني :

يحصل الاكراه هذا عندما يكون الفرد مجبراً بموجب القانون على الحصول على خدمة ما كالتعليم الالزامي وعليه دفع رسوم التعليم.

٢-الاكراه المعنوي:

يتوقف على طلب الشخص لخدمة ما، حيث انه لا يوجد الزام قانوني للحصول على هذه الخدمة ومثال ذلك الحصول على خدمة التعليم الجامعي، فدفع الرسم يتضمن على الاكراه الا انه اكراه معنوي.

كما يتميز الرسم كذلك بانه مقابل خدمة تقدمها الدولة لدافع الرسم. وهذه الخدمة اما ان تكون على شكل جهد يبذله موظف الدولة كتصديق الوثائق والمستندات والعقود او فض المنازعات. او قد تكون الخدمة منح الشخص امتياز بموجب القانون كالترخيص بالصيد او السياقة والبناء وغيرها.

رابعاً-القروض العامة: PublicDebts (Public Borrowing)

تعريفات عديدة قد تطرح للقرض، الا انه يمكن ان يورد التعريف الاتي:

(عقد تبرمه الدولة او احدى هيئاتها العامة مع الجمهور او مع دولة اخرى تتعهد بموجبه على سداد اصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد وذلك طبقاً لاذن يصدر من السلطة المختصة).

القرض العام والعقد:

لكل عقد طرفان وعقد القرض كبقية الطرف الاول فيه هي الدولة او احدى هيئاتها العامة وهما الجانب المستدين(المقترض) والطرف الثاني هو الجمهور او دولة اخرى وهما الجانب الدائن (المقرض)، ويتعهد الجانب الاول بتسديد مبلغ القرض عند حلول موعد الوفاء، كما يتعهد بتقديم فائدة على القرض وفقاً لنصوص العقد، اما الجانب الاخر فيتعهد بتقديم مبلغ القرض الى الجانب الاول.

الفرق بين القرض والضريبة :

قد يقترب القرض من الضريبة في كون كليهما يمثلان حقيقةً مصدراً من مصادر الايراد العام. الا انهما يختلفان بالاتي:

١- التخصيص :

من خصائص الضريبة التقليدية انها مورد غير مخصص بمعنى انها لا تخصص لنوع معين من الانفاق على عكس الحال بالنسبة للقرض اذ انه ايراد يخصص لانفاق معين.

٢- المقابل :

من خصائص الضريبة انها فريضة بدون مقابل في حين ان القرض له مقابل معين متمثلاً بالفوائد المدفوعة للاشخاص المكتتبين.

٣- الارادة :

تنشأ الضريبة بارادة الدولة المنفردة على اساس فكرة التضامن الاجتماعي، في حين ان القرض ينشأ على اساس تعاقدي.

٤- طبيعة الايراد :

الضريبة ايراد نهائي للدولة، اما القرض فهو ايراد مؤقت يسدد عند حلول ميعاد السداد، ففي حين تؤثر الضريبة على جانب الايراد فقط عند التحصيل، يؤثر القرض على جانب الايراد في الميزانية عند التحصيل وجانب الانفاق في الميزانية عند السداد.

انواع القروض :

تقسم القروض الى عدة انواع وحسب زاوية النظر اليها، وبالشكل الاتي:

اولاً - حسب الفترة الزمنية (قصير ومتوسط وطويل الاجل)

القروض القصيرة الاجل يطلق عليها ايضاً القروض السائرة فانها تدفع في نهاية فترة قصيرة لا تزيد عن السنة. وهي قروض تصدرها الدولة لسد:

عجز نقدي: مؤقت خلال السنة المالية، وفي هذه الحالة تصدر الدولة ما يعرف بسندات الخزينة العامة.

عجز مالي: وهو زيادة حقيقية في النفقات عن الايرادات ترى الدولة تغطيته عن طريق اصدار قرض لفترة قصيرة نظراً لعدم ملائمة الظروف السائدة في السوق المالي، لاصدار قرض متوسط او طويل الاجل. وفي هذه الحالة تصدر الدولة ما يسمى بسندات الخزينة غيرالعادية.

القروض متوسطة وطويلة الاجل:

لا يوجد حد فاصل ودقيق بينهما من حيث المدى الزمني، وانه بالامكان القول ان القرض متوسط الاجل تتراوح مدته بين السنة الواحدة و٥–٧ سنوات ومنهم من يقول انه يصل الى عشر سنوات. والقرض طويل الاجل يتجاوز المدة الزمنية للقرض متوسط الاجل، وعادة ما يستخدم للاتي من المتطلبات:

١– تمويل مشروعات التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

٢– تمويل نفقات المجهود الحربي، وتغطية بعض نفقات الدفاع لوطني.

يطلق على القرض قصير الاجل بـ(القرض المؤقت او القابل للاستهلاك). بينما يطلق على النوعين الاخرين متوسط وطويل الاجل بالقروض المؤبدة (او الدين المثبت).

ثانياً - حسب المصدر (داخلي، او خارجي):

يكون(القرض داخلياً) اذا قام بالاكتتاب في سنداته اشخاص طبيعيون او اعتباريون داخل الدولة المقترضة، أي عندما يكون السوق المالي الذي يعقد فيه القرض داخل الدولة.

يطلق على القرض الداخلي بالقرض الوطني والذي يستخدم للاغراض الاتية:

١- مواجهة وتمويل نفقات الحروب.

٢- تمويل مشروعات التعمير واعادة البناء عقب الكوارث الطبيعية والحربية.

٣- تخليص الدولة من عبء دين عام خارجي يثقل كاهلها .

اما(القرض الخارجي) فالمكتتبون في سنداته هم الاشخاص الاعتباريين والطبيعيين المقيمون خارج الدولة، ومن ثم فان الاكتتاب فيه يطرح في السوق المالي الخارجي.

ويعقد القرض الخارجي بسبب:

١- عدم كفاية المدخرات المحلية او رؤوس الاموال المحلية للقيام بالمشروعات الانتاجية الضرورية .

٢- عدم كفاية حصيلة الدولة من العملات الاجنبية لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها.

ثالثاً - حسب الاسلوب (اختياري، او اجباري):

يعد عنصر الاختيار الفارق الاساس بين الضريبة والقرض، لذا يكون الاصل في اللجوء الى القرض اختيارياً، وقد تضطر الدولة للجوء الى القرض الاجباري.

فالقرض الاختياري: هو القرض التي تعلن الدولة عن مقداره وشروط الاكتتاب به وموعد سداده ثم تترك للجمهور حرية الاقراض من عدمه .

اما القرض الاجباري: فهو ذلك القرض التي تستعمل فيه الدولة ما لها من سلطة في اجبار الجمهور على اقراضه.

دور مصادر الدخل :

أولاً-دور الضريبة في الدول النامية :

ينبغي على السياسة المالية ان تبرز اهمية دور الضريبة في هذا المجال، حيث يكون ضرورياً ان تعمل الضرائب على الحد من الاستهلاك وتكوين المدخرات، وعلى تشجيع الاستثمارات الخاصة، وعلى حماية الصناعات الوطنية.

تستطيع الدولة اعفاء بعض انواع من الاستثمارات بغرض تشجيعها والتي تراها الدولة ضرورية لعملية التنمية الاقتصادية من الضرائب المفروضة على الدخول، او عن طريق اعفائها من الرسوم الكمركية المفروضة على السلع اللازمة لها(المدخلات).

كما ان الرسوم الكمركية تضمن الحماية اللازمة للصناعات الوطنية الناشئة Infant Industry في مواجهة منتجات الصناعات الاجنبية، مما يوسع نطاق السوق المحلية امام الصناعات الوطنية (رغم معارضة منظمة التجارة العالمية للحمائية).

ثانياً - الاثار الاقتصادية للقروض العامة :

١-تؤدي القروض العامة الى اعادة توزيع الدخل القومي بين الاستهلاك والادخار في صالح الادخار ذلك لانها تؤدي الى تشجيع صغار المدخرين على الادخار.

٢-تؤدي القروض التي تقدمها المصارف الى الدولة الى زيادة الكمية النقدية في التداول، والذي يؤدي بدوره الى اثار تضخمية Inflationary effects سيئة في الدول النامية، وكذلك الدول التي في حالة التشغيل الكامل.

٣-يتوقف الاثر الهام الذي تمارسه القروض العامة على مستوى الدخل القومي (التشغيل الكامل او عدمه)، وعلى طبيعة النفقات العامة التي تمولها هذه القروض.

٤-ان التوسع في القروض العامة يؤدي الى نمو الاسواق النقدية والمالية، وان نمو هذه الاسواق يعد عاملاً اساسياً من عوامل النمو الاقتصادي في نطاق اقتصاد السوق.

خامساً- الاثار الاقتصادية للاصدار النقدي الجديد :

يترتب على الاصدار النقدي الجديد زيادة وسائل الدفع وبالتالي زيادة الطلب الكلي على سلع الاستهلاك بحيث ان العرض الكلي من السلع والخدمات لا يستجيب لهذه الزيادة في الطلب مما يؤدي الى ارتفاع الاثمان وانخفاض القوة الشرائية للعملة. في كمية النقود على مستوى الاسعار فترتفع الاثمان وهذا يؤدي الى:

١- ارتفاع نفقة الانتاج .

٢- ارتفاع اثمان الصادرات والى اعاقتها.

٣- انخفاض قيمة العملة في الخارج.

٤- ارتفاع اسعار الاستيرادات والاضرار بميزان المدفوعات.

ولكي تستفيد الدول النامية من اللجوء الى الاصدار الجديد في تمويل التنمية الاقتصادية ينبغي ان يتوافر شرطان اساسيان:

الشرط الاول- ان يخصص الاصدار النقدي الجديد لاقامة استثمارات تؤدي الى انتاج سلع الاستهلاك، على ان لا تكون الفترة الزمنية للبدء بالانتاج طويلة.

الشرط الثاني- ان يستخدم الاصدار النقدي الجديد بجرعات (كميات) صغيرة وغير متقاربة .

هذا يعني ان الدول النامية لا تستطيع التوسع في الاصدار النقدي الجديد لتمويل التنمية الاقتصادية نظراً للمخاطر الكبيرة التي تنجم عن اللجوء اليه .

الموازنة العامة
PUBLIC BUDGET

تعتبر الموازنة العامة Public Budget مرآة عاكسة للفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي. وتطورت الموازنة العامة بتطور الدولة والفكر الاقتصادي.

تعرف الموازنة العامة بانها:

الموازنة العامة : (وثيقة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وايراداتها لمدة محددة ومقبلة من الزمن غالباً سنة والتي يتم تقديرها في ضوء الاهداف التي تصبوا اليها فلسفة الحكم).

الميزانية ليست فقط اداة مالية، بل هي اداة تستخدمها الدولة لتحقيق اهداف السياسة المالية، والتي تستخدم كذلك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وفي تحقيق التنمية الاقتصادية بما تستلزمه الاخيرة من تعبئة للادخار وترشيد للاستهلاك ورفع قدرة الفرد ورغبته في العمل .

وتستند الموازنة العامة على ركيزتين اساسيتين هما التقدير:

١- تقدير ارقام المبالغ المتوقع الحصول عليها من مختلف المصادر وكذلك اوجه الانفاق العام خلال المدة المقبلة (سنة).

٢- واجازة السلطة التشريعية او المخولة بالتشريع : التصديق من قبل السلطة التشريعية او المخولة على مشروع الموازنة.

القواعد العامة (مبادئ الموازنة) للموازنة العامة :

تقضي القواعد العامة لعلم المالية العامة ضرورة التقيد بعدد من القواعد الاساسية عند تحضير الموازنة، والقواعد هي:

١- قاعدة الوحدة :

ضرورة وضع موازنة واحدة تدرج فيها جميع نفقات الدولة و وسائل تمويلها. أي ان يكون للدولة موازنة عامة واحدة لتبسيط معرفة الخطة المالية للدولة بمجرد النظر

اليها. حيث ان تعدد الموازنـات يعرقـل مـن عمليـة عـرض عناصـر الموازنـة بصـورة واضحة، وتجنب عدم الوضوح والازدواج الحسابي.

٢- عمومية الموازنة :

تقوم هذه القاعدة علـى اسـاس عـدم اتبـاع طريقـة الموازنـة الصـافية(اجـراء مقاصة بين الايرادات والنفقات العامة)، أي ادراج كل النفقـات العامـة والايـرادات دون اجراء اية مقاصة. وهذا يـبين نشـاطات السـلطات العامـة كمـا هـي ويضـمن للسـلطة التشريعية الرقابة على التنفيذ.

٣- عدم التخصيص :

تقضي هذه القاعدة على ان لا يـتم تحديـد ايـرادات معينـة في الموازنـة لاوجـه انفـاق محددة، بل تجمـع كافـة الايـرادات في جانـب واحـد ويقابلـها في الجانـب الاخـر قائمـة بالنفقات تدرج فيها كافة المصروفات المتعلقة بالسنة المالية.

٤- سنوية الموازنة :

يقصد بها ان تكون المدة التي تغطيها الموازنة سنة واحدة. مع عـدم اشـتراط اتفاقها مع السنة الميلاديـة وانمـا تحـدد السـنة تبعـاً لظـروف كـل دولـة علـى حـدة. ويلاحظ اختلاف بداية تاريخ السنة المالية بـين دولـة واخـرى تبعـاً لنظامهـا الاداري والتشريعي.

٥- قاعدة التوازن :

يقصـد بتـوازن الموازنـة العامـة ان لا تزيـد الايـرادات العامـة عـن النفقـات العامـة او العكس. بمعنـى ان الموازنـة تكـون متوازنـة عنـدما تتعـادل الايـرادات مـع النفقـات. وتكون في حالة فائض بتجاوز الايرادات العامة للنفقات العامة، او تكون في حالة عجـز عندما تتجاوز النفقات العامة الايرادات العامـة وقـد تضـطر الدولـة في تلـك الحالـة الى الاقتراض الداخلي او الخارجي لتمويـل العجـز، او قـد تسـتخدم احتياطياتهـا، او ايـة وسيلة اخرى لتمويل العجز (التمويل بالتضخم او ما يدى بالاصدار النقدي الجديد).

تنظيم الميزانية:

تمر الموازنة بمراحل مختلفة، الى ان تختتم في نهاية السنة المالية التي تم التقدير لها كخطة، ومن ثم تناقش كل الامور المتعلقة بمسائل تحققها خلال السنة المالية التي حضرت لها. عموماً تمر الموازنة العامة بالمراحل الاتية :

الاعداد والتحضير، مرحلة الاعتماد والتصديق، ومرحلة التنفيذ، ومرحلة الرقابة والمراجعة.

١- مرحلة الاعداد والتحضير:

يقع اعداد وتحضير الموازنة العامة على عاتق السلطة التنفيذية، حيث في هذه المرحلة يتم تقدير الايرادات العامة المتوقعة والنفقات العامة المتوقعة خلال السنة المالية القادمة.

وهناك مبررات عديدة لهذا الاجراء:

أ – ان تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية يقع على عاتق الحكومة، لذلك عليها ان تضع برامجاً وسياسات كفيلة بتحقيق تلك الاهداف، ولتنفيذ البرامج والسياسات ووظائفها اعلاه تحتاج الى التمويل اللازم لنجاح مهمتها.

ب – للحكومة اجهزة وامكانات فنية وادارية قادرة على تحديد مقدرة القطاعات والفئات علىتحمل الاعباء المالية الامر الذي يمكنها من اختيار مصادر الايراد .

جـ – تكون الحكومة اقدر على معرفة حاجات المجتمع، لذا تتولى عملية التحضير، واعدا تقديراتها(بدءاً من ادنى مؤسسة حكومية) لما يلزم من نفقات عامة وما تتوقع ان تحصل عليه من ايرادات خلال السنة المالية المطلوب اعداد موازنتها .

٢- مرحلة الاعتماد والتصديق(الاجازة):

بعد اعداد مشروع الموازنة العامة، يعرض مجلس الوزراء المشروع على السلطة التشريعية، والتي هي بدورها تسند مسالة مناقشة الموازنة الى لجنة مالية

مؤلفة من بعض اعضاء السلطة التشريعية. ومن ثم ترفع اللجنة المالية توصياتها بما يتعلق بالموازنة للسلطة التشريعية لغرض المصادقة عليها، وبعدها يتم الاقتراع على الابواب وعلى الموازنة بالكامل، ليصبح قانوناً، بذلك تكون الموازنة العامة قد حصلت على الاجازة في التنفيذ.

٣- مرحلة التنفيذ:

يقصد بتنفيذ الموازنة العامة، القيام بجباية الايرادات العامة وصرف النفقات العامة على ما جاء في الموازنة المصادق عليها. فبالنسبة للايرادات تتولى مختلف مؤسسات الدولة عملية تحصيل الايرادات بعد التاكد من حق الدولة في الايراد وتحديد مقداره. وستكون المرحلة الاخيرة في تنفيذ النفقات العامة حث يتم الدفع الفعلي(الدفع الفعلي: تسليم المبلغ المستحق الى الدائنين) لمبلغ النفقة، وهكذا تكون الدولة قد وفت بالدين الذي بذمتها.

٤- مرحلة الرقابة والمراجعة:

بعد ان تتم دورة الموازنة المتمثلة بالتحضير والاعتماد والتنفيذ تبدأ مرحلة اخرى هي مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للتاكد من حسن ادارة الاموال العامة ومن انطباق تقديرات الموازنة على ما تحقق منها فعلاً.

تتعدد اوجه الرقابة المالية، فقد تكون:

١. الرقابة السابقة (المانعة او الوقائية):

تجرى عمليات المراجعة (التدقيق) والرقابة قبل الصرف، بمعنى عدم جواز الارتباط باي نوع من انواع الانفاق الا بعد الحصول على اذن من الجهة المختصة من قبل الدولة بالرقابة على الانفاق.

٢. الرقابة اللاحقة او معاصرة:

تبدا هذه الرقابة بعد انتهاء السنة المالية واستخراج الحساب الختامي، وتشمل الرقابة على النفقات العامة والايرادات العامة (الضرائب والرسوم بخاصة)

للتاكد من قيام الجهات الادارية المختصة بالتحصيل بعملها وان ما تم تحصيله قد اودع فعلاً خزانة الدولة.

٣. الرقابة الادارية (الذاتية):

هي (رقابة تمارسها السلطة التنفيذية على اعمالها). لذلك يطلق عليها بالرقابة الذاتية، وقد تكون سابقة او لاحقة على الصرف او قد تجمع بين النوعين.

٤. الرقابة التشريعية(البرلمانية):

لا ينحصر دور الهيئات التشريعية على مجرد تصديق الموازنة العامة للدولة وانما يتعدى ذلك الى الرقابة على تنفيذها كي يتحقق في النهاية من مدى التزام السلطة التنفيذية بالاعتمادات المخصصة في الموازنة فضلاً عن ان الرقابة على تنفيذ الموازنة هي في الاصل من اختصاص السلطة التشريعية حيث تعد هي الرقيبة على اعمال السلطة التنفيذية .

٥. - الرقابة المستقلة:

تعمل غالبية الدول على انشاء نظم للرقابة على تنفيذ الموازنة يتولى تطبيقها اجهزة لها اوضاعها الدستورية الخاصة. تتميز هذه الاجهزة بالاستقلالية على السلطة التنفيذية ويعطي هذا الاستقلال اسباب نجاح مثل هذه الرقابة وهي اهم واكثر جدوى من الرقابة الادارية والتشريعية، ذلك لان هذا الاستقلال هو الذي يحقق نجاح وتاثير الرقابة الخارجية المستقلة لابتعادها عن أي نوع من انواع الضغط التي قد توجه اليها من الاجهزة والاشخاص العاملين في الجهات المراقبة او غيرها. كما ان حمايتها من المساس باشخاصها او عرقلة برامجها وخططها او اخفاء المعلومات عن لجانها وبالصورة التي تؤثر على نتائجها تعزيز بالنهاية لاستقلاليتها. من امثلتها محكمة المحاسبة في فرنسا وايطاليا وبلجيكا، والجهاز المركزي للمحاسبات في مصر، ومراقب الحساب العام في انكلترا، وديوان الرقابة المالية في العراق.

اسئلة الفصل الخامس

١-عرف كلاً مما يلي:

علم المالية العامة، النفقة العامة، الايرادات العامة، الضريبة، وعاء الضريبة، مصدر الضريبة، سعر الضريبة، التجنب الضريبي، التهرب الضريبي، الرسوم، القروض العامة، الموازنة العامة، الرقابة الادارية.

٢-كيف كانت مالية الدولة الحارسة ؟ وبماذا نادى علماء هذه المدرسة ؟

٣-ما علاقة علم المالية العامة بعلم:

الاقتصاد ، السياسة ، القانون ، الاحصاء

٤-ما اهمية علم المالية العامة في الاقتصاد؟

٥-ماهي اهم النتائج المترتبة على كون الظاهرة المالية ظاهرة اقتصادية؟

٦-تكلم عن خصائص المالية العامة .

٧-اذكر الفروقات بين علم المالية العامة والمالية الخاصة .

٨-عدد واشرح باختصار وظائف المالية العامة .

٩-كيف تؤثر السياسة المالية في معدل الادخار ؟

١٠-تكلم عن الحاجات العامة .

١١-ماهي الوسائل المعتمدة للحكم على السلعة كونها خاصة ام عامة ؟

١٢-ماهي المعايير المعتمدة لتحديد طبيعة الحاجات العامة؟ مع شرح لكل منها.

١٣-ماهي الشروط الواجب توافرها لتكون النفقات عامة؟

١٤-بين عناصر النفقات العامة .

١٥-اذكر مع الشرح قواعد (ضوابط او محددات) النفقة العامة.

١٦-بين اوجه التبذير الحكومي في مجالات الانفاق العام .

١٧-تكلم عن تقسيمات النفقات العامة مع شرح مختصر لكل منها .

١٨-تكلم عن ظاهرة تزايد النفقات العامة .

١٩–تكلم عن الاسباب الحقيقية للزيادة في الانفاق العام .

٢٠–تكلم عن الاسباب الظاهرية للزيادة في الانفاق العام .

٢١–تكلم عن الاثار الاقتصادية للنفقات العامة .

٢٢–تكلم عن انواع ومصادر الايراد العام .

٢٣–كيف يمكنك تصنيف ممتلكات الدولة ؟

٢٤–ماهي انواع الايراد من املاك الدولة ؟

٢٥–ماهي اغراض او اهداف الضريبة ؟ مع الشرح لكل منها .

٢٦–ماهو دور الضريبة كاداة مالية ؟

٢٧–عدد انواع الضرائب. مع شرح مختصر لكل منها .

٢٨–اذكر المراحل التي مر بها سعر الضريبة ، مع بيان صوره .

٢٩–لماذا يعد التجنب الضريبي فعلاً قانونياً ؟ بعبارة اخرى : ما هي الاسس التي تحكم التجنب الضريبي ؟

٣٠–عدد اشكال التهرب الضريبي. وكيف يقاس التهرب الضريبي ؟

٣١–عدد انواع الرسوم مع شرح لكل نوع .

٣٢–كيف تقدر الرسوم ؟ موضحا الاجابة بالاشكال البيانية .

٣٣–متى تلجأ الدولة الى القروض العامة ؟

٣٤–اذكر عناصر او مكونات القرض العام .

٣٥–كيف تصدر الدولة قروضها ؟

٣٦–عدد انواع القروض مع الشرح البسيط لكل منها .

مصادر الفصل الخامس

١. د. حامد عبدالمجيد دراز ، مبادئ المالية العامة ، مركز الاسكندرية للكتاب ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠ .

٢. د. طاهر الجنابي ، دراسات في المالية العامة ، الجامعة المستنصرية ، مطابع التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٩٠ .

٣. د. عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٣ .

٤. د. عادل فليح العلي وطلال محمود كداوي ، اقتصاديات المالية العامة : المقدمة في المالية العامة والنفقات العامة ، الكتاب الاول ، جامعة الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٨ .

٥. اقتصاديات المالية العامة : الايرادات العامة والموازنة العامة للدولة ، الكتاب الثاني ، جامعة الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٩ .

٦. د. عبدالهادي النجار ، اقتصاديات النشاط الحكومي : المبادئ النظرية العامة وتطبيقات من دولة الكويت ، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٢ .

٧. د. علي محمد خليل ود. سليمان احمد اللوزي، المالية العامة ، دار زهران، عمان ، ١٩٩٩ .

٨. محمد سلمان محمد بررواري ، ضريبة العقار ودورها في تمويل الموازنة العامة في اقليم كوردستان العراق للمدة ١٩٩٣ – ٢٠٠٢ ، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، جامعة صلاح الدين ، اربيل ، ٢٠٠٤ .

٩. د. محمود حسين الوادي ود. زكريا احمد عزام ، مبادئ المالية العامة ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة ، عمان ، ٢٠٠٧ ،

١٠.هشام محمد صفوت العمري ، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، الجزء الاول، الطبعة الثانية، جامعة بغداد، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٨٨.

١١. هشام محمد صفوت العمري ، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، جامعة بغداد، مطبعة التعليم العالي، بغداد ، ١٩٨٨.

١٢. Edito Creps ، التامين والتخطيط والتنظيم ، موسوعة عالم التجارة، بيروت ، ١٩٩٩.

الفصل السادس

المنظمات الاقتصادية الدولية

INTERNATIONAL ECONOMIC ORGANIZATIONS

المنظمـة الاقتصـادية هـي تكتـل اقتصـادي متعـدد الاطـراف واطـار للعمـل المشترك قائم على اسـاس التعـاون الاقتصـادي الـدولي لحـل المشـاكل الاقتصـادية الاساسية لتحقيق منافع ومزايا اقتصادية مشتركة الاطراف التكتل:

يمكن التمييز بين نوعين اساسيين من المنظمات الاقتصـادية الدوليـة القائمـة فعلا في انحاء مختلفة من العالم هي:

١–المنظمات الاقتصادية الدولية.

٢–المنظمات الاقتصادية الاقليمية

١- المنظمات الاقتصادية الدولية:

وهـي التكـتلات الاقتصـادية الـتي تضـم في عضـويتها عـددا مـن الـدول علـى اختلاف مذاهبها وانظمتهـا الاقتصـادية وبـاختلاف مسـتويات تطورهـا الاقتصـادي تسيرها مبادئ ومواثيق تلتزم جميع الاطراف المتعاقدة بتنفيـذها، يجـدوها للتعـاون من اجل تحقيق اهداف ومنافع مشـتركة، وتخـتص كـل منظمـة مـن هـذه المنظمـات بمعالجة مشكلة من المشكلات الاقتصادية في مختلـف ميـادين العلاقـات الاقتصـادية الدولية. ومثال هذا النوع من المنظمات الاقتصادية الدولية حالياً:

اولاً - صندوق النقد الدولي :

International Monetary Fund (IMF)

تم انشاء الصندوق بموافقة ٣٠ دولة اجتمعت في مقاطعة بريتون وودز. وبدأ ببمارسة اعماله في عام ١٩٤٧. وكانت الاهداف الرئيسة من انشاءه هو:

١- تحقيق الاستقرار في اسعار العملات في اسواق الصرف الدولية.

٢- مساعدة الدول الاعضاء على تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها.

وقد تم اتخاذ العديد من **الاجراءات** من قبل الصندوق من اجل تحقيق الاهداف، منها:

١- تحديد اسعار الصرف لعملات الدول الاعضاء بما يعادلها من ذهب او دولار. وسمح الصندوق للدول الاعضاء تعدلد سعر عملتها بما لا يتجاوز ١ ٪ من السعر الاساسي دون تدخل الصندوق، ومازاد فيتطلب موافقة الصندوق.

٢- اقرار مبدأ حرية الصرف الاجنبي داخل الدول الاعضاء. وعلى الدول ان تمتنع عن فرض أي قيود على هذه العمليات مثل:

-مراقبة النقد الاجنبي.

-نظام اسعار الصرف المتعدد .

-اتفاقات الدفع الثنائية .

٣-اجراء استشارات سنوية مع الدول الاعضاء للتحقق من ان السياسات الاقتصادية المتبعة تتلائم مع الاهداف الرئيسة للصندوق.

٤-تقديم تسهيلات مالية من موارد الصندوق لمعالجة الخلل الطارئ في موازين المدفوعات مشروطة بان تكون العوامل المسببة من خارج ارادة الدولة.

٥-تقديم الصندوق للاستشارات الفنية للدول الاعضاء.

تنظيم صندوق النقد الدولي:

يقوم تنظيم الصندوق على ما يسمى بالحصص او الانصبة Quotas. وتمثل الحصص كمية الموارد المالية التي توضع تصرف الصندوق من قبل الدول الاعضاء. ومجموع الحصص التي تساهم لها الدولة العضو تحدد لها:

١–حق التصويت في القرارات التي تتخذ من قبل الصندوق.

٢–طبيعة وحجم التسهيلات المالية التي يمكن الحصول عليها.

٣–تحدد حصة كل دولة بناءاً على عدة اعتبارات، اهمها:

أ–الناتج القومي الاجمالي(Gross National Product (GNP.

ب–الاحتياطات النقدية من العملات القيادية Key (Leader) Currencies.

جـ–حجم الاستيرادات.

د– التقلبات في حصيلة الصادرات.

هـ– نسبة الصادرات الى الدخل القومي.

وكانت القواعد المعمول بها قبل عام ١٩٧١ ان تقوم كل دولة بدفع ٢٥٪ من حصتها على شكل ذهب، والباقي (٧٥٪) يدفع بالعملة المحلية لكل دولة. وعندما لم تكن الدولة تملك من الذهب ما يكفي لسداد حصتها من الارصدة الذهبية البالغة ٢٥٪ فان الصندوق كان يلزمها فقط بدفع ١٠٪ من صافي ارصدتها من الذهب او الدولارات، والباقي يكون من العملة الوطنية. ويتم ايداع مبالغ حصص الدول الاعضاء اما في صندوق النقد الدولي، او في اربعة بنوك تم تحديدها،هي:

– بنك الاحتياطي الفدرالي بنيويورك.

– بنك انجلترا.

– بنك فرنسا.

– بنك الاحتياطي الفدرالي بالهند.

في عام ١٩٧٥ تم الغاء المشاركة بالذهب من حصص الدول واصبحت تـدفع بالعملـة الوطنيـة. وتـودع الـدول لـدى الصـندوق سـندات خزينـة غـير قابلـة للتـداول، يقـوم الصندوق بتحصيل قيمتها حين يكون بحاجة الى هذه العملات لاي سبب كان.

من حق الصندوق اعادة النظر في قيمة حصص الاعضاء كل خمس سنوات وتعديلـها ان وجـد مـبرراً لـذلك، عمومـاً بلـغ مجمـوع الحصـص في التعـديل الثـامن في اواخـر الثمانينيات من القرن العشرين حوالي(٩٠) مليار وحدة حقوق سحب خاصـة (SDR). كان توزيعها حسب اهمية الدول.

وعلى ذلك اصبح الصندوق سلطة اقتصادية ذات اهمية كبيرة في الاقتصـاد العـالمي. وهو يشرف في الوقت الحاضر على تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي الـتي تطبـق في الدول النامية.

ادارة الصندوق:

يدار الصندوق من خلال مجموعة من الاجهزة التي يتشكل منها، وهي:

١ – مجلس المحافظين.

٢ – مجلس ادارة الصندوق .

٣ – المدير العام.

ثانياً - البنك الدولي World Bank (WB)

يعد البنك الدولي المؤسسة الثانية التي انبثقت عن اتفاقية بريتون وودز، بدأ رسميـاً ممارسة أعماله عام ١٩٤٦ الهدف الاساسي من انشاء هذا البنك هو:

١– اعادة بناء المناطق التي دمرت جراء الحرب العالمية الثانية.

٢– فضلاً عن تقديم القروض للدول النامية.

يقوم البنك الدولي بتقديم قروض طويلة الامد لتحقيق اهدافه. وان اكثـر الـدول الـتي استفادت من قروض البنك الدولي هي دول اوروبـا الغربيـة، حيـث تم اعـادة اعمارهـا

حسب (١) مشروع مارشال. وتقدم قروض البنك الدولي عادة الى الحكومات الاعضاء، ويمكن ان تقدم قروضه الى الشركات والمؤسسات الخاصة، وبضمان من حكومات الدول التي تتبعها تلك الشركات والمؤسسات.

بدا البنك رسمياً ممارسة اعماله عام ١٩٤٦. ويشترط على الدول اتلي تطلب من البنك قرضاً ان تكون عضواً في صندوق النقد الدولي، اضافة الى عضويتها في البنك، وان انسحبت الدولة من الصندوق سوف تقفد عضويتها في البنك الدولي تبعاً لذلك.

ادارة البنك:

١ – مجلس المحافظين

يدار البنك من قبل مجلس المحافظين، وتمثل فيه الدول الاعضاء بمحافظ واحد يتم تعيينه من قبل الدولة العضو، ويجتمع هذا المجلس عادة مرة واحدة كل سنة.

٢ – مجلس ادارة البنك:

هناك مجلس ادارة البنك والمؤلف من (٢٠) مديراً تنفيذياً، خمسة منهم يمثلون الدول التي تملك اكبر عدد ممكن من الاسهم وهي : الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، المانيا، فرنسا والهند. اما الاعضاء الباقون يتم انتخابهم من قبل مجلس المحافظين، وغالباً ما يكون على اساس جغرافي. اما رئيس البنك فيعينه مجلس المحافظين.

---

(١) وهو المشروع الذي اعلنه(جورج مارشال) وزير خارجية الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، الذي كان عبارة عن منح القروض والمعونات المالية لدول اوروبا الغربية لاعادة بناء مادمرته الحرب.

الموارد المالية للبنك:

١- رأس المال البنك:

عند انشاء البنك حدد راسماله بموجب اتفاقية بريتون وودز بعشرة (١٠$) مليار دولار، مقسمة على اسهم قيمة كل منها (١٠٠٠٠٠ $) مائة الف دولار، يكتتب فيها الدول الاعضاء. وقد ازداد راسمال البنك نتيجة لتزايد عدد الاعضاء بحيث بلغ (٣٠$) ثلاثون مليار دولار. واما حصص ا لاعضاء فتسدد بالشكل الاتي:

٢ ٪ من حصة الدولة العضو ذهباً او بالدولار الامريكي.

١٨ ٪ من الحصة تسدد بعملة الدولة العضو.

٨٠ ٪ تحتفظ بها الدولة العضو لحين احتياج البنك اليها.

٢- الاقتراض:

يقترض البنك عن طريق اصدار سندات تباع في اسواق الدول الاعضاء الغنية بخاصة، كالولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، فرنسا، اليابان.... الخ.

٣- الاحتياطيات والارباح:

تتجمع لدى البنك مبالغ من الفوائد والارباح المترتبة على معاملات الاقراض التي يقوم بها البنك.

اساليب اقراض البنك:

يقدم البنك قروضه واعاناته باشكال او طرق مختلفة للدول الاعضاء على ان يؤخذ بالاعتبار ان حجم القروض الممنوحة من قبل البنك يجب ان لا تتعدى راسماله، من بينها:

١- تقديم قروض بشكل مباشر من راسمال البنك وارباحه واحتياطياته.

٢- منح قروض مباشرة من اموال يحصل عليها البنك عن طريق اموال يقترضها بنفسه عن طريق اصدار سندات في الاسواق المالية للدول الاعضاء.

٣- يقوم البنك بضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات والافراد الى الدول الاعضاء والتي تكون بامس الحاجة لتلك القروض.

البنك الدولي والدول النامية:

دول اوروبا الغربية هي اكثر الدول التي استفادت من قروض البنك واعاناته وتسهيلاته، و تعرضت تلك الدول الى دمار الحرب العالمية الثانية حيث موّل البنك الدولي مشروع مارشال من اجل اعادة اعمار اوروبا، خلال فترة قياسية قصيرة، وبفوائد وشروط ميسرة وبسيطة.

اما الدول النامية، هي الاخرى بالرغم من انها اتت بالمرتبة الثانية من حيث الاستفادة من البنك، حيث قدم البنك القروض والاعانات والاستشارات لها لتقوم بتنمية اقتصاداتها، وساندت الامم المتحدة موقف الدول النامية في الحصول على القروض لتنمية اقتصاداتها. وتركزت قروض البنك الدولي للدول النامية في تمويل الاستثمارات في مشروعات البنى التحتية والخدمات العامة .

وقد توسعت فعاليات البنك بعد انشاء عدة مؤسسات تنموية تابعة له ومنها: مؤسسة التنمية الدولية التي تقدم قروضاً طويلة الاجل للاعضاء، ومؤسسة التمويل الدولي.

ثالثاً - منظمة التجارة العالمية : World Trade Organization (WTO)

ترجع فكرة انشاء منظمة التجارة العالمية الى عام ١٩٤٧ حينما عقد منـدوبوا ٥٣ دولـة مـؤتمراً دوليـاً في هافانـا لمناقشـة اوضـاع التجـارة الدوليـة والتوظـف. وتم التوقيع في هذا المؤتمر على اتفاقية لانشاء منظمة التجارة العالمية. سميت الاتفاقيـة هذه(باتفاقية هافانا)، ولعدم توقيع الكونكرس الامريكي على الاتفاقية اعـلاه فانهـا لم تظهر الى حيز التنتفيذ والوجود.

كما انه في العام نفسه كانت هناك مفاوضـات تجـري بـين ٢٣ دولـة في مدينـة جنيـف السويسرية حول التعريفة الجمركية، واتفقوا على توقيع اتفاق بشأن الموضوع اطلـق على ذاك الاتفاق بـ(الاتفـاق العـام للتعريفـات والتجـارة) (General Agreement on Tariffs and Trade "GATT"). منذ اقامـة اتفاقيـة الجـات تجتمـع الاطـراف المتعاقـدة بصورة غير منتظمة في شكل جولات متتابعة كان مجموعها(٨) ثمان جـولات، اهمهـا الجولة الثامنة المنعقدة في الاورغواي في ايلول(سبتمبر) ١٩٨٦، والتي استمرت بسبب وجود خلافات بين المجموعة الاقتصادية الاوربية والولايات المتحدة الامريكية، الى ان سويت تلك الخلافات فيما بينهما، مما هيأ لانعقاد مؤتمر مـراكش في نيسـان(ابريـل) عام ١٩٩٤، الذي تم فيه الاعلان عن نهاية جولة الاورغـواي رسميـاً بحضـور ممـثلين ١١٨ دولة، كما ان الحدث الاكثر اهميـة في مـؤتمر مـراكش هـو اتفـاق ٩٧ دولـة علـى انشاء منظمة التجارة العالمية واقروا على ان تحل هذه المنظمة محل اتفاقيـة الجـات الموقعة عام ١٩٤٧.

و لبيان الهيكل القـانوني ومعرفـة دور ومهـام هـذه المنظمـة في الاقتصـاد العـالمي، ستدرس بالشكل الاتي:

١ – مهام منظمة التجارة العالمية :

تعد منظمة التجارة العالمية الاطار المؤسسي المشترك لاجراء المفاوضات التجارية بين الدول الاعضاء فيها بخصوص الاتفاقيات والوثائق القانونية الخاضعة لاشرافها والمتعلقة بالتجارة في السلع والخدمات واجراءات الاستثمار والجوانب القانونية لحقوق الملكية الفكرية، وكثير من الامور غيرها.

وتتمتع كل الدول الاعضاء بالمنظمة بمجموعة من الحقوق المتساوية بغض النظر عن حجم الدولة وقدرتها الاقتصادية او نصيبها في التجارة الدولية. كما ان على الدول الاعضاء مجموعة من الالتزامات في اطار المنظمة، وتختلف هذه الالتزامات باختلاف مستويات التنمية في هذه الدول. ولقد حددت اتفاقية انشاء المنظمة مجموعة من المهام التي انيطت بالمنظمة، وهي :

١–الاشراف على تنفيذ وادارة اعمال الاتفاقيات التجارية متعددة الاطراف بين الدول الاعضاء. بالاضافة الى الاتفاقيات الجماعية الناجمة عن جولة طوكيو الملزمة فقط لمن وافق عليها دون سائر الاعضاء على خلاف طبيعة اتفاقيات جولة اوروجواي ذات الطبيعة الالزامية الشاملة.

٢–الاشراف على تسوية وفض المنازعات الدولية، من خلال جهاز تسوية المنازعات، حول تنفيذ نصوص الاتفاقيات التجارية. وتسوية هذه المنازعات وفق الاسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية في هذا الخصوص.

٣–ادارة جهاز مراجعة السياسات التجارية للدول الاعضاء وفق فترات زمنية حددت بعامين للدول المتقدمة واربعة اعوام للدول النامية. وذلك بهدف معرفة التعديلات التي تطرأ على هذه السياسات ومدى اتساقها ممع احكام اتفقيات الجات، واتاحتها لكل الدول الاعضاء تحقيقاً للشفافية.

٤-التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات التابعة لهما فيما يتعلق بالجوانب المالية والنقدية والتجارية للاقتصاد العالمي بهدف تحقيق اكبر قدر ممكن من التناسق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية .

تجدر الاشارة الى ان للمنظمة شخصيتها الاعتبارية ولديها الاهلية القانونية والامتيازات والحصانات التي تكفل لها مباشرة مهامها. كما ان لممثلي الاعضاء والموظفين التابعين للمنظمة من الامتيازات والحصانات ما يكفل استقلالية ممارستهم لوظائفهم في المنظمة بصورة لا تقل عن الامتيازات والحصانات الممنوحة لموظفي الوكالات المتخصصة للامم المتحدة.

٢ – الهيكل التنظيمي للمنظمة :

يتالف الهيكل التنظيمي للمنظمة والذي تحدده المادة الرابعة من الاتفاقية، من:

أ-المؤتمر الوزاري.

ب-المجلس العام.

جـ-المجالس المتخصصة.

د-اللجان الفرعية.

يقوم المؤتمر الوزاري بتشكيل اللجان الاتية:

- لجنة التجارة والتنمية.
- لجنة ميزان المدفوعات.
- لجنة الميزانية والادارة.

هـ – السكرتارية.

٣ – الدور المرتقب للمنظمة في الاقتصاد العالمي:

حسب نص اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية فانه "سعياً لتحقيق التجانس في عملية صياغة السياسات الاقتصادية الدولية سوف تتعاون المنظمة مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير لاستكمال اركان ادارة الاقتصاد العالمي".

ولكي يتسنى استكشاف الدور المرتقب لهذه المنظمة في ادارة الاقتصاد العالمي من الوجهة التجارية، يتم استعراض الاتي:

أ – حجم مشاركة الدول في عضوية المنظمة:

وقعت اكثر من مائة دولة على الوثيقة الختامية في مؤتمر مراكش. ويتوقع ان يصل عدد اعضاء المنظمة اكثر من مائة واربعون دولة قبل نهاية العقد الاول من القرن الحادي والعشرين التي تشكل الجزر الاعظم من الاعضاء بالامم المتحدة والتي يمثل نصيبها من حجم التجارة اكثر من ٩٠ ٪. وذلك يعني ان ما تقرره المنظمة من سياسات يمثل فعلياً جوهر النظام التجاري العالمي وهو ما قد يؤدي الى فرض نوع من العزلة على الدول غير الاعضاء فيها.

ب – تقلص جانب من السيادة المطلقة للدول الاعضاء:

مهام المنظمة لا تقتصر على التجارة السلعية فقط ولكنها تشمل ايضاً التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وجراءات الاستثمار والعلاقة بين التجارة والبيئة. بل يمتد نشاطها ليشمل السياسات التجارية للدول ونظم الجمارك واجراءات الواردات ودعم الصادرات. وضرورة تعديل القوانين والتشريعات السارية في الدول الاعضاء لتتوافق مع سياسات المنظمة. ان كل ذلك يؤدي ضمنياً الى تقلص جانب

من السيادة المطلقة للدول الاعضاء على سياساتها التجارية لصالح التزاماتها تجاه المنظمة .

جـ — نظام العمل في المنظمة:

يكفل نظام العمل في المنظمة حق قيامها بمراجعة السياسات التجارية للدول الاعضاء ومتابعة التزاماتها باحكام ومبادئ اتفاقية الجات بما يتيح للمنظمة ان تقيم مدى توافق سياسات هذه الدول مع تلك الاحكام والمبادئ، واتاحة الفرصة لكل الاعضاء بالدخول في مشاورات مع بعضهم البعض لتحقيق التجانس في سياساتهم وضمان المصالح المتبادلة عملاً بمبدأ الشفافية .

د — صلاحيات جهاز تسوية المنازعات:

يوفر نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية القدرة على التنبؤ بتوجيهات النظام التجاري العالمي الجديد. ومن ثم فهو يعمل على صيانة حقوق الدول الاعضاء والحفاظ على التزاماتهم المقررة بموجب الاتفاقيات الخاضعة للمنظمة. جدير بالذكر ان احكام هذا الجهاز ملزمة لاطراف النزاع، كما ان من سلطة الجهاز متابعة تنفيذ هذه الاحكام.

رابعاً : منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)

OPEC

ORGANIZATION OF PETROLEUM EXPORTER COUNTRIES

انشئت منظمة الدول المصدرة للنفط المعروفة بـ(اوبك) **OPEC** في بغداد عام ١٩٦٠ من قبل ايران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا ثم انضمت الى المنظمة كل من الجزائر وليبيا والامارات العربية المتحدة ونايجيريا وقطر واندونيسيا والاكوادور والغابون، ومقر المنظمة حالياً في فيينا (النمسا).

ان دول الاوبك غير متجانسة في كثير من الامور، فهي متفاوتة من حيث مستوى نموها الاقتصادي، ومن حيث طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، الا انها استطاعت ان تكون الى حدٍ ما مؤثرة في السوق النفطية الدولية، وذلك من خلال التعاون والتضامن القائم بينها ان تحقق سيطرة على الانتاج، والتسويق والتسعير، وان تحدد السياسات الانتاجية والتسعيرية المناسبة.

اهداف المنظمة :

اهداف هذه المنظمة وكما سعت الى تحقيقها الدول الاعضاء تتمثل في:

١- تنسيق السياسات النفطية، بخاصة السياسة الانتاجية والسياسة السعرية، واللجوء الى افضل السبل لحماية مصالحها .

٢- السعي الى تسعير عادل للموارد الهايدروكربونية .

٣- اتباع السبل الكفيلة الضامنة لاسعار مستقرة في الاسواق العالمية.

٤- ضمان تدفق النفط الى الدول المستهلكة بالاسعار المتفق عليها والسائدة في الاسواق العالمية، للحصول على اموال كافية لتمويل متطلبات التنمية، وكذلك الاستثمارات في القطاع النفطي لضمان استمرارية الانتاج والحصول على الاموال.

٥- ربط الاستثمار في القطاع النفطي، والمتاجرة في النفط بعملية التنمية الاقتصادية.

تصعب موازنة سوق النفط، ويستدل على ذلك استمرار تذبذب اسعار النفط وغالباً كانت نحو الارتفاع. واحدة من الاسباب في ذلك هو عدم اتفاق مصالح الدول الاعضاء في اوبك وغالباً يصعب الوصول الى اجماع على سياسة المنظمة. والخلافات ترجع الى:

١- حاجة الدول ذات الاحتياطي المحدود (القليل نسبياً) والعدد الكبير للسكان، وكذلك حاجة بعض الدول الى الاعمار نتيجة الحروب العديدة، الى الاموال الكثيرة وهي تضغط نحو رفع الاسعار، بينما هناك دولاً اخرى اعضاء في اوبك تملك احتياطيات نفطية كبيرة وتعداد سكاني قليل تخشى من ارتفاع الاسعار لكيلا تؤثر على ايراداتها مستقبلاً كنتيجة للتوصل الى بديل للنفط.

٢-عدم التزام الدول الاعضاء فعلياً بحصص الانتاج المتفق عليها.

٢- المنظمات الاقتصادية الاقليمية :

وهي نوع من المنظمات الاقتصادية الدولية، التي تقوم (على أساس اقليمي) بين عدد من الدول تربطها علاقات تاريخية او اجتماعية او ترتبط بروابط الجوار. بمعنى ان هذه المنظمات تتم بين دول متماثلة في طبيعة النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية او متقاربة نسبياً في مستوى التطور والنمو الاقتصادي.

اولاً : الاتحاد الاوربي (THE EUROPEAN UNION)

تعرضت اوروبا الى دمار كبير جراء الحرب العالمية الثانية، وافاقت على نفسها لترى وتعيش اوضاعاً سيئة، فالاقتصاد دمرته الحرب، وتمزقت الى معسكرين (غربي تحت هيمنة الولايات المتحدة الامريكية، وشرقي تحت هيمنة الاتحاد السوفيتي)، وكذلك وجود العوائق التجارية التي حددت التبادل التجاري بين الدول الاوربية الغربية، فضلاً عن تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية الامر الذي حدد كذلك حجم التجارة

الخارجية. وكان على اوروبا ان تبحث عن الحل للخروج من هذه الحالـة، فكـان الحـل يكمن بالتكامل الاقتصادي بين دول اوروبا.

اثبت التكامل الاقتصادي الاوربي تقدم كبير خـلال المـدة الماضـية، حيـث انضـمت المزيد من الدول الاوروبية في العديد من التكتلات الاقتصادية.

على سبيل المثال المجموعة الاوروبية (EEC) (European Economic Community) التي بدات بـ(ست) دول وتضم حالياً (٢٥) دولة كعضو جميعها دول اوروبية.

وكما اشير فـان دول اوروبـا اسسـت العديـد مـن التكـتلات الى ان وصـلت الى السـوق الاوروبية المشتركة، ومن تلك التكتلات :

١–الاتحاد الكمركي الـذي اطلـق عليـه البنلـوكس Benelux الـذي اسـس عـام ١٩٤٨ والذي ضم كل من بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا. فضلاً عن فرنسـا والمانيـا الغربيـة وايطاليا.

٢–جماعــة الفحــم والفــولاذ الاوروبيــة (European Coal and Steel ECSC Community) التي كانت تعتني بتنسيق الانتاج، والتوزيع، وغيرها مما يتعلق بهاتين الصناعتين في الدول الست المذكورة في النقطـة ١ اعـلاه، وهـذه الـدول قـد وقعـت في بـاريس عـام ١٩٥١ علـى الاتفاقيـة اعـلاه. كمـا ان هـذه الـدول السـت(بلجيكـا ولوكسمبورغ وهولندا، وفرنسا والمانيا الغربية وايطاليا) قد قامت فيما بعـد بتطـوير التعاون فيما بينها من خلال التوقيع في روما على معاهدتين وذلك عام ١٩٥٧، والـتي هـي:

أ – المعاهدة الاولى تعلقت بتاسيس المجموعة الاقتصـادية الاوروبيـة (EEC) او مـا يدعى بالسوق الاوروبية المشتركة (European Common Market : ECM).

ب – المعاهدة الثانية المتعلقـة بتشـكيل وكالـة الطاقـة النوويـة الاوروبيـة (ايوراتـوم Euratom) للابحاث المشتركة والتعاون والادارة في مجال الطاقة النووية.

كلتا المعاهدتين بدا سريان مفعولها في الاول من كانون الثاني عام ١٩٥٨. واهم بنود معاهدة روما المتعلقة بتاسيس المجموعة الاوروبية تتمثل في:

١- الغاء الرسوم الكمركية ونظام الحصص بين الدول الاعضاء.

٢- توحيد التعريفة الكمركية التي تتعامل بها الدول الاعضاء مع العالم الخارجي ووضع سياسة موحدة في مجال التجارة الخارجية.

٣- وضع سياسة موحدة في مجال الزراعة والنقل.

٤- ازالة العوائق التي تعيق حركة او انتقال السلع والخدمات والاشخاص والاموال بين الدول الاعضاء.

٥- تطبيق اجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الاعضاء.

تم الاتفاق على تاسيس السوق الاوروبية المشتركة على ثلاث مراحل وبالتدريج، تستغرق كل مرحلة اربع سنوات، تبدأ المرحلة الاولى في عام ١٩٥٨ وتنتهي المرحلة الاخيرة عام ١٩٧٠، وفي حالة عدم اكتمال انشاء السوق عام ١٩٧٠ فانه يمكن التمديد لثلاث سنوات اخرى بحيث تنتهي في عام ١٩٧٣.

تعد اتفاقية الفحم والصلب التي وقعت في باريس عام ١٩٥١، والاتفاقيتين اللتين وقعتا في روما عام ١٩٥٧ حجر الزاوية للمجموعة الاوروبية. وفي عام ١٩٦٧ تم دمج المجموعة الاقتصادية الاوروبية مع جماعة الفحم والفولاذ الاوروبية وايوارتوم (Euratom) في منظمة اوروبية واحدة تحت اسم المجموعة الاوروبية (European Community). وفي عام ١٩٦٨ قامت المجموعة الاوروبية بانجاز اقامة اتحاد كمركي بين اعضائها يتم بمقتضاه:

١- تعرفة كمركية موحدة على المستوردات الخارجية.

٢- الغاء جميع انواع الضرائب.

٣- الغاء جميع العوائق امام التجارة بين الاعضاء.

٤- ازالة كافة القيود على حركة راس المال والعمل.

٥- تبني سياسة مشتركة في مجال الزراعة والنقل.

ازداد عدد اعضاء المجموعة الاوروبية من ٦ دول في عام ١٩٥٧ الى ١٥ عضواً في عام ١٩٩٥، حيث انضمت عام ١٩٧٣ كل من : الدانمارك، وايرلندا، والمملكة المتحدة. كما انضمت اليونان في عام ١٩٨١، وفي عام ١٩٨٦ انضمت كل من البرتغال واسبانيا، تلتهما كل من النمسا وفنلندا والسويد عام ١٩٩٥. وفي عام ٢٠٠٤ انضمت عشر دول من دول اوروبا الشرقية الى الاتحاد الاوروبي، ليصبح العدد الاجمالي للاعضاء (٢٥) عضواً. وبدأ يطلق رسمياً على المجموعة الاوروبية ومنذ تشرين ثاني عام ١٩٩٣ بالاتحاد الاوروبي (European Union)

من اجل تسهيل بلوغ الاهداف العامة والرئيسة والحصول على تماسك سياسي اكبر، قام الاتحاد الاوروبي بانشاء مؤسسات تتخطى صلاحياتها خارج الحدود القومية للدولة العضو، والتي هي:

١-المفوضية الاوروبية European Commission

٢-مجلس الوزراء Council Of Ministers

٣-البرلمان الاوروبي European Parliament

٤-محكمة العدل الاوروبية European Court Of Justice

٥-المجلس الاوروبي European Council

يحدد التوجيه السياسي للاتحاد الاوروبي ومشروع السوق الاوروبية المشتركة لعام ١٩٩٢ يتالف من البنود الرئيسة الاتية:

١-وضع خطة عمل سميت بوثيقة (الكتاب الابيض) وصدرت في شهر حزيران عام ١٩٨٥، وكان هدفها استكمال السوق الاوروبية الموحدة .

٢-ادخـال تعـديلات علـى معاهـدة رومـا وعلـى اسـاس الوثيقـة الاوروبيـة الموحـدة الصادرة .

٣-عـدم فـرض قيـود كمركيـة او غـير كمركيـة جديـدة في مواجهـة الـدول الاعضـاء لبعضها البعض والتفرغ لازالة مجموع القيود الفعلية القائمة.

٤-عدم فرض قيود جديدة على التجارة غير المنظورة بين الدول الاعضاء في الاتحـاد الاوروبي مثل البنوك او شركات التامين او السياحة او المواصلات .

٥-الاتفاق على شروط قبـول الاعضـاء الجـدد في الاتحـاد الاوروبـي في المسـتقبل، في ضوء طلبات العضوية المقدمة من العديد من الدول .

٦-استبدال النظم القانونية لادارة البنوك والتامين والمواصلات والمقـاييس والهجـرة بنظام قانوني موحد يطبق في هـذه النشـاطات وفي كافـة الـدول الاعضـاء وذلـك عـن طريق محكمة العدل الاوروبية .

٧-فتح الحدود الدولية لحرية حركة الافراد والسلع والخدمات ورؤوس الامـوال للـدول الاعضاء فيما بينها .

٨-تحديد موقف موحد للـدول الاعضـاء اتجـاه العديـد مـن القضـايا مثـل السياسـة الزراعية، وتجارة الخدمات في منظمة التجارة الدولية.

معاهدة ماستريخت:

تعتـبر معاهـدة ماسـتريخت الـتي وافـق عليهـا قـادة دول الاتحـاد الاوروبـي في كانون الاول عام ١٩٩١ من اهم المنعطفات التي حددت مسيرة الاتحاد الاوروبـي منـذ عام ١٩٩٢ وحتى الوقت الحاضر والمستقبل ايضاً. وذلـك بمـا تضـمنته مـن معـايير وخطـوات واضـحة ومحـددة ومراحـل منطقيـة تتـوج بالتكامـل النقـدي الـذي يتمثـل باصدار عملة موحدة (اليورو EURO).

ثانياً :رابطة دول جنوب شرق اسيا (آسيان) ASEAN

THE ASSOCIATION OF SOUTH EAST ASIAN NATIONS

تاسست آسيان نتيجة لمجموعة من الظروف والاسباب التي دفعت بالدول الاعضاء حالياً فيها، بالالتقاء في عام ١٩٦٧ في بانكوك (تايلاند) على مستوى وزراء الخارجية، واصدروا بياناً دعي ببيان بانكوك الذي شكل نقطة تحول كبيرة في علاقات التعاون الاقليمي.

تضم هذه الرابطة كلاً من بروناي واندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند. وبالرغم من ان هذه الرابطة رابطة سياسية، الا انها في عام ١٩٧٧ قررت ان تتحرك باتجاه خلق سوق مشتركة ذات امتداد واسع تستطيع من خلالها وعلى نحو بين وواضح ان تحول التجارة الى اداة فعالة لتشجيع التنمية الصناعية.

اهداف وغايات منظمة آسيان :

حدد البيان التاسيسي لاسيان اهداف المنظمة بالنقاط الاتية :

١- زيادة وتعزيز النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، والازدهار الثقافي.

٢- السعي المشترك على اساس روح المساواة والشراكة للرقي بشعوب المنطقة لمجتمع يسوده الازدهار والسلام.

٣-العمل على ضمان السلام وترسيخ الاستقرار في المنطقة من خلال الالتزام بالقوانين الدولية المعروفة والتي تحدد العلاقات الدولية والتقيد بمباديء ولوائح الامم المتحدة .

٤- التنسيق والتعاون المتبادل في المسائل ذات الاهتمام المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والعلوم والشؤون الادارية.

٥- تعزيز التعاون المتبادل في مجالات التدريب والبحوث والتعليم والاختصاصات التقنية والتنظيم والتنسيق من اجل انجازات اعظم في المجال الزراعي والصناعي وتوسيع التبادل التجاري .

٦- التاكيد على عدم استخدام القواعد الاجنبية القائمة مؤقتا في دول المنطقة بشكل مباشر او غير مباشر ضد اية دولة من دول الاتحاد بما يمس استقلال وسيادة اية دولة او التاثير على نموها الوطني.

مستقبل الآسيان :

لكي تحقق اسيان اهدافها التي اقيمت من اجلها ،انها اعدت برنامجاً اطلقت عليه (رؤية اسيان عام ٢٠٢٠)، المتكون من النقاط الاتية والتي يتوجب على اسيان القيام بها لتحقيق ما تصبو اليه:

١- المحافظة على الاستقرار المالي والاستقرار في الاقتصاد الكلي من خلال تشجيع استشارات اقرب في مجال السياسة المالية وسياسات الاقتصاد الكلي.

٢- التقدم بالتكامل الاقتصادي والتنسيق من خلال الاخذ بالستراتيجيات العامة التالية : التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة لاسيان وتعجيل تحرير تجارة الخدمات، تكوين منطقة استثمار اسيان في عام ٢٠١٠ وحرية حركة او تدفق الاستثمارات في عام ٢٠٢٠، تكثيف وتوسيع التنسيق مع المنظمات الاقليمية الاخرى القائمة منها او الجديدة.

٣- تشجيع قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجديدة والمتنافسة (SME) في اسيان والتي ستساهم في تنمية صناعية وكفاءة في المنطقة.

٤- تعجيل التدفق الحر للمتخصصين والخدمات الاخرى في المنطقة.

٥- تشجيع تحرير القطاع المالي والتنسيق الاقوى في الاسواق النقدية والمالية، والضرائب، والتامين وقضايا الكمارك فضلاً عن التشاور الاقوى في السياسات المالية وسياسات الاقتصاد الكلي .

٦- تعجيل تطوير العلم والتكنولوجيا بما فيها تكنولوجيا المعلومات من خلال تاسيس شبكة تكنولوجيا معلومات اقليمية ومراكز ممتازة للنشر وسهولة الوصول الى البيانات والمعلومات .

٧- تكوين ترتيبات مترابطة في حقل الطاقة ومنتفعات الكهرباء، والغاز الطبيعي والمياه ضمن الاسيان من خلال شبكة الطاقة لاسيان والانابيب الناقلة للغاز وانابيب نقل المياه عبر الاسيان، وتشجيع التنسيق في مجال الطاقة الكفوءة، جنباً الى جنب تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

٨- تعزيز الامن الغذائي والتنافس الدولي على الغذاء، والزراعة، وادارة الغابات، والحوار والتنمية المستدامة .

٩- تلبية الطلب المتنامي على البنى التحتية والاتصالات المطورة من خلال تطوير شبكة طرق متناغمة ومتكاملة عبر اسيان، وتسخير التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وتشجيع سياسة السماء المفتوحة، تطوير نقل متعدد الوسائل، تسهيل عبور السلع والتكامل في شبكات الاتصالات السلكية

١٠- تعزيز تطوير الموارد البشرية في قطاعات الاقتصاد كافة من خلال جودة التعليم، ورفع المهارات والقابليات والتدريب.

بعض تجارب التكامل الاقتصادي الاخرى للدول النامية

كان لنجاح التجربة الاوروبية اثراً في تشجيع الدول النامية لاقامة العديد من التكتلات الاقتصادية بين مجموعات مختلفة منها، كوسيلة لتحفيز التنمية الاقتصادية، سواء كان ذلك في قارة اسيا او افريقيا او امريكا اللاتينية. سيتم التطرق باختصار الى بعضها سواء لاقت تلك التكتلات نجاحاً ام تراجعاً، وكالاتي:

اولاً - منظمة التجارة الحرة لدول امريكا اللاتينية (لافتا): LAFTA
(THE LATIN AMERICAN FREE TRADE ASSOCIATION)

اسست هذه المنظمة من قبل المكسيك ومجموعة من دول امريكا اللاتينية. كما لها مجموعة فرعية Subgroup انبثقت عن هذه المنظمة وتتكون من حلف الاندين Andean Pact الذي تم تشكيله عام ١٩٦٩ ويضم كلاً من بوليفيا، والاكوادور، وتشيلي، وكولومبيا، والبيرو وفنزويلا. وكان يتوقع من هذا الحلف الاسراع في عملية التكامل الاقتصادي وانشاء سوق مشتركة، الا انه حلت منظمة التكامل لامريكا اللاتينية (لايا)(Latin American Integration Association(LAIA محل حلف الاندين وذلك عام١٩٨٠.

ثانياً - السوق المشتركة للمخروط الجنوبي: MERCOSUR
(THE SOUTHERN CONE COMMON MARKET)

شكلت هذه السوق من قبل دول الارجنتين، والبرازيل، والباراغواي، والاوروغواي في عام ١٩٩١، واصبحت اتحاداً كمركياً في عام ١٩٩٥ وانضمت اليها بوليفيا وتشيلي في عام ١٩٩٦.

ثالثاً - التجمع الاقتصادي لدول غرب افريقيا :

انشأ هذا التجمع في ايار (مايو) ١٩٧٥، يضم (١٨) دولة. وقد سعى التجمع الى تحقيق مجموعة اهداف تلخصت في تحقيق حرية انتقال رؤوس الاموال والسلع والخدمات بين الدول الاعضاء، والتنسيق بين الدول في مجال السياسات الزراعية والمشروعات ذات العائد المشترك، وفي مجال البحوث الزراعية والمائية، والنقل والمواصلات والطاقة. لم يتحقق الا القليل من الاهداف المشار اليها لهذا التجمع الاقتصادي الافريقي.

رابعاً - منظمة الايجاد :

تعرف باسم الهيئة الحكومية للتنمية والتصحر، وقد انشئت سنة ١٩٨٦، بعد ذلك تحولت الى الهيئة الحكومية للتنمية وذلك في عام ١٩٩٥، وتضم كلاً من جيبوتي، واريتريا، واثيوبيا، وكينيا، واوغندا، والصومال، والسودان، وتنزانيا، ورواندا، وبوروندي. وتهدف الى تنمية اقتصاديات الدول الاعضاء بشكل عام.

العقبات المعترضة لنجاح التكتلات الاقتصادية في الدول النامية

١- عدم توزيع المنافع المترتبة عن التكامل بالتساوي بين الدول الاعضاء. حيث ان الدولة الاكثر تقدماً في المجموعة تحصل على معظم الفوائد، مما يعمل على انسحاب الدولة المتخلفة من هذه التكتلات وافشال محاولة التكامل الاقتصادي .

٢- عدم رغبة كثير من الدول النامية التخلي عن جزء من سيادتها المكتسبة الى سلطة مجتمعية تتخطى صلاحياتها الحدود القومية للدول الاعضاء كما يتطلب التكامل الاقتصادي الناجح .

٣- النقص في وسائل النقل والاتصالات الحديثة الجيدة بين الدول الاعضاء .

٤- بعد المسافات التي تفصل الدول الاعضاء عن بعضها البعض .

٥- المنافسة على نفس الاسواق العالمية للصادرات الزراعية للدول الاعضاء.

أسئلة الفصل السادس

س١ : ما هي اهداف صندوق النقد الدولي ؟

س٢ : ماهي الاجراءات المتبعة من قبل صندوق النقد الدولي لكي يحقق اهدافه ؟

س٣ : عرف الحصص، مالذي تخوله الحصص للدول الاعضاء بصندوق النقد الدولي؟ ما هي الاعتبارات لتحديد حصة الدول بالصندوق (او كيف تحدد حصة الدول الاعضاء؟)؟

س٤: مما تتكون ادارة صندوق النقد الدولي ؟

س٥ : ما هي اهم اهداف البنك الدولي ؟ وما هي اهم الانجازات التي قام بها ؟

س٦ : ما هي الطرق المتبعة من قبل البنك الدولي عند الاقراض ؟

س٧ : ما هي مهام منظمة التجارة العالمية ؟

س٨ : مما يتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية ؟

س٩ : كيف هي آلية عمل اجهزة منظمة التجارة العالمية ؟

س١٠ : ما هو الدور المرتقب لمنظمة التجارة العالمية ؟

س١١ : ما هو غرض انشاء منظمة الدول المصدرة للنفط(اوبك)؟ ماهي سياستها المعلنة؟ ما هي اهداف الاوبك؟

س١٢ : ما هي نقاط الخلاف بين دول اوبك ؟

س١٣ : ما بنود معاهدة روما (الاتحاد الاوربي) ؟

س١٤ : يتكون الاتحاد الاوروبي من مؤسسات عديدة. ما هي ؟

س١٥ : ما هي اهداف الاتحاد الاوروبي ؟

س١٦ : مما يتكون مشروع السوق الاوروبية المشتركة (عام ١٩٩٢) ؟

س١٧ : مما يتكون النظام النقدي الاوروبي ؟

س١٨ : الى ماذا توصلت (نتائج) معاهدة ماستريخت ؟

س١٩ : ما هي اهداف منظمة الاسيان ؟

س٢٠: ماذا يتوجب على دول منظمة اسيان القيام به لتحقيق اهدافها ؟

س٢١ : عدد بعضاً من تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية، مع الشرح المختصر لكل منها .

س٢٢ : ما هي العقبات المعترضة لنجاح التكتلات الاقتصادية في الدول النامية .

مصادر الفصل السادس

١. د. عبدالله الطاهر ود. موفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الاولى، مركز يزيد للنشر، الكرك، ٢٠٠٤ .

٢. د. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٧ .

٣. علي عبدالفتاح شرار، الاقتصاد الدولي : نظريات وسياسات، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والاعلان، عمان، ٢٠٠٧ .

٤. ماخوذ من الانترنيت : الموقع : www.study4uae.com/vb/showthread.php?t=3988

٥. ماخوذ من الانترنيت: الموقع: http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title

٦. ماخوذ من الانترنيت: الموقع: د. مصطفى السفاريني: ماخوذ من الانترنيت الموقع: www.arabsino.com

٧. ماخوذ من الانترنيت : الموقع: Terms Of Reference And Guidelines For The Organization Of Asean Committees In Third Countries . www.asean.org

٨. ماخوذ من الانترنيت : الموقع : Asean Secretariat, Asean Vision 2020. www.asean.org

٩. www. Asean.org

١٠. مأخوذ من الانترنيت الموقع: Asean vision 2020, Asean Secretariat. www. Asean. org

قائمة المصطلحات

الانكليزية	العربية
Redistribution	إعادة التوزيع
Maximum Social Gain	أقصى كسب للمجتمع
Deflationary Effects	الآثار الانكماشية
Inflationary Effects	الآثار التضخمية
Public Revenues	الإيرادات العامة
Tax Aoidance	التجنب الضريبي
Optimum Function	التخصيص الامثل
Stagflation	التضخم الركودي
Technical Change (Progrss)	التغير (التقدم) التكنولوجي
Social Costs	التكاليف الاجتماعية
Tax Evasion	التهرب الضريبي
Private Wants	الحاجات الخاصة
Public Wants	الحاجات العامة
Disposable Income	الدخل التصرفي (الدخل القابل للتصرف)
Duties	الرسوم
Social Goods	السلع الاجتماعية
Private Goods	السلع الخاصة
Public Goods	السلع العامة
Infant Industreis	الصناعات الوليدة او الناشئة
Taxes , Taxation	الضرائب
Progressive Taxes	الضرائب التصاعدية
Direct Taxes	الضرائب المباشرة
Indirect Taxes	الضرائب غير المباشرة
Financial Contract	العقد المالي
Political Sciences	العلوم السياسية
Public Loans (Borrowing)	القروض العامة
Public Finance	المالية العامة
Portfolio	المحفظة المالية
Multiplier	المضاعف
Accelerator	المعجل
Taxpayer	المكلف (دافع الضريبة)
Social Benefits	المنافع الاجتماعية

الانكليزية	العربية
Public Budget	الموازنة العامة
Economic Growth	النمو الاقتصادي
Function	الوظيفة
Public Expenditure	انفقات العامة
The Domin Revenues	دخل املاك الدولة
Social Welfare	رفاهية المجتمع
Flat Tax Rate	سعر الضريبة النسبي (الخط المستقيم)
Net Social Gains	صافي مكاسب المجتمع
Statistics	علم الاحصاء
Economics	علم الاقتصاد
The Science Of Law	علم القانون
Market Failure	فشل السوق
Exclusion Principle	مبدا الاستبعاد
Rival Consumption Principle	مبدا التنافس في الاستهلاك
Lorenz Curve	منحنى لورنس
Growth Of Economic Resources	نمو الموارد الاقتصادية
Stabilization Function	وظيفة الاستقرار
Allocation Function	وظيفة التخصيص
Distribution Function	وظيفة التوزيع
Growth Function	وظيفة النمو

قائمة المختصرات

المقصود	المختصر	الموضوع
صندوق النقد الدولي	IMF	International Monetary Fund
المنظمات الاقتصادية الدولية	IEO's	International Economic Organizations
الناتج المحلي الاجمالي	GNP	Gross National Product
حقوق السحب الخاصة	SDR	Special Drawing Rights
البنك الدولي	WB	World Bank
منظمة التجارة العالمية	WTO	World Trade Organization
الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة	GATT	General Agreement on Tariffs and Trade
الاتحاد الاوربي	EU	The European Union
منظمة الدول المصدرة للنفط	OPEC	Organization Of Petroleum Exporter Countries
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	EEC	European Economic Community
جماعة الفولاذ والفحم الاوروبية	ECSC	European Coal and Steel Community
السوق الاوروبية المشتركة	ECM	European Common Market
وكالة الطاقة النووية الاوروبية	Euratom	European Atomic Energy Commission
اتفاقية التجارة الحرة في امريكا الشمالية	NAFTA	North America Free Trade Agreement
رابطة دول جنوب شرق اسيا	ASEAN	The Association Of South East Asian Nations
منظمة التجارة الحرة لدول امريكا اللاتينية	LAFTA	The Latin American Free Trade Association
منظمة التكامل لامريكا اللاتينية	LAIA	Latin American Integration Association
السوق المشتركة للمخروط الجنوبي	MERCOSUR	The Southern Cone Common Market

قائمة المصطلحات

العربية	الانكليزية
العملات القيادية	Key (Leader) Currencies
البنك الدولي	World Bank
توافق الاراء	Consensus
ثلاثة ارباع	Three – Fourth
الاتحاد الاوروبي	European Union
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	European Economic Community
المفوضية الاوروبية	European Commission
مجلس الوزراء	Council Of Ministers
البرلمان الاوروبي	European Parliament
محكمة العدل الاوروبية	European Court Of Justice
المجلس الاوروبي	European Council
الحصص	Quotas
اليورو (عملة)	Euro
مجموعة فرعية (متفرعة)	Subgroup
حلف الاندين	Andean Pact

الفهرست